مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٣٠) صفر ١٤٤٤هـ - سبتمبر ٢٠٢٢م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. بومدين بوزيد
عبد الرحمن كان
محمد طاهر زين
سمر عادل

إبراهيم محمد الطناني
حسن إدريس الطويل
رانيا سليمان سعد الدين
د. عائشة قادة بن عبد الله

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٣٠)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **فرنسا وإفريقيا: الاقتصاد و«جغرافيا التّاريخ والذّاكرة» - دراسة حالة الجزائر**

د. بومدين بوزيد، كليّة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر. ٨

- **التحالفات الحزبية في الانتخابات التشريعية السنغالية:**
عرض المشهد وقراءة في النتائج

عبد الرحمن كان، باحث متخصص في القانون المقارن، وكاتب في الشؤون الإفريقية، دكار..... ١٥

- **تشاد: اتفاقية الدوحة وفرص التسوية ووقف إطلاق النار**

محمد طاهر زين، صحفي مهتم بشؤون الجماعات المسلحة، نجامينا..... ٢٣

- **قراءة في الدبلوماسية الاقتصادية لإفريقيا في ظل الحرب الروسية الأوكرانية**

سمر عادل، كاتبة وباحثة متخصصة في الاقتصاد، القاهرة..... ٣٥

- **الأبعاد الاقتصادية لحركة التجارة الخارجية المصرية**
مع دول طريق القاهرة - كيب تاون

إبراهيم محمد الطناني، باحث دكتوراه اقتصاد في الشؤون الإفريقية،

كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة..... ٤٨

- **جيبوتي نافذة باب المندب - منحة أم محنة؟**

حسن إدريس الطويل، كاتب إريتري مهتم بشؤون القرن الإفريقي، القاهرة. ٦٢

- **انتشار الجماعات المسلحة في موزمبيق.. التطورات والتداعيات**

رانيا سليمان سعد الدين، باحثة مهتمة بالشأن الإفريقي، القاهرة. ٧٠

- **منطقة الساحل الإفريقي والهواجس الأمنية الجديدة**

د. عائشة قادة بن عبد الله، أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان..... ٨٠

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

تتوزع الأوراق التي يتضمنها هذا العدد الجديد من دراسات إفريقية، على ثلاثة محاور؛ أولها: سياسي، وثانيها: اقتصادي، وثالثها: أمني. يحتضن الملف الأول ثلاث أوراق؛ وهي تلك التي تناولت الانتخابات التشريعية في السنغال، ثم موضوع الحوار الوطني في تشاد، وأخيرا ورقة تاريخية / سياسية، تعالج مسألة الذاكرة التاريخية الإفريقية للاستعمار الفرنسي.

الرابط بين هذه الموضوعات، يكمن في بحث الشعوب والنخب السياسية الإفريقية عن سبل السلام، في تسوية الخلافات السياسية الراهنة، أو الماضية. تتميز التجربة السياسية السنغالية – عبر تنظيم انتخابات دورية، لضمان ممارسة السلطة، والتداول السلمي عليها، في منطقة غرب إفريقيا، ومجموعة دول الساحل، التي تعيش على وقع انقلابات عسكرية، وأحداث إرهابية، واضطرابات اجتماعية وسياسية، عطلت مسار بناء الدولة الوطنية، وأرهقت المجتمعات، وأصابت المؤسسات بالهشاشة والعقم. وفي هذا السياق، وبحثا عن طريق آمن لمغادرة مساحة الحروب الأهلية وأزماتها، يأتي الحوار الوطني في تشاد، والذي لا يبدو – إلى حد الآن – أنه تحول من عملية سياسية جزئية، إلى مسار شامل وجامع، باعتبار عدم التوفق في استقطاب كل القوى السياسية للمشاركة فيه.

العلاقات التاريخية المؤلمة، والتي تثقل الذاكرة الإفريقية بمآسيها، هي المتعلقة بممارسات الجيوش، والسلطات الاستعمارية الغربية في إفريقيا، تعيق تحقيق مصالحة تاريخية بين شعوب القارة والدول الغربية، ولا سيما فرنسا. واليوم نشهد ولادة حركات تحرر إفريقية جديدة، تود استكمال حركات الاستقلال، وتصفية الاستعمار، التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية. وفي حين، قد تكون نجحت بعض الدول الأوروبية في معالجة «الذاكرة التاريخية» لحقبة الاستعمار، فإننا نرى ترددا وتلكأً للتجربة الفرنسية في هذا المجال. وهذا ما تناوله الأستاذ الدكتور: بومدين بوزيد في ورقته، انطلاقا من التجربة الجزائرية.

نجد في المحور الاقتصادي لهذا العدد، ورقة تبحث في مدى نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الإفريقية في المرحلة الراهنة، وأهمية الرهانات والتحديات. كما نجد ورقة عن الأهمية الاقتصادية الإستراتيجية للطرق العابرة للقارة، مثل: طريق القاهرة – كيب تاون، في تحقيق التكامل بين اقتصادات الدول الإفريقية. أما ورقة الأستاذ حسن الطويل، فقد اتجهت نحو دراسة العائدات التي تجنيها جيبوتي، من موقعها على منفذ باب المندب.

المحور الأمني عادت بنا أوراقه، لإلقاء نظرة محدثة عن الوضع في موزمبيق، ومدى نجاح القوى الإقليمية والمحلية في احتواء الظاهرة الإرهابية. إلى جانب طرح معضلة الهواجس الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، وهشاشة الدولة.

فرنسا وإفريقيا: الاقتصاد و«جغرافيا التّاريخ والذاكرة» دراسة حالة الجزائر

د. بومدين بوزيد، كليّة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر.

تعتبر البلدان الإفريقية، هي الفضاء الإستراتيجي لفرنسا ثقافيا ولغويا؛ إذ تعتمد سبع وعشرون دولة إفريقية اللغة الفرنسية، وتشكّل بعض الدّول منها الحصن الحصين للفرنكوفونية[١]؛ فالإرث الاستعماري التّاريخي الثقافي، من أبرز مرتكزات فرنسا في تجديد الهيمنة، كما أنّ بعض اقتصاديات بلدانها، يعتمد على فرنسا. هذا فضلا عن أن القيادات السياسية الحاكمة، تكّونت كنخب في المدارس والجامعات الفرنسية؛ لكن منذ انتخاب الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون سنة ٢٠١٧ م، عرفت أشكال التبعيّة الإفريقية لفرنسا تحوّلات وصِدامات وانعطافات، وكان أبرز هذه التحوّلات، إحياء خطاب الكراهية ضدّ فرنسا الاستعمارية، والعودة إلى معجمية المقاومة والثوّرة في بعض البلدان، ومنها دولة مالي، التي تُعد - منذ احتلالها سنة ١٩٠٤-١٩٦٠ م - الأرض الخِصبة للفرنسيين؛ ثقافيا واقتصاديا، وتدخلاتها العسكرية قصد مجابهة الإرهاب والقضاء عليه، منذ عمليات «سرفال»، ثم «برخان»[٢]، قد باءت بالفشل، ولم تنجح في تحقيق ما رفعته من شعارات ومشاريع، مثل: «حماية الديمقراطية في مالي»؛ فكانت الانقلابات والاضطرابات، والدّعوة - من السّلطة الجديدة في مالي - إلى فكّ الارتباط بفرنسا، والخروج من مجموعة الخمسة السّاحلية، ودعوة قوّات فاغنر الرّوسية لملء الفراغ الفرنسي في مالي. ولعلّ «تعجرف» الرئيس ماكرون وفرنسا الرسمية أمام الدّول الإفريقية، واستغلال ثرواتها، والفشل في تحقيق الأمن والتنمية، وحماية حقوق الإنسان، هو وراء تزايد العداء لفرنسا، ومحاولة التّحرر من هيمنتها[٣].

كان منتصف شهر أغسطس الماضي عام (٢٠٢٢م)، موعد الانسحاب الكلّي للقوّات الفرنسية والغربية من مالي، بعد تسعة أعوام من الحرب، وكان التّاريخ والذّاكرة حاضران في الدّعم الإعلامي للجيوش الفرنسية في مالي وبلدان السّاحل الإفريقي، واعتبر بعض السياسيين والمثقفين الفرنسيين، أن حرب فرنسا وتدخلاتها العسكرية بعد حروب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق، (نيوكولونيالية Néocolonialism)[٤]: استعماراً جديداً .

إنّ المغرب العربي، ومالي، والسّاحل، وغرب إفريقيا، مناطق جيوستراتيجية، تحوّلت إلى ساحة تنافس من أجل النّفوذ والهيمنة على مواردها. ويشتدّ التنافس عليها، وبالأخص ببين الدُّول الثّلاث الكبرى: روسيا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية. كما أن تركيا وإسرائيل، تسعيان للاستفادة من الاستثمار، والاستفادة من موارد إفريقيا الطبيعية. وبعض دول إفريقيا يُنظَر إليها كأمْن طاقويّ مستقبلا، لما تتوّفر عليه من موارد طبيعية، وقد تبيّن ذلك جليا مع الحرب الرّوسية – الأوكرانية القائمة حاليا، التي طرحت مسألة الأمن الطاقويّ في الغرب الأوروبي. ومنذ عام ١٩٩٨م، وفي عهد كلينتون، تسعى الإدارة الأمريكية إلى الشّراكة مع دُول إفريقية، ودعمها لفضّ النّزاع، والدّعوة إلى الحكم الرّاشد، ومحاربة الجماعات الإرهابية، وتجارة المخدّرات، بغيّة خلق مناخ استقرار يضمَن الاستثمار الأمريكي. أما الصّين؛ فتعتمد القوّة الناعمة في تسويق نموذجها الاقتصادي، وأنها لا تتدخّل في الشّؤون الداخلية للبلدان الإفريقية[٥].

تدرك فرنسا أن المدخل الإستراتيجي نحو إفريقيا، وبالأخص السّاحل الإفريقي، وغرب إفريقيا، وشمال إفريقيا، هي الجزائر، التي تختلف مع فرنسا في رؤيتها الأمنية للإرهاب، وقلاقل الساحل الإفريقي. فقد كانت الجزائر ضدّ بعض طرائق مكافحة الجماعات القتالية في شمال مالي، ومنها ما يعرف بـ «الفِدية»، التي شكّلت مدخولا ماديا مريحا لهذه الجماعات. كما أقدمت السّلطات الجزائرية في أكتوبر عام ٢٠٢١م، على حظر الأجواء أمام الطّائرات الفرنسية، التي كانت تعبر الجزائر، من أجل عملياتها العسكرية في شمال مالي، وذلك بسبب تصريحات ماكرون التي أساءت للذّاكرة والتاريخ الجزائري، والتي اعتبر فيها أن الجزائر دولة، ميلادها زمن الاستقلال عن فرنسا، عام ١٩٦٢م، وأن سلطتها تعيش من رِيع الذّاكرة، وزوّرت السلطة الجزائرية التّاريخ، وتقرأ تاريخها قبل الاستعمار من خلال عيون تركيّة، وكان قرار الحظر مؤلفا أمام الأخطاء الدبلوماسية لماكرون، الذي يحاول تطبيق تقارير بن جاما ستورا[٦]، المتعلّقة بالذّاكرة والتّاريخ، من أجل ما يسمُّونه في فرنسا «الذّاكرة المشتركة»، وتجاوز «ذاكرة الألم»، التي تعني الطّرفين. وإن كانت فرنسا قد عاشت أزمة الخِلاف حول الذّاكرة مع اليهود الفرنسيين، منذ الأربعينيات من القرن الماضي، واعترفت الدّولة الفرنسية في السبعينيات، باقترافها جريمة تهجير اليهود في ظل حكومة فيشي (١٩٤٠-١٩٤٤م)، الموالية للنازية الألمانية، وكان الاعتراف الرسمي من طرف الرئيس جاك شيراك (١٩٩٥-٢٠٠٧ م)، وتمّ التعويض المادّي. ولكن ما زال الموضوع دسما في موائد النقاش التّاريخي والإعلامي؛ لأنّ «اللوبي اليهودي» بتحالفه مع اليمين المتطرف، يلعبان الدور الأبرز في الانتخابات، وتوجيه الرأي العام، والتأثير على العلاقات الدّولية لفرنسا. ويستغّل القضايا التاريخيّة والذاكرية، ويتعيّش من خطاب الإسلاموفوبيا، ومسألة الهوية في فرنسا.

إن أزمات فرنسا الثقافية واللغوية والتاريخية، مازالت قائمة مع شمال إفريقيا، وبالخصوص مع الجزائر، ومستعمراتها السّابقة في إفريقيا، عكس دول غربيّة أخرى، في تعاملها واعترافها بجرائمها ضدّ الشّعوب التي استعمرتها، مثل: بلجيكا تجاه الكونغو، التي استعمرتها سنة ١٩٠٨م.

الجزائر - فرنسا: علاج الذّاكرة التاريخية من أجل «تجديد الهيمنة»

التّاريخ والذّاكرة تعيش بهما فرنسا، وتتعيّش منهما، حين تحتاجهما انتخابيا، وسياسيا، واقتصاديا، وفي علاقاتها الدّولية؛ فمع ألمانيا العدّو السّابق، رممّت معه «ذاكرة الحرب»، وأصبح البرنامج التربوي في مادة التاريخ، له منهجية ورؤية موحّدة، ولكن مع مستعمراتها السّابقة، ما زالت الرؤية الكولونيالية هي السّائدة، ولو أنّ بعض هذه الدّول، مثل: الجزائر، تتعامل مع فرنسا بمعادلة «رابح - رابح»، بعد الحراك الشعبي عام (٢٠١٩م)، الذي كان من أبرز شعاراته التحرّر من الهيمنة الفرنسية، وطابوره في الجزائر. وإذا كانت بعض البلدان العربية والإسلامية تُشكّل فيها الهويّة مصدر شرعيّة، أو خلافا سياسيا يؤدّي إلى تناحر واقتتال أحيانا، فإنّ فرنسا منذ نهاية حكومة فيشي، وخروجها من مستعمراتها، وخصوصا ما تسميه (الحرب الفرنسية - الجزائرية)، تعمل على الذّاكرة نخبويا، وتعليميا، وسياسيا، وتشريعيا. وما كان مسكوتا عنه، أو مُغفلا، أو ممنوعا، أصبح قلقا سياسيا للحكومات الفرنسية المتعاقبة ولرؤسائها، وحتى الثّورة الفرنسية (١٧٨٩-١٧٩٩م)، التي تشكّل قداسة في المخيال الفرنسي، فإنها تعرّضت للنّقد في العَقدين الأخيرين، وتصريحات ماكرون حول نابليون بونابرت النّابية في ذكراه المئوية[٧]، هي رجع صدى لتوجّه تاريخي، يرى الذّاكرة هي المستقبل، والبحث عن ذاكرات فيها سمات «الاعتراف، والنّدم، والتّشارك، والتّواصل ..»، وغيرها من المترادفات، التي هي وصفات يعدّها مؤرّخون، وعلماء إنسانيات، ومستشارون للعلاج مما أصاب الذّاكرة الفرنسيّة، أو التّرميم. ففرنسا انتقلت من وعي تاريخي للذّات، إلى وعي يقوم على الذّاكرة. ومنذ منتصف السّبعينيات من القرن الماضي، كان زمنا تقاطعت فيه تداعيات الأزمة الاقتصادية، بسبب زيادة أسعار النّفط، وانخفاض في القوّة العاملة. إنها مرحلة ما بعد شارل ديغول (١٩٥٩-١٩٦٩م)، الذي كان يسمّيه الفرنسيون: «االمخلِّص»، وما أعقب حوادث مايو الشهيرة لسنة ١٩٦٨م، من تغيّرات في الرؤية والتفكير الفرنسي.

هنا كانت العودة إلى التّاريخ ونقده، ومن خلاله إلى الذّاكرة، واستمرّ هذا الاهتمام بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وتراجع اليسار، وسمّى بيار نورا (Pierre Nora) الثّلاثين سنة الماضية في فرنسا: «عصر إحياء الذّكرى» من خلال «تسارع التّاريخ»، أي: التغيير المتنامي ورؤية المستقبل، عبر صُور ثلاث: كترميم، أو تقدّم، أو ثورة. ويستقي[٨] آراءه بمنهجية بينيّة، فيها التاريخ والعلوم الإنسانية: كالأنثربولوجيا،

والفلسفة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس. وقد استفاد من (الحوليّات الفرنسية)، المدرسة التاريخية الجديدة، التي نشَطت في فرنسا منذ الثّلاثينيات من القرن الماضي، وأبرز أعلامها: جاك لوغوف[٩]، وهي المدرسة التي يستفيد منها مستشارو السّلطة الفرنسية اليوم، من مؤرخين، وعلماء اجتماع، وفلاسفة، في ورشات ولقاءات رسمية وعلمية، بين فرنسا والجزائر. ويصاحب علاج «الذاكرة التاريخية (ذاكرة الحرب) أو ترميمها، بعض القرارات السياسية والمبادرات، مثل: اعتراف فرنسا بمسؤوليتها في مقتل عالم الرياضيات، الذي كان مناضلا في صفوف جيش التحرير الجزائري: موريس أودان، وتسليم بعض جماجم الجزائريين الذين قتلوا في القرن التّاسع عشر من طرف الجيش الفرنسي، وقد احتفظ برفاتهم في متحف «موزي دولوم» بباريس (متحف اللإنسان De l'Homme Musée)، واعترافها بتعذيب وقتل المحامي: علي بومنجل سنة ١٩٥٧ م، فلم يمت منتحرا كما تقول الرّواية الفرنسية، منذ أكثر من ستين عاما، وإرجاع جزء من الأرشيف الجزائري. وهذه السّنة ستحتفل فرنسا باتفاقيات إيفيان، شهر مارس عام ١٩٦٢م، التي نصَّت على استقلال الجزائر، كما وضعت نصبا تذكاريا للأمير عبدالقادر الجزائري في طولون بفرنسا، ولكنّه تعرّض للتّخريب، وفي زيارة ماكرون الأخيرة للجزائر، نهاية شهر أغسطس عام ٢٠٢٢م، جمع فيها بين الاقتصاد والذّاكرة التاريخية، والبحث عن رموز مشتركة بين أجيال جديدة فرنسية وجزائرية، وانتهى الاتفاق الثنائي إلى تشكيل مجموعة مشتركة من ١٢ مختصا من المؤرخين والأرشيفيين من الجانبين، لدراسة المحفوظات الجزائرية في فرنسا، وهي من كبرى الإشكاليات الخلافية بين الجزائر وفرنسا منذ الاستقلال؛ حيث كانت السلطة الجزائريّة تُطالب دوما باسترجاع الأرشيف الجزائري، ومن المنتظر مبادرات أخرى تسمّيها فرنسا (مبادرات التهدئة).

فرنسا - الجزائر: هل ممكن الصّفح، والنّسيان، والتّعويض؟

يعيش معنا الحدث التّاريخي، أو الرّمزيات التاريخية، كحاجة للحاضِر وللمستقبل، وكهُويّة للتميّز والتّواصل مع الأسلاف والآخر، وكجوهر للوحدة والعيش. ونسمِّي هذا غالبا: «الذّاكرة الجماعيّة»، وهو المفهوم الذي ابتدعه، من خارج اختصاص التّاريخ، والتخصّصات المجزأة في العلوم الإنسانية والاجتماعية: موريس هالبفاكس (Maurice Halbwachs) (١٨٧٧ - ١٩٤٥م)، صاحب كتاب: «الأطر الاجتماعية للذّاكرة»[١٠]؛ فقد استفاد من تطوّرات العلوم الإنسانية منهجيا ومعرفيّا في دراسة الذّاكرة، واعتمد المفهوم، وشاع في البحوث في سبعينيات القرن الماضي. وسوف نجد مجموعة من المفكرين، تتابع بنفس الرّوح العلمية، في رؤيتها لقضايا التّاريخ والذّاكرة والهوية، مثل: بيار نورا، الذي تناول (أماكن الذّاكرة)[١١] كمساحات حيّة، فيها سِمة الحُضور والتّواصل، ووليان أسمان، وبول ريكور.

يتحدث المؤرخ الفرنسي: بن جامان ستورا، عن عشرات البحوث والدّراسات عن الحرب الجزائرية الفرنسية، ومنها المذّكرات التي تتحدث عن المآسي؛ سواء من قِبَل الجزائريين، أو من «الأقدام السمراء» (الفرنسيين الذين ولدوا بشمال إفريقيا في زمن الاستعمار الفرنسي)، أو من الذين كانوا جنودا أو ضباطا أو جنرالات فرنسيين، وأحصى حوالي أربعة آلاف كتاب بشأن مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر، وبالخصوص مرحلة الحرب (١٩٥٤-١٩٦٢ م)[١٢]. وإذا ما حاولنا تصنيف هذه الكتب، والدراسات، والمذكرات، والشهادات، والأعمال الفنية، فإنّ تأريخ الأسى، والحزن، والألم، هو الطاغي، كما أن هذه «المكتبة التاريخية» الغنية، يحضر فيها الاختلاف بين الأجيال في رؤيتهم لهذا التاريخ. ولكن مع بداية الألفية الثانية في سنة ١٩٩٩ م، اعترفت الجمعية الوطنية الفرنسية بمصطلح «حرب الجزائر»؛ هكذا الدّولة الرسمية تعترف بأنها حرب، وهذا الاعتراف يشكّل بداية، ولكن ما زال هناك شكاوى «فئة الحركي» (المتعاونون مع فرنسا من الجزائريين)، و«الأقدام السمراء»، ومآسي الجزائريين الحاضرة دوما في ذاكرتهم وواقعهم اليومي؛ فما زالت معاناة وأمراض التّجارب النووية لها تأثيرها في مناطق الصحراء، التي كانت مختبرا بشريا للتجريب النووي، والجزائر لا تسمّي ذلك حربا، ولكنها «ثورة»، و«تحرير»[١٣].

تُرى؛ هل يَشفِي الصَّفح؟ سُؤال الفيلسوف بول ريكور (Paul Ricoeur)[١٤]، الذي تأثّر به بعض المؤرخين الغربيين، ومنهم: بن جامان ستورا، الذي استوحى الخلفيّة النّظرية منه، وغيره من فلاسفة التّاريخ، والأدباء، وعلماء الاجتماع، والأنثروبولوجيا. هذا السّؤال راود أجيالا من المثقفين الفرنسيين في معاناتهم من ذاكرتهم المجروحة، ولكنهم يحاولون البحث عن الشِّفاء بعلاجات «الاعتراف»، و«الحقيقة»، و«الصفح»، و«التعويض» المادي والمعنوي، وليس بالديماغوجية والجهل والشّعبوية. ويسعى ستورا وماكرون في مشروعهما، ومن شايعهما، إلى «مُصالحة بين الذّاكرات»، على مستوى فرنسا وتاريخها، سواء.

إن السّلطة في فرنسا تخشى اليمين المتطرف؛ فبدل أن تعالج مسألة الذّاكرة، بطلب «الصّفح» من الشّعب الجزائري، والاعتراف بجرائمها، تلتفّ نحو قضايا جزئية لتشفى ببطء، أو يكون العلاج غير فعّال، مثل: نصب تذكاري للأمير عبد القادر، والاعتراف ببعض الاغتيالات، وفتح ورشات حول الجماجم والتجارب النووية في صحراء الجزائر، أو المطالبة بالسّماح بتنقل «الحركي» (المتعاونون من الجزائريين مع الجيش الفرنسي زمن الاحتلال) إلى الجزائر، وزيارة أرض أجدادهم. إنه ترياق مجُزّأ مفيد، ولكن الدّواء الأكثر فعالية هو: «الاعتراف الفرنسي الرسمي بالإبادات الجماعية، وما لحق بالجزائريين من قتل وتشريد وتهجير»، ورفع هيمنتها ووصايتها عن الجزائر، أي التّحرير من الهيمنة. لكن رغم ذلك، فإنه يجدر الاعتراف بقدرتهم على مواجهة ذاكرتهم وتاريخهم، وتوحيد شعبهم، بتحريره من صراع الذاكرات، وشقاء الماضي، والذهاب نحو المستقبل، وإعادة تحرير الوعي من الظّلم، بفضل المنظومة الدينية التي تنصّ على «الصَّفح»، و«الغفران»،

وإعادة قراءة فلسفتهم «الأنوارية»؛ فالعلم والمعرفة هما أساس القرارات السياسية، كما أن السّياسة «تدبير الشّأن» بعقلانية.

الخاتمة

من خلال الفقرات السّابقة، نستنتج أنّ حضور التّاريخ والذّاكرة بما يحملانه من آثار اجتماعية ونفسية، له تأثيره على العلاقات السّياسيّة والاقتصادية، وأنّ أزمات فرنسا مستقبلا في إفريقيا، وبالخصوص في بلدان المغرب العربي، يمرّ حلّها ليس عبر النّسيان، أو الاعترافات المجزّأة بالتقطير، ولكن بفتح ملفّات الذاكرة الكبرى، وتسويتها علميا وتاريخيا. ولعلّ الطّريق الأفضل للتّصالح مع التّاريخ، يكون عبر «الحقيقة»، وقد رأينا كيف أن السّرد التاريخي الفرنسي الرسمي وغير الرسمي، ما زال – في معظمه – يخفي الحقيقة، أو يزوّرها. إنّ الرّواية الكبرى حول الحرب الجزائرية – الفرنسية، وحرب فرنسا مع البلدان الإفريقية، تعبير عن «الأنا الفرنسي» المتضخم، الذي يمجّد تاريخه الثوري الحديث، ولا يجد حرجا فيما اقترفه من جرائم ضدّ الإنسانية. ومازال خطاب «أنهم كانوا يسعون لنشر الحضارة والحداثة» في إفريقيا، يجد انتعاشا في بعض وسائل الإعلام، ويتوافق ذلك مع تيارات الهوية الفرنسية، التي ترى أن الخطر عليها هو من الإسلام، ومن انتعاش «الكراهيّة» ضدّ فرنسا، والخوف على نفوذها اللغوي والتعليمي في هذه البلدان، والعلاقة جدلية اليوم في بناء مستقبل، يقوم على أنّ تحرير الذاكرة واللسان والثقافة، هو استكمال لتحرير الأرض، وألا اقتصاد قويّ، وعلاقات سياسية ندّيّة، بدون الفصْل في قضايا التاريخ والذّاكرة.

الهوامش والإحالات

(١) من أهم المنظمات الثقافية العالمية الفرنسية (المنظمة الدولية للفرانكفونية Organisation Internationale de la Francophonie (OIF)، تأسّست عام ١٩٧٠م، وينتمي إليها ٨٨ دولة منها ٢٧ دولة إفريقية. لمزيد من التفاصيل عن هذه المنظمة ارجع إلى موقعها الرسمي: https://www.francophonie.org/.

(٢) تدخلت فرنسا عسكريا في مالي في ١١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣م ضد الجماعات القتالية، ومتمردي الطوارق، على بامكو العاصة المالية ومدن أخرى، ضمن شراكة مع دول الساحل الخمس (موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، وتشاد).

(3) Pierre Alonso, "France au Mali : L'échec en Trois Temps de L'opération Barkhane," *Libération*, February 14, 2022, https://www.liberation.fr/international/afrique/france-au-mali-lechec-en-trois-temps-de-loperation-barkhane-20220214_3UUWA67YHBCR7GMUEXJAWUJ34E/.

(٤) من أهم المراجع التي تتحدث عن الاستعمار الجديد
Kwame Nkrumah, *Le néo-Colonialisme: Dernier Stade de L'impérialisme*, (Paris: Editions Présence Africaine, 2009).

(٥) مريم موسى، «التنافس الأمريكي الصيني في غرب إفريقيا،» مجلة متابعات إفريقية-٢٦، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، (٢٦، مايو، ٢٠٢٢م)، ٥٤،
https://www.kfcris.com/ar/view/post/384.

(٦) تقرير بن جاما ستورا (Benjamain Stora) (المؤرخ الفرنسي من أصول يهودية جزائرية، مولود بقسنطينة شرق الجزائر سنة ١٩٥٠م)، كلّفه الرئيس الفرنسي الحالي ماكرون سنة تموز/يوليو ٢٠٢٠م بإعداد تقرير تاريخي لمعالجة مسائل الذاكرة بين الجزائر وفرنسا، قصد المصالحة بين الشعبين، نشره المؤرخ ستورا بعد ذلك في كتاب، وهو الذي اعتمدناه:
Benjamin Stora, *France-Algérie: Les Passion Douloureuses*, (Paris: Albin Michel, 2021).

(7) "Macron et Napoléon : du bon Usage de l'Histoire," *Le Monde*, May 6, 2021, https://www.lemonde.fr/idees/article/2021/05/06/macron-et-napoleon-du-bon-usage-de-l-histoire_6079317_3232.html.

(٨) بيير نورا، ميرفت أبوخليل، «الارتقاء العالمي للذاكرة،» مجلة تبين ٩/٣٣، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠م)، ١٢٩.

(٩) جاك لوغوف، «التاريخ الجديد،» ترجمة: محمد المنصوري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م).

(10) Halbwachs Maurice, *Les cadres sociaux de la mémoire*, (Paris: Albin Michel, 1994).

(١١) يان أسمن، «الذاكرة الحضارية: الكتابة والذكرى والهوية السياسية في الحضارات الكبرى الأولى،» ترجمة: عبدالحليم رجب، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣م).

(١٢) يمكن العودة إلى مسرد بيبليوغرافي كتبه بن جاما ستور عن مراجع تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر حيث يسرد ٢٣٠٠ كتاب عن ذلك:
Benjamin Stora, *Le Dictionnaire des Livres de la Guerre d'Algérie*, (Paris: Le Harmattan, 2000).
Benjamin Stora, *Mémoire de l'Histoire*, (Paris: Le Préau des collines, 2005).

(13) Benjamin Stora, *France-Algérie : Les Passion Douloureuses*, (Paris: Albin Michel, 2021), 13.

(١٤) من أبرز كتبه التي تتناول موضوع التاريخ والذاكرة، كتابه المترجم إلى العربية: بول ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان، ترجمة: جورج زيناتي، (بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدّة، ٢٠٠٩م).

التحالفات الحزبية في الانتخابات التشريعية السنغالية: عرض المشهد وقراءة في النتائج

عبد الرحمن كان، باحث متخصص في القانون المقارن، وكاتب في الشؤون الإفريقية، دكار.

تشهد السنغال حراكا سياسيا وحزبيا مهما في سياق الانتخابات التشريعية، والتي تشير نتائجها إلى تراجع ملحوظ للتحالف الحاكم. وقد عرف السنغال تطورا ملحوظا عبر تشكّلات الأحزاب السياسية، وتكتّلات عدّة، تحمل رسالة مناهضة للهيمنة الأجنبية، وتجعل من رسالتها إشراك الشباب في الحراك السياسي، ونشر الوعي في مسائل النهضة والتنمية، عن طريق استغلال الموارد المحلية؛ زراعة وإنتاجا. وعليه، فقد برزت العديد من التحالفات الحزبية، في سياق العملية السياسية السنغالية للانتخابات الرئاسية والمحلية الماضية، وازداد هذا البروز مع الانتخابات التشريعية عام ٢٠٢٢م، التي بينت طموح زعماء التحالفات، في وضع حد لهيمنة الائتلاف الرئاسي على مؤسسات الدولة، وتقويض سيطرته على البرلمان، عبر صندوق الاقتراع بتاريخ ٢٠٢٢/٠٧/٣١م. ولذلك، راهن الحزب الحاكم على إنجازاته السابقة، زيادة على عروضه المتنوعة، في تحقيق إستراتيجية: تفادي الصراع عبر الخطابات والقرارات.

أولا: تعريف أبرز التحالفات الحزبية في الانتخابات التشريعية السنغالية عام ٢٠٢٢م

١- **تحالف بينو بوك ياكار(Benno Bokk Yaakaar):** هو ائتلاف سياسي، تأسس عام ٢٠١٢م إثر الانتخابات الرئاسية، يقوده تحالف الرئيس: ماكي سال، ويعني اسم التحالف: (معاً لتوحيد الأمل)، وقد حصل هذا التحالف على الأغلبية في الجمعية الوطنية بعد انتخابات عام ٢٠١٧م. وتحمل زعامة التحالف في الانتخابات التشريعية لهذا العام السيدة: ميمي توري[١]. وينضم إلى هذا التحالف مجموعة من أبرز الساسة أمثال: آمدو باه، وعبد الله داود جالو، وإدريس سيك، وغيرهم. وينتشر مناصرو هذا التحالف جغرافيا في كل من ماتم، وبدور، وفاتيك، وبعض الأجزاء من سينلوي، وداكار، ومناطق أخرى.

٢- **تحالف ييوّي أسكنوي (Yewwi Askan Wi):** هو ائتلاف سياسي، ويحمل الاسم معنى (تحرير الشعب)، وتأسّس هذا التحالف مع الانتخابات المحلية الماضية، ويتزعمه المعارض: عثمان سونكو، مؤسس حزب (باستيف)، وخليفة سال[٢]، عمدة داكار سابقا. حيث أصبح هذا التحالف واجهة

المعارضة الأقوى في السنغال، ونجد في هذا التحالف وزراء سابقين، ومدراء وعمداء بلديات رفيعي المستوى، يتمتعون بامتيازات الخبرة في السلطة لسنوات عديدة، وتجتمع كلمتهم على توجيه أصابع النقد الصارم للنظام الحاكم، والعمل على إفشاء عيوب إدارة الحزب الحاكم، واستصحاب ذلك بالوعود والحلول المستقبلية للنهضة والتنمية، حسب قولهم وتصورهم. ويصف بعضهم هذا التحالف، بتجمع ودّي للمثقفين السياسيين، الذين لديهم أهداف غير معلنة، بينما يتظاهرون بوحدة الأفكار والمطالب السياسية[٣]. وقد قدّم التحالف حملة دعائية كبيرة على مستوى مقاطعات السنغال مع الانتخابات التشريعية عام ٢٠٢٢م، ويبدو أنهم حققوا نجاحا بتأثير خطاباتهم على فئات مختلفة، وعلى الشباب بخاصّة، الأمر الذي أسهم في قدرتهم على تقليص قوة الائتلاف الرئاسي في الجمعية الوطنية (البرلمان)، بحصولهم على ما يقرب من ٨٠ مقعدا للنواب، بعد تحالفهم المصلحي مع «والّو سنغال». وينتشر هذا التحالف جغرافياً على مستوى أكثر أقاليم السنغال، وخصوصا في داكار، وكازماس، وسيجو، وغيرها.

٣- **تحالف والّوا سنغال (Wallu Senegal):**[٤] هو ائتلاف سياسي في واجهة المعارضة، يقوده الرئيس السنغالي السابق: عبد الله واد، البالغ من العمر ٩٦ عامًا، مؤسس (حزب الديمقراطية السنغالية). وفي هذه الانتخابات التشريعية، دخل الحزب في تنسيق مع تحالف « بيوّي أسكنوي»، لتشكيل أغلبية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٢م، وقد أسهمت تجربة هذا التحالف بين تحالفي المعارضة، إلى منع الائتلاف الرئاسي من الحصول على الأغلبية المطلقة في مجلس البرلمان.

٤- **تحالف آر سنغال (AAR Sénégal):** ائتلاف سياسي باسم آر سنغال. ويتألف من قادة سياسيين، وهم: عبد الرحمن جوف، وحامدو ديم، تشيرنو بوكوم، وتشيرنو ألاسان سال، وتوودور شريف مونتيل، ومريم سودا نجاي. وتوجهوا من خلال برنامجهم السياسي والانتخابي لنيل أصوات الناخبين، ليتمكنوا من تمثيلهم في الجمعية الوطنية بكفاءة وكرامة، حسب قولهم[٥]. إلا أن نتائج الانتخابات التشريعية، كشفت قلة شعبيتهم. ويرى المراقبون السياسيون أن هزيمتهم تعود إلى تصريحات المعارض عثمان سونكو ضدهم، واتهامه التحالفات المعارضة الأخرى بالخداع، وأنها تعمل لصالح الائتلاف الرئاسي، وطلب من الشعب السنغالي عدم التصويت لهم، والاكتفاء بدعم الائتلاف بين بيوّي أسكنوي، و والّو سنغال. وخرج قائدهم عبد الرحمن جوف بعد الانتخابات مصرّحا بالقول: « ظلمنا عثمان سونكو باتهامنا، وتشتيت الرأي العام بحقّ برنامجنا ومشروعنا السياسي»[٦]. وتشير هذه التجاذبات السياسية بين المعارضة نفسها، إلى تسبّبها بالتقليل من عدد المقاعد التي حصلت عليها في الجمعية الوطنية، الأمر الذي أدى إلى عدم اكتساحهم لمقاعد البرلمان، في حين كانت بعض المؤشّرات توحي بذلك.

٥- **حزب سيرفتير:**[٧] تحالف سياسي باسم (الخدام)، بقيادة الشاب الصحفي باب جبريل فال، مع أنصاره: خادم سيلا، وباب تيام. وقد نهج هذا التحالف نهج التجرّد من المعارضة الراديكالية، ومن الائتلاف الرئاسي، ومما ورد في مشروعهم السياسي: العمل على تحرير الإنسان السنغاليّ من براثن الفقر، ووضع حلول لتحقيق الانتعاش الاجتماعي في المجتمع. وأكثر قادة هذا التحالف، يتكوّنون من صحفيين، ومدرسين، وأصحاب مِهن حرّة. وقد أثار هذا التحالف الكثير من الجدل السياسي؛ بحيث اتّهم بالتنسيق مع الحزب الحاكم؛ نظرا لسرعة تأثيره في الخارطة السياسية، بعد دخول لم يتجاوز ثلاثة أشهر. وقدم التحالف حملات دعائية فيما لا يتجاوز ٨ مقاطعات، لضعف إمكانياته المادية – حسب تصريحهم –، ومع ذلك، فقد أحرزوا نجاحا في إقناع ثلة من الشعب بالتصويت لهم، حتّى فازوا بمقعد واحد في الجمعية الوطنية.

٦- **تحالف بوك قيس قيس ليغي(Bokk Gis Gis) :** وتعني (توحيد الرؤية للعمل)، بقيادة عمدة بلدية داكار الأسبق: باب جوب، حيث فاز بمقعد واحد في الانتخابات. و قد أعلن في مؤتمر صحفي، جاهزيته للانضمام إلى تحالف الائتلاف الرئاسي، لدعمه في الحصول على الأغلبية لمصلحة الشعب.

٧- **حزب ناتانغي أسكنوي (Naataangue Askan Wi):** بقيادة: السيد شيخ الحسن سين.

٨- **حزب بونتو بي (Bunt Bi):** وتعني (الباب)، بقيادة عمدة بلدية داكار السابقة: سهام واردیني.

ثانيا: العوامل المحلية والخارجية المؤثّرة في الانتخابات التشريعية في السنغال: عرض المشهد السياسي

جرت في دولة السنغال انتخابات محلية، وانتخابات تشريعية، وشهدت الأجواء السياسية حالة من الصحوة السياسية من مختلف الفئات، وهذا النوع من الحيوية السياسية، لم تأت عن فراغ، وإنما أتت نتيجة لكثير من العوامل والتحولات، والأحداث السياسية في الشؤون العامة والخاصة. وهنا نناقش العوامل الدّاخلية والخارجية التي أثّرت في الانتخابات سلبا أو إيجابا.

- **العوامل المحلية الداخلية**

١- **مشكلة الولاية الثالثة:** وهذا العامل الدّاخلي، أدى إلى تضافر التكتلاّت السياسية؛ وذلك لعدم تصريح الرئيس بعدم المشاركة النهائية في الانتخابات الرئاسية القادمة، واكتفى بعدم البوح بما تعلق في الموضوع، دون البت فيه.[٨] الأمر الذي أدى إلى ظهور احتقان سياسي في صفوف الشعب، والمعارضة خصوصا، وجلب له الكثير من العداء السياسي، والذي تحول إلى عامل مؤثّر في الحد من شعبية الائتلاف الرئاسي.

٢- **حالة التضخم والغلاء في الأسعار:**[٩] لا شك أن الناخب السنغالي تأثّر كثيرا من حالة التضخم الاقتصادي، والغلاء الفاحش في الأسعار، وتأثير هذا العامل من جانبين: قابلية التأثير على النّاخب لصالح الائتلاف الرئاسي بزيادة الرواتب، من جانب، وقابلية التأثير على النّاخب باستغلال المعارضة في إبراز سوء الإدارة، من جانب آخر. وعليه، فقد كان لهذا العامل دور مؤثّر في تحديد بوصلة الانتخابات المحلية والتشريعية، ويظهر ذلك جليا في النتائج.

٣- **التشكيلة الجديدة للساحة السياسية:** ظهرت التعددية السياسية في السنغال بثوب جديد، مع انخراط الكثير من الشباب، والخطابات النخبوية المؤثّرة؛ وقد أدت هذه الحداثة السياسية، إلى وجود تشكيلات جديدة في الساحة السياسية السنغالية؛ الأمر الذي أدى إلى نزاعات قانونية، ولهذا العامل تأثير بالغ داخليّا في تحديد مسيرة الانتخابات، ويعد فوز الصحفي: باب جبريل فال بمقعد في البرلمان، بعد انخراط سياسي في أقل من ثلاثة أشهر، خير دليل على ذلك.

٤- **قضايا الفساد الإداري:** استغلت المعارضة جميع قضايا الفساد الإداريّ باستخدام المال السياسي، ونقص الجودة في البنى التحتية، رغم الأموال التي ضُخَّت فيها، كعامل مؤثّر في تحديد مصير الحزب الحاكم في الانتخابات.

٥- **الثروة الطبيعية المحتمل استغلالها (قضية الغاز) أنموذجا:**[١٠] تأتي هذه النقطة كعامل داخليّ بالغ الأهمية، حيث إنها قضية مرتبطة بالخطابات الدعائية في تحديد المؤهّلين السياسيين على إدارتها للمصلحة العامة مستقبلا. وتستغلّ المعارضة هذا العامل في القول: إن الحزب الحاكم غير مؤهّل لاستغلال هذه الثروة الطبيعية بالشكل المطلوب؛ نظرا للتهم الموجهة له بالفساد.

٦- **مشروع تجريم الشذوذ الجنسي:** ومنذ أن رفض البرلمان المنتهية ولايته مقترح مشروع قانوني لتجريم المثليّة، من جانب الحركة الناشطة (أند سمّ جكّو يى)؛[١١] فقد وجدت القضية رواجا كبيرا بين صفوف الناخبين السياسيين، واستغلتها المعارضة كعامل مهمّ في توجيه أصابع التهم إلى الحزب الحاكم، والمنتسبين إليه، وطلبوا من الشعب إدانتهم عبر صناديق الاقتراع؛ حفاظا على القيم السليمة التي تعارف عليها السنغاليون قديما وحديثا. وتختلف طريقة الاستغلال بين إيجابيّ وسلبيّ، إلا أنه كان عاملا مؤثّرا.

٧- **إثارة المسألة القبلية بطريقة غير مباشرة في الخطابات السياسية:** وقد برز تأثير هذا العامل في خطابات المعارضة والائتلاف الرئاسي معا، بأشكال غير مباشرة، واستخدم المعارض الكبير: عثمان سونكو أسلوب اللعب على وتر القبلية في خطابه القديم؛ حيث اتّهم أهل فوتا بالعبارة المألوفة (نيدّو كو باندوم)[١٢] إشارة منه إلى انحيازهم التّام إلى الرئيس: ماكي سال، بدافع اللغة والقبيلة،

قبل أن ينفي ذلك في خطابه الجديد، بعد خروج نتائج الانتخابات التشريعية، مع سكوته التام عن اكتساحه بكازماس. وبناءا على هذه المعطيات، فقد انتهج السياسي: فاربا انغوم من الائتلاف الرئاسي هذا النهج؛ بالرد صاعا بصاع، واللعب على وتر القبليّة، لكسب ثقة الأتباع؛ وهذا الأمر جدّ خطير؛ إلا أنها كلها لم تكن بشكل مباشر. وقد أدّى وعي الناخبين إلى عدم الانجرار وراء تلك الخطابات السياسية الزائفة، وإن ظهرت بوادرها في نتائج الانتخابات شمالا وجنوبا.

٨- **تأثير وسائل التواصل الاجتماعي:** كان لوسائل التواصل الاجتماعي تأثير كبير في سيرورة الانتخابات السنغالية، وأصبحت عاملا داخليّا، يتواجد فيها ناشطون اجتماعيون وسياسيون، يشرحون للرأي العام ضرورة التصويت، وأهمية الانتخابات بالنسبة للفرد والمجتمع. ومن خلالها تم إيصال جميع المعلومات التي لها تأثير في نفسية الناخب، فأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الحراك السياسي إلكترونيا، وقد ظهر تأثيرها في ساحة صناديق الاقتراع واضحا.

- **العوامل الخارجية**

١- **الحالة الاقتصادية العالمية:** يشهد العالم حالة ركود اقتصاديّ لأسباب كثيرة، وأبرزها تداعيات وباء كورونا، إضافة إلى انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانيّة. وقد أدى عامل الركود الاقتصادي عالميا إلى حالة التضخم الاقتصادي في السنغال، الأمر الذي أثرّ بشكل مباشر في مواقف الناخبين السنغاليين، تجاه الائتلاف الرئاسي والمعارضة.

٢- **رئاسة ماكي سال للاتحاد الإفريقي:** من المعلوم أن الرئيس: ماكي سال، يقود الاتحاد الإفريقي في هذه الجولة الرئاسية، وقد أثر هذا العامل تأثيرا مزدوجا في الساحة السياسية السنغالية من جانبين: الأول إيجابيّ؛ حيث دعم إدارته بإقامة الانتخابات التشريعية في وقتها، ولكونه رئيسا للاتحاد الإفريقي، فلا يتصور منه التورط في إحداث أزمات سياسية لدولته، في هذه المرحلة بالذات. والثاني سلبي، ويتمثل في انعكاس تحمّل مسؤولية قيادة الاتحاد الإفريقي، وما يتطلبه ذلك من تنقلات خارجية، قد تكون على حساب متابعته لشؤون البلاد الداخلية، وسير أمور الدولة في بلده.

٣- **الأزمات السياسية لدول الجوار:** ما يحصل في دول الجوار؛ كالانقلاب في غينيا، والاضطرابات السياسية المتكررة في مالي وغيرها، عوامل مؤثّرة في مشهد انتخابات السنغال؛ فالتجربة الديمقراطية، وتنظيم انتخابات دورية في السنغال، جعلت منها دولة نموذجية في المنطقة، فيما يتعلق بالاستقرار، والتداول السلمي على السلطة؛ مما حدا بالجميع نحو تسهيل نجاح الاستحقاق الانتخابي التشريعي.

ثالثا: هل فقد التحالف الحاكم الأغلبية المطلقة في البرلمان؟ قراءة في النتائج!

صدرت النتائج الرسمية الأولية المؤقتة للجنة الوطنية لتعداد الأصوات (CNRV) مساء الخميس ٤ أغسطس؛ حيث أفادت بانتقال ائتلاف الرئيس: ماكي سال من ١٢٥ نائب في عام ٢٠١٧ إلى ٨٢ نائبا من أصل ١٦٥ نائب في الجمعية الوطنية. كما أسفرت النتائج عن فوز تاريخي للمعارضة بـ ٨٠ مقعدًا برلمانيًا إجمالا، منها: ٥٦ مقعدا للائتلاف الذي يرأسه عثمان سونكو (Yewwi Askan Wi)، و ٢٤ مقعداً لائتلاف والو سنغال، الذي يتزعمه عبد الله واد. وأتى ثلاثة نواب آخرون، من صفوف ثلاثة ائتلافات صغيرة أخرى للأحزاب.[١٣] وقبل هذه النتائج ، أعلنت المعارضة في مؤتمرها الصحفي، أن العملية الانتخابية شهدت «مخالفات» و «احتيالا» و«تزويرا»... واتهمت بذلك الحزب الحاكم.

وتعطي هذه النتائج في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٢٢م، الكثير من المؤشّرات المؤثّرة في مستقبل الساحة السياسة السنغالية، نجملها في الآتي:

١. **تأثير نتائج الانتخابات التشريعية على الانتخابات الرئاسية القادمة في ٢٠٢٤م :** وهذا لا شكّ فيه؛ وسيكون التأثير أكبر إذا بقي الرئيس متكتّما على نية ترشّحه في الرئاسيات من عدمه، ويمكن أن تُقرأ هذه النتائج على أنها دعوة لعدم ترشحه لولاية رئاسية جديدة. ولا بدّ من إعادة حسابات تحالف الائتلاف الرئاسي، لتحديد الشخصية المناسبة، التي قد تترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة سنة ٢٠٢٤ م.

٢. **عصر التحالفات:** وبالنظر إلى نتيجة كل من تحالف يوي أسكان وي، وتحالف والّو سنغال، يدرك المتابع مدى أهمية التحالفات للفوز في سباق الانتخابات، الأمر الذي ظهر جليا في النتائج بفوز المعارضة بـ ٨٠ مقعدا، وهو وهي، سابقة في تاريخ البرلمان السنغالي. وعلى هذا الاعتبار، استقطب الحزب الحاكم «باب جوب» قائد تحالف «بوك قيس قيس» (Book Guis Guis) لينضم إلى معسكره، ويزيد عدد مقاعده إلى ٨٣ مقعدا.

٣. **تصويت احتجاجي وخطورة التضخم الاقتصادي:** تبرز النتائج التي حصل عليها الحزب الحاكم، وجود تصويت احتجاجي ضد الحزب الحاكم، بسبب سياساته الاقتصادية، التي لم تنجح في مواجهة تداعيات التضخم.

خاتمة

أكدت الانتخابات التشريعية، وما رافقها من تغير في موازين القوى السياسية الداخلية، على متانة النظام السياسي في عمومه. كما بينت أهمية صوت الناخبين في التداول السلمي على السلطة. وهو نموذج تفتقر

إليه منطقة غرب إفريقيا، وإقليم الساحل عموما؛ حيث تبدو الأوضاع العامة غير مستقرة، وتشهد عودة الانقلابات العسكرية، والانقسام الحاد، والاستقطابات السياسية والإيديولوجية، مما يهدّد في الكثير من الحالات الوحدة الوطنية، واستقرار مؤسسات الدولة. وهذه الظواهر الأخيرة، يبدو أن السنغال غير معني بها، لكنه مدعو لتثبيت آليات المحاسبة، ومقاومة الفساد، وعدالة التنمية.

الهوامش والإحالات

(1) La Rédaction, "Législatives: Macky Sall nomme Mimi Touré Coordonnatrice du Pôle Parrainages de la Coalition Benno Bokk Yakaar," *Thies Info*, March 14, 2022, https://www.thiesinfo.com/legislatives-macky-sall-nomme-mimi-toure-coordonnatrice-du-pole-parrainages-de-la-coalition-benno-bokk-yakaar/.

(2) "Au Sénégal, Lancement D'une Coalition Autour de L'opposant Ousmane Sonko," *TV 5 Monde*, September 3, 2021, https://information.tv5monde.com/afrique/au-senegal-lancement-d-une-coalition-autour-de-l-opposant-ousmane-sonko-422904

(3) Bocar Diallo, "Yewwi Askanwi, la Nouvelle Coalition de L'opposition: Leurre ou Lueur?," *WATHI et la Konrad-Adenauer-Stiftung*, September 9, 2021, https://senegal2019.org/yewwi-askanwi-la-nouvelle-coalition-de-lopposition-leurre-ou-lueur/.

(4) "La Grande Coalition Wallu Senegal," *Republique du Senegal*, May 31, 2022, http://dge.sn/fr/node/460.

(5) "Représenter les Sénégalais avec Compétence et Dignité," *Coalition AAR SÉNÉGAL*, July 31, 2022, https://aarsenegal.sn/.

(6) itv Sénégal, "Abdourahmane Diouf: "Ousmane Sonko togn na Niou yakalna niou..."," *YouTube*, August 8, 2022, https://www.youtube.com/watch?v=LRlSP9vnRJU.

(7) "La coalition les Serviteurs/MPR de Pape Djibril FALL a déposé sa liste de parrainage," *La Question.info*, May 7, 2022, https://www.laquestion.info/la-coalition-les-serviteursmpr-de-pape-djibril-fall-a-depose-sa-liste-de-parrainage/.

(8) Mehdi Ba, "Mandat présidentiel au Sénégal: l'effet girouette," *Jeune Afrique*, September 16, 2021, https://www.jeuneafrique.com/1282243/politique/mandat-presidentiel-au-senegal-leffet-girouette/.

(9) Clémence Cluzel, "Au Sénégal, l'inquiétude Grandit sur la Hausse du Prix du Blé," *La Croix*, June 24, 2022, https://www.la-croix.com/Monde/Au-Senegal-linquietude-grandit-hausse-prix-ble-2022-06-24-1201221790.

(10) Ousmane Sonko, *Pétrole et Gaz au Sénégal* (Paris: Fauves editions, 2017), https://www.fauves-editions.fr/livre-petrole_et_gaz_au_senegal_ousmane_sonko-9791030200607-68716.html.

(11) Paul Diack, "Criminalisation de l'homosexualité: And Samm Jikko Yi au front," *Pulse.sn*, February 20, 2022, https://www.pulse.sn/news/societe/criminalisation-de-lhomosexualite-and-samm-jikko-yi-au-front/yl3ms3q.

(12) Dakar Matin, "Macky, Sonko et Discours Ethnicistes," *YouTube*, July 7, 2022, https://www.youtube.com/watch?v=ssX-sj5RmJA.

(13) Benjamin Beraud, "Législatives Sénégal 2022: le Camp Présidentiel Aurait Perdu la Majorité Absolue, Selon les Premiers Résultats Provisoires," *TV 5 Monde*, August 4, 2022, https://information.tv5monde.com/afrique/legislatives-au-senegal-y-aura-t-il-une-cohabitation-ou-pas-466804.

تشاد: اتفاقية الدوحة وفرص التسوية ووقف إطلاق النار

محمد طاهر زين، صحفي مهتم بشؤون الجماعات المسلحة، نجامينا.

بعد خمسة أشهر من المفاوضات التي احتضنتها العاصمة القطرية الدوحة، بتاريخ الثالث عشر من شهر مارس الماضي، توصل المجلس العسكري الحاكم في تشاد إلى اتفاق مع ٣٦ حركة سياسية وعسكرية تشادية، من أصل ٥٢ حركة، بتاريخ الثامن من شهر أغسطس عام ٢٠٢٢ م، وذلك في أعقاب ضغوط دولية، ومظاهرات شعبية، طالبت بتسليم السلطة للمدنيين.

تهدف اتفاقية الدوحة إلى إنهاء الصراع الدموي على الحكم في تشاد، والذي امتد لثلاثة عقود من الزمن؛ بدءا من حرب أهلية استمرت لتسع سنوات، في عهد أول رئيس تشادي بعد الاستقلال: «انقرتا تمبلباي» عام ١٩٨٠ م، مرورا بنظامَي حسين حبري، وإدريس ديبي. لذلك تهدف اتفاقية الدوحة لتحقيق مصالحة وطنية شاملة، تفضي إلى تشكيل حكومة مصالحة وطنية، ووضع دستور جديد، وتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة.

مضمون اتفاقية الدوحة

تتضمن الاتفاقية صلاحيات خاصة بالحكومة، وأخرى مشتركة بين الحكومة والمعارضة، وفيما يلي أبرز بنود الاتفاق:

أ- تدابير استعادة الثقة

بموجب الاتفاق؛ أعلن كل من المجلس العسكري الانتقالي، والحركات السياسية العسكرية الموقعة، عن وقف عام لإطلاق النار، والتخلي عن خطاب الكراهية، وكل أشكال الأعمال العدائية[١].

لكن سيظل التحدي أمام تطبيق هذا البند كبيرا، نتيجة لرفض نحو ١٨ حركة سياسية وعسكرية الاتفاق بشكله الحالي، ومن بينهم جبهة الوفاق للتغيير في تشاد (FACT)، التي تسببت في مقتل ديبي الأب في الجبهات، الأمر الذي يؤكد عدم شمولية الاتفاق، وهو ما شدد عليه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بتأكيده على ضرورة أن يكون الحوار «جامعا» لكل الأطراف، ليكون ناجحا[٢].

ب- عملية نزع السلاح

تعهدت الحركات السياسية العسكرية الموقعة على الاتفاق، بالخضوع لعملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. وهي عملية تؤسس لشراكة مستقبلية بين أطراف السلام، تقوم على تقاسم السلطة، حال نجاح العملية بتسليم الطرف الثاني (المعارضة)، قوتها وعتادها العسكري للطرف الأول (الحكومة)، عبر اللجنة الاستشارية[٣]، لمتابعة تنفيذ اتفاقية الدوحة، وهي تتشكل من تسعة أعضاء: ثلاثة ممثلين عن المجلس العسكري، وثلاثة عن المعارضة، وثلاثة عن المجتمع الدولي المشارك، ومن بينهم رئيس اللجنة، وذلك خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: تبدأ من تاريخ التوقيع على الاتفاق؛ بحيث تبدأ الحركات في رفع كشوفات تتضمن أعداد مقاتليها، إلى اللجنة المعنية بتنفيذ بنود الاتفاق.

وفي المرحلة التي تليها؛ أي بعد الحوار الوطني الشامل: تقوم الحركات بتزويد اللجنة بمواقع تمركز مقاتليها، بالتنسيق مع سلطات الدول المجاورة[٤]. وتبدأ كل حركة بالإحصاء بشكل منفرد للأسلحة، والذخائر، والمركبات، والمعدات العسكرية التابعة لها، وتضعها تحت مراقبة اللجنة وتصرفها.

لكنّ الملاحظ، أن غالبية الحركات الموقعة على الاتفاق، لا تمتلك قواعد عسكرية على الأرض، عدا اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، بقيادة الجنرال محمد نوري، الذي سلم قواته، قبل وأثناء مفاوضات السلام التشادية في الدوحة، وذلك بموجب اتفاق ملحق لاتفاقية الدوحة[٥]، وحركة اتحاد قوى المقاومة (UFR)، بقيادة: تيمان أرديمي، وحركة الخلاص الوطني التشادية، بقيادة: عمر المجاهد بشارة، التي تتخذ من الجنوب الليبي موقعا لها، ما يعني أن فرص نجاح تنفيذ العملية ضئيلة.

ومن الأمور المهمة التي تضمنها الاتفاق، مشاركة وفود الجماعات الموقعة على الاتفاق، في أشغال الحوار الوطني الشامل، المنعقد بتاريخ ٢٠ أغسطس عام ٢٠٢٢م، في العاصمة نجامينا، وكذا العفو عن الإدانات القضائية، والتهم المتعلقة بالمشاركة في التمرد، أو الاعتداء على أمن وسلامة الدولة، واستعادة الأصول والممتلكات التي استولت عليها الدولة، أو صادراتها بموجب الإدانات القضائية، إضافة إلى إخلاء المباني المملوكة لأعضاء الحركات السياسية العسكرية، أو المنفيين السياسيين، وتوفير وثائق السفر والضيافة من سكن ومواصلات، التي تسمح لمندوبي الحركات السياسية العسكرية الموقعة، بالمشاركة في الحوار الوطني. وقد دخل هذا البند قيد التنفيذ بوصول بعثة الوكالة التشادية للوثائق المؤمنة، وأصدرت جوازات سفر رسمية لجميع أعضاء وفود الجماعات الموقعة، ماعدا كتلة المقاطعة [٦]، فاحتفظت بها السفارة التشادية في الدوحة. مقابل ذلك، تعهدت الحركات السياسية العسكرية بـالتخلي بصورة نهائية عن الكفاح المسلح، وعدم استخدام العنف بجميع أشكاله للتعبير عن المطالب أو الآراء، داخل تشاد وخارجها، والانضمام إلى مسار

الحوار والعمل السياسي، وفقا للنصوص المعمول بها في تشاد، والكف عن تجنيد مقاتلين جدد، وإعلان العدد الحقيقي للمقاتلين الحاليين والأسلحة.

وعلى هذا الأساس، دخلت معظم القوى السياسية المعارضة والحاكمة في الحوار الوطني، الذي انتظم مؤخرا بالعاصمة نجامينا.

الحوار الوطني الشامل

انطلقت أشغال الحوار الوطني الشامل، وسط مقاطعة القوى السياسية والمدنية المؤثرة، وهي: جبهة الوفاق للتغيير، ومجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية، وائتلاف «وقت تما»، وحزب المحولون، والحزب الاشتراكي بلا حدود.

واقتصرت المشاركة على دعوة ٤ أربع كتل، بمجموع ١٤٠٠ مشارك، وهي:

- كتلة الحركات السياسية العسكرية الموقعة على اتفاقية الدوحة، وهي٣٦ حركة، و١٦ شخصية.
- كتلة الحركة الوطنية للإنقاذ (MPS)، بقيادة هارون كبادي، وتضم في عضويتها أكثر من ٢٠٠ حزب.
- كتلة الاتحاد من أجل إعادة بناء تشاد، بقيادة: صديق عبد الكريم حقار، وتضم نحو ١٠٥ أحزاب سياسية، و٧٤ جمعية مدنية.
- كتلة النقابات المهنية، وكتلة الكاثوليك والبروتستانت، التي علقت مشاركتها مؤخرا[٧]، بالإضافة إلى أعضاء الحكومة، والمجلس الوطني الانتقالي، ومندوبي الجاليات التشادية في دول العالم.

المقاطعون ومواقفهم

وقد رفض إطار التشاور والتفكير الذي ضم ١٨ حركة سياسية وعسكرية، من بينهم جبهة الوفاق(FACT)، الانضمام إلى قائمة الموقعين على اتفاقية الدوحة، معتبرا أنها لا تمثل مطالبهم. وما زالت المساعي الدولية والإقليمية متواصلة في سبيل إقناع إطار التشاور، وآخرها كانت مبادرة الاتحاد الإفريقي بقيادة الرئيس السنغالي: ما كي سال، التي أكدت حيادية الاتحاد الإفريقي في أزمة النخب التشادية، وكشفت مدى حرص الاتحاد الإفريقي على التغيير والمصالحة، وذلك يظهر في الخطاب الذي ألقاه[٨] رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي: موسى فقيه محمد، في الجلسة الافتتاحية لأشغال الحوار الوطني، والذي أدان فيه نظام ديبي، الذي كان – هو نفسه – جزءا منه لفترة طويلة. وقد أثار هذا الخطاب ضجة إعلامية كبيرة، مما انعكس سلبا على العلاقة بين المجلس العسكري وفقيه، وأدى إلى إقالة شقيق الأخير، الذي كان يشغل منصب طبيب خاص لرئيس المجلس العسكري. وذهبت الآراء إلى أن فقيه، أراد لفت انتباه الشعب التشادي إلى التراجع عن ماضيه، وتأكيد جاهزيته للسلطة.

وغادرت جميع وفود الحركات غير الموقعة الدوحة، بانتظار الجولة الثانية في داكار بالسنغال، أملا في التوصل – فيما بعد – إلى تفاهم، وتحقيق مطالبها.

اعتبر حزب «المحولون» بقيادة: سيكسيه مسرا الحوار الشامل بأنه « شكلي، يفتقد إلى الحد الأدنى من المصداقية والشرعية». ودعا إلى حوار مواز مع الموالين له، ومقاومة الحوار الجاري بالتظاهر[٩]. ورغم محاولات الميسرين من رجال الدين الإسلامي والمسيحي، وفريق الوساطة القطرية، فقد رفض الانضمام إلى أشغال الحوار، الأمر الذي أدى إلى تأجيل أشغاله عدة مرات، في محاولات انتهت بحصار مقر حزبه لمدة ثلاثة أيام، واعتقال ٢٧٩ عنصر من أنصاره، أثناء التظاهر في ميدان غلام الله، الواقع بالقرب من مقر حزب «المحولون». وبعد مفاوضات جرت بين الوزير المستشار بالرئاسة: أبكر آدم مناني، ومسرا، تم رفع الحصار، والإفراج عن أعضاء «المحولون»[١٠]. لكن لم ينته الأمر بعد؛ ففي خطوة أخرى، تم استدعاء مسرا للمثول أمام النيابة العامة، بسبب مواقفه المناوئة للانتقال والحوار، لكن الشرطة اعترضت موكب أنصار حزب «المحولون» المتجه نحو النيابة، وأطلقت الغاز المسيل للدموع، مما أسفر عن إصابة العشرات من المتجمهرين[١١].

أما ائتلاف «وقت تما»، فقد ظل متمسكا بموقفه المتمثل في عدم ترشح أعضاء المجلس العسكري الانتقالي، والحكومة الانتقالية، في الانتخابات القادمة، وعدم تمديد الفترة الانتقالية.

تعهد المجلس العسكري بأن الحوار سيادي، ومقرراته ملزمة لجميع الأطراف، وأن رئيس المجلس العسكري هو الضامن[١٢]، مع الإشارة إلى أن إدارة أعماله على أساس توافقي، يرضي جميع الأطراف المشاركة». وفي سبيل تنفيذ التعهد، تم تمثيل الموقعين على اتفاقية الدوحة، بثلاثة ممثلين في هيئة رئاسة الحوار، وهم: الأمين العام لاتحاد قوى المقاومة UFR محمد أقري هالي، ومحمد السليك حلاته، نائب رئيس اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية UFDD، ومحمد هنو القيادي السابق في اتحاد قوى المقاومة UFR ، وهذا الأخير، عمل على تشكيل حلف يضم ٣٢ حركة سياسية في نجامينا.

وتشكلت لجان الحوار على ضوء الأجندة، وهي كالآتي:

١- السلام والتلاحم الاجتماعي.
٢- القضايا الاجتماعية.
٣- الحقوق والحريات الأساسية.
٤- السياسات العامة القطاعية.
٥- شكل الدولة والإصلاحات المؤسسية والانتخابات.
٦- لجنة اتفاقية الدوحة وعملية نزع السلاح.
٧- ميثاق وهيئات الفترة الانتقالية.

٨- عدم أهلية أعضاء المجلس الانتقالي في الترشح للانتخابات المستقبلية.
٩- صياغة القرارات والتوصيات.

حكومة مصالحة وطنية

من بين بنود اتفاقية الدوحة: «تشكيل حكومة مصالحة وطنية، بعد اختتام الحوار الشامل، تكون مسؤولة عن تنفيذ التوصيات والقرارات المنبثقة عن الحوار الوطني الشامل، وكذلك اتفاقية الدوحة». بالإضافة إلى «التوجهات الرئيسة للدستور المستقبلي، الذي يتم اعتماده بموجب استفتاء عام»، وإنشاء «لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة» لتسوية الماضي، «والنظر في آلية تقديم جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين، وأعضاء الحركات المسلحة المُتهمين بارتكاب جرائم، إلى المحاكم الوطنية المختصة»، مؤكدة على أهمية «إجراء تدقيق عام لإدارة البلد، ولا سيما إيرادات النفط، وعمليات خصخصة الشركات الوطنية»[١٣]. وطالبت بـ«إنشاء لجنة تحقيق خاصة، تضم ممثلين عن الحركات السياسية العسكرية، وممثلين عن قوات الدفاع والأمن، وممثلين اثنين عن اللجنة الاستشارية، لمتابعة تنفيذ اتفاقية الدوحة من المجتمع الدولي، لجمع كافة الأدلة المتعلقة بادعاءات اختفاء أسرى الحرب، سواء أكانوا تابعين للمجلس العسكري الانتقالي، أو للحركات السياسية العسكرية، من أجل تقديم الجناة المزعومين إلى المحاكم الوطنية المختصة».

وعن آليات متابعة وتنفيذ الاتفاقية، اتفق أطراف السلام باحترام التزاماتهم في إطار هذه الاتفاقية، وتنفيذ جميع بنودها في سبيل السلام والمصالحة الوطنية، لضمان استقرار بلادهم وتنميتها.

وبهذا الصدد، يتم إنشاء لجنة استشارية دولية لمتابعة تنفيذ اتفاقية الدوحة، وسيكون للجنة إطار دائم للتشاور، ورصد وتقييم تطبيق الالتزامات الخاصة بكل طرف، بموجب هذه الاتفاقية، والعمل على تنفيذ كل أحكامها، في سبيل السلام والمصالحة الوطنية. وتتشكل اللجنة من دولة قطر، وممثلين عن الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وإيطاليا، والتوغو، ودول جوار تشاد (الكاميرون، وإفريقيا الوسطى، وليبيا، والنيجر، ونيجريا، والسودان). واتفق الأطراف على حق اللجنة الدولية لمتابعة تنفيذ اتفاقية الدوحة، في الاستماع المباشر لجميع الأطراف، من أجل تقييم التقدم المحرز، وتقديم التوصيات. وكذلك حق اللجنة في المشاركة بصفة مراقب أو ميسر، في الحوار الوطني الشامل، وفقا للطرق التي سيتم الاتفاق عليها، مع مختلف الجهات الفاعلة في اللجنة المنظمة للحوار الوطني الشامل. ويتمتع أعضاء اللجنة الدولية لمتابعة تنفيذ اتفاقية الدوحة بالامتيازات والحصانات اللازمة، لممارسة وظائفهم بشكل مستقل[١٤]. وفي حال نشوب خلاف أو نزاع بين

طرفَي الاتفاقية، حول تفسير مضمونها أو تطبيقها، فإنه «يستخدم كل طرف المساعي الحميدة والحوار والتفاوض لتسويته. وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، بعد مرور ستين يوما من تاريخ نشوب الخلاف، فيجوز لكل طرف اللجوء إلى التحكيم، أمام هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة محكمين، تعيّنهم اللجنة الدولية لمتابعة تنفيذ اتفاقية الدوحة، «كما يحق للجنة الدولية المشاركة بصفة مراقب أو ميسر في أشغال الحوار الوطني الشامل، المنعقد بتاريخ ٢٠ أغسطس عام ٢٠٢٢م، في العاصمة نجامينا[١٥].

وسمحت اتفاقية الدوحة للسياسيين والعسكريين الموقعين عليها، بالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني المستقل، مع إمكانية تحويل جبهاتهم العسكرية إلى أحزاب سياسية، تسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات القادمة.

العوامل التي ساعدت في التوصل إلى الاتفاق

هناك ٤ أربعة عوامل أسهمت في الوصول إلى الاتفاق، ويمكن إجمالها في الآتي:

- استحوذ رئيس المجلس العسكري محمد إدريس ديبي على ثقة الاتحاد الأوروبي والإفريقي، من خلال مضاعفة بوادر الانفتاح على الجماعات المسلحة، عبر خطاب يدعو إلى الحوار والسلام.
- أصدر ديبي الابن بتاريخ ٣٠ ديسمبر عام ٢٠٢١م، قانون عفو عام، شمل ٣٠٠ شخص من المعارضين، المحكوم عليهم في جرائم الرأي والتعبير والإرهاب، والمساس بوحدة الدولة، بينهم قادة حركات معارضة مؤثرة، كزعيم اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الجنرال: محمد نوري، وتولى منصب رئيس المجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية.[١٦] وجاءت هذه الخطوة من ضمن مطالب أخرى، تلبية لمجموعات المعارضة الكبرى: (جبهة الوفاق من أجل التغيير في تشاد FACT، ومجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية CCMSR، واتحاد قوى المقاومة UFR، واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية UFDD، مقابل الانخراط في الحوار الوطني.

هذه البوادر انعكست إيجابا على مواطن الثقة المتوترة سابقا بين الأطراف المتنازعة، وأدت إلى مشاركة الفرقاء في محادثات الدوحة.

- الموقف الدولي: الضغوط الدولية المطالبة بإخراج الجماعات الأجنبية المنخرطة في الحرب الليبية، دفعت المعارضة إلى قبول بديل الحوار والمصالحة.
- الوساطة القطرية: تحظى المبادرة القطرية بدعم فرنسا، وهي الحليف الرئيس للمجلس العسكري في تشاد، وهذا ما يجعل الوساطة القطرية تبدو الأقرب، والأكثر قدرة على حل مشكلة الفرقاء التشاديين.

الداعمون لسلام تشاد

ضاعفت تشاد اتصالاتها مع دول الخليج والغرب، منذ مقتل إدريس ديبي في أبريل عام ٢٠٢١ م، من أجل طي صفحة الصدامات المسلحة - التي كلفتها الكثير- بشكل نهائي.

ومن منطلق مصالح جيوسياسية، لعبت دولة قطر دورا مهما في دعم مفاوضات السياسيين والعسكريين، التي استمرت لمدة خمسة أشهر في الدوحة، وعملت على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء التشاديين، وشهدت رحلة العبور إلى التوقيع بالأحرف الأولى العديد من العقبات؛ بدءا بانسحاب جبهة الوفاق للتغيير في تشاد من الجلسة الافتتاحية [١٧] اعتراضا على غياب الوساطة، مما أدى إلى التأخر في بدء المفاوضات لبضعة أيام، وقبلت الدوحة أخيرا الوساطة بطلب من المعارضة، مرورا بخلاف نشب بين المعارضة والمجلس العسكري، على خلفية إعلان الأخير عن موعد الحوار الشامل بعد مرور شهرين من المفاوضات في مايو الماضي[١٨]، الأمر الذي أثار حفيظة المعارضة، ولوّح بعض قادة الحركات العسكرية بالانسحاب، والعودة إلى الميدان. خاطبت الخارجية القطرية السلطات الانتقالية التشادية بتأجيل الحوار، لحين التوصل إلى اتفاق سلام مع المعارضة، وتفهمت الحكومة.[١٩] وخلاف آخر وقع بين مجموعات المعارضة، أفرزت كتلتين، تضم الأولى: ٣٢ حركة دعمت موقف المجلس العسكري، الرامي إلى إحالة القضايا الخلافية إلى حوار نجامينا، والبت في التوقيع على بنود اتفاقية الدوحة. أما الكتلة الثانية: فضمّت ٢٠ حركة، اتهمت الوفد الحكومي المفاوض بالتوغل في مجموعات المعارضة، بغية شق الصفوف، بعرض إغراءات على قادة المجموعات، مقابل التوقيع على الاتفاق المطروح، ومحاولات أخرى بالتهديد، واللعب على وتر القبيلة[٢٠]، فقررت تعليق المفاوضات. وجاء في رد الحكومة، أن الغالبية في صفها مع قرار التوقيع، والعودة إلى البلاد، مؤكدة بأن الحوار قائم، مع أو بدون الحركات المحتجة[٢١]، وانتهى الأمر برفع التعليق، بعد جهود حثيثة من قبل الوساطة القطرية[٢٢]، إلا أن هذه الحركات تمسكت بمطالبها، وقاطعت الاتفاق، وذلك بعد أن رفضت الحكومة مناقشة القضايا المتعلقة بمستقبل السلطة في تشاد، والمتمثلة في: تعديل الميثاق الانتقالي، وعدم السماح لأعضاء المجلس العسكري بالمشاركة في الانتخابات القادمة، وإصلاح الجيش، والفترة الانتقالية، وإطلاق سراح المعتقلين فور التوقيع.

وبجانب قطر، شاركت فرنسا بقوة في العملية، وظل السفير الفرنسي في تشاد يتابع مجريات الأمور عن كثب في الدوحة، والتقى بالعديد من الجماعات السياسية والعسكرية، وأكد قصر الإليزيه في مايو الماضي، استعداد فرنسا لدعم النقاشات الجارية مع الجماعات السياسيَّة والعسكرية، و«أشاد ماكرون بالتزام محاوره بإجراء الحوار الوطني في ظروف جامعة»[٢٣].

وبغض النظر عن العلاقة التاريخية الطويلة، فإن فرنسا اليوم بحاجة إلى تشاد، لضمان ما تبقى من نفوذها في منطقة الساحل، بعد خسارتها مالي وإفريقيا الوسطى، ولن تتوانى في دعم الحكم العسكري في

تشاد، هو ما أكده ماكرون خلال كلمته في حفل تأبين إدريس ديبي بالقول: فرنسا لن تسمح لأي شخص، اليوم أو غدا، بتحدي استقرار تشاد وسلامتها». واصفا ديبي بـ «الصديق» و «الزعيم الشجاع».

سيناريوهات مستقبل السلام

منذ مقتل إدريس ديبي، ظل المشهد في حالة من عدم اليقين، يشوبه القلق وسط نزاعات قبلية دامية، وحوارات متعثرة، بما ينذر باحتمالية العودة إلى الخيار الأصعب، في ظل غياب الثقة الكافية بين أطراف الصراع، وتصاعد وتيرة العنف والترهيب، مع تنامي دعوات تجزئة البلد.

وفي أعقاب إقرار رئيس اللجنة الخارجية بالكونغرس الأمريكي، والقائمة بالأعمال في السفارة الأمريكية بنجامينا، بفشل الفترة الانتقالية، بدوره أكد رئيس الاتحاد الإفريقي: ما كي سال نيته للقيام بدور الوساطة، لإقناع الحركات السياسية والعسكرية، التي لم توقع على اتفاقية الدوحة، من أجل المشاركة في الحوار الشامل[٢٤].

وقد افتتح رئيس المجلس العسكري أشغال الحوار الوطني في نجامينا، وسط جهود إقليمية وعربية حثيثة، لإقناع القوى السياسية والمدنية الداخلية المقاطعة للحوار، وهي كل من: ائتلاف وقت تما، حزب المحولون، الحزب الاشتراكي.

خاتمة

مما سبق، يظهر أن مستقبل الأزمة التشادية يقف أمام سيناريوهَين:

- **الأول:** اتفاق سلام شامل: بالنظر إلى جهود الوساطة القطرية والاتحاد الإفريقي، التي يمكن أن تتكلل بالنجاح، لجلب القوى العسكرية والسياسية والمدنية الرافضة، إلى دفة الحوار والمصالحة، ومن العوامل الداعمة لهذا السيناريو، صعوبة حصول الحركات على الدعم العسكري المعين، لمواجهة النظام في الوقت الراهن.
- **الثاني:** تصاعد حدة الخلافات: وإعادة سيناريو اتفاقيات العقود الماضية، بتمسك المجلس العسكري بقرار الترشح للانتخابات، ما يدفع المعارضة، ولا سيما الحركات المسلحة، إلى التخلي عن بديل الحوار، والعودة إلى مربع الحرب، على أمل الحصول على الدعم الروسي المحتمل.

ملحق

قائمة بأسماء الحركات الموقعة

الحركة	الحركة
اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية	الاتحاد الوطني من أجل التغيير
اتحاد قوى المقاومة	الحركة الوطنية للإصلاح الديمقراطي
حركة الخلاص الوطني التشادية	اتحاد القوى من أجل التغيير والعدالة
اتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية	المجلس العسكري لإنقاذ الجمهورية
الوفاق التشادي	الحركة التشادية من أجل التغيير
جبهة الميثاق الوطني	جبهة إنقاذ الجمهورية
التحالف الوطني من أجل المقاومة	الجبهة الوطنية من أجل تحرير جنوب تشاد
الحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي	اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الأساسية
الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة	التحالف الوطني من أجل الوحدة والتغيير
الجيش الحر من أجل التغيير	الحركة التشادية من أجل الوحدة والتضامن
الجبهة الشعبية من أجل الحرية	الجيش الشعبي من أجل تحرير تشاد
التجمع الوطني الديمقراطي	الحركة من أجل العدالة الديمقراطية
حركة العمل والنهضة	المقاومة المسلحة ضد القوى المناهضة للديمقراطية
اتحاد قوى الجمهورية	التحالف الجديد من أجل إعادة بناء الجمهورية
حركة الميثاق الديمقراطي التشادي	حركة المناضلين التشاديين
تجمع وحدة أبناء تشاد	المجلس الوطني من أجل تحرير تشاد

قائمة بأسماء الحركات المقاطعة

الحركة	الحركة
جبهة الوفاق من أجل التغيير	الاتحاد من أجل العدالة والحريات
جبهة الأمة من أجل الديمقراطية والعدالة	التجمع الشعبي من أجل العدالة والمساواة في تشاد
المجلس الوطني للمقاومة	اتحاد الحركات من أجل الديمقراطية والتنمية
التحالف الوطني من أجل التغيير	حركة النهضة
تحالف القوى من أجل التغيير	اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الأساسية
المجلس الوطني من أجل إصلاح تشاد	جبهة إنقاذ الجمهورية الأساسية
الحركة من أجل السلام وإعادة البناء	حركة الجيل التشادي المعاصر
المنسقية الوطنية للتغيير والإصلاح	الحركة الديمقراطية التصحيحية
مسيرة الوطنيين من أجل نهضة تشاد	الاتحاد الوطني الديمقراطي للتغيير

الهوامش والإحالات

(١) «المادة ١،١،١،» اتفاقية الدوحة، (٨، أغسطس، ٢٠٢٢م)،
https://drive.google.com/file/d/1lN7eOnr5kWyPuTb351fwN14cyD-htO-K/view.

(٢) «فرقاء تشاد يوقعون اتفاق سلام غير شامل في قطر،» ميدل إيست أونلاين، (٨، أغسطس، ٢٠٢٢ م)،
https://www.middle-east-online.com/فرقاء-تشاد-يوقعون-اتفاق-سلام-غير-شامل-في-قطر.

(٣) «المادة ٧،٢،١،» اتفاقية الدوحة، (٨، أغسطس، ٢٠٢٢م)،
https://drive.google.com/file/d/1lN7eOnr5kWyPuTb351fwN14cyD-htO-K/view.

(٤) «المادة ٦،٢،١،» اتفاقية الدوحة، (٨، أغسطس، ٢٠٢٢م)،
https://drive.google.com/file/d/1lN7eOnr5kWyPuTb351fwN14cyD-htO-K/view.

(5) "Tchad: 120 Combattants Rebelles Déposent les Armes," *Alwihda Info*, May 16, 2022, https://www.alwihdainfo.com/Tchad-120-combattants-rebelles-deposent-les-armes_a113703.html.

(٦) مراقبة الكاتب لمجريات الأمور من الدوحة.

(7) "Tchad: 120 Combattants Rebelles Déposent les Armes," *Alwihda Info*.

(8) "Tchad: Moussa Faki Mahamat, Candidat à la Présidentielle Sans le Dire?," *Jeune Afrique*, August 22, 2022, https://www.jeuneafrique.com/1371187/politique/tchad-moussa-faki-mahamat-candidat-a-la-presidentielle-sans-le-dire/.

(٩) «انطلاق «حوار وطني شامل» في تشاد بين المجلس العسكري الحاكم والمعارضة،» فرانس ٢٤، (٢٠، أغسطس، ٢٠٢٢م)،
https://www.france24.com/ar/إفريقيا/٢٠٢٢٠٨٢٠-انطلاق-حوار-وطني-شامل-في-تشاد-بين-المجلس-العسكري-الحاكم-والمعارضة.

(10) "Nous recevons," *Succes masra: Facebook*, September 4, 2022, https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid063ojLqHdzeD7DvRrQebWujksheQ4q23bRqmBXgYWiBokXSiX3hXqMKgkuo6i9Yr7l&id=100044294146247.

(11) "Les Transformateurs was live," *Les Transformateurs: Facebook*, September 9, 2022, https://www.facebook.com/transtchad/videos/1272457770190797/?extid=CL-UNK-UNK-UNK-AN_GK0T-GK1C.

(١٢) «إيجاز الخميس ١٨ أغسطس ٢٠٢٢،» موقع رئاسة جمهورية تشاد، (١٨، أغسطس، ٢٠٢٢م)،
https://presidence.td/ar/٢٠٢٢-أغسطس-١٨-الخميس-إيجاز/.

(١٣) «المادة ١٨،٢،٢،» اتفاقية الدوحة، (٨، أغسطس، ٢٠٢٢م)،
https://drive.google.com/file/d/1lN7eOnr5kWyPuTb351fwN14cyD-htO-K/view.

(١٤) «المادة ٣، ٢٣،» اتفاقية الدوحة، (٨، أغسطس، ٢٠٢٢م)،
https://drive.google.com/file/d/1lN7eOnr5kWyPuTb351fwN14cyD-htO-K/view.

(١٥) «المادة ٣، ٢٣،» اتفاقية الدوحة.

(١٦) «قانون رقم ٠٠٠٨/رم ع/ ٢٠٢١: إصدار عفو عام عن الجرائم الإرهابية، والتواطؤ، وتجنيد الأطفال دون سن ١٨ عاما، وضمهم إلى القوات المسلحة،» المجلس العسكري الانتقالي، (٣٠، ديسمبر، ٢٠٢١ م)،
https://www.facebook.com/1291967707507604/posts/pfbid02ojNrqV3aNZDypiLMmfK2AZXfSC9WRvWR8veDqSWXipe4pNVwe1vqJypNmYP3nJJgl/.

(17) Virginia Pietromarchi, "Chad military gov't, armed groups peace talks in Doha on hold," *Aljazeera*, March 16, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/3/16/chad-doha-peace-talks.

(18) "Tandis que les opposants se déchirent, l'entourage de "Kaka" pousse ses pions," *Africa Intelligence*, June 4, 2022,

https://www.africaintelligence.fr/afrique-centrale/2022/04/06/tandis-que-les-opposants-se-dechirent-l-entourage-de-kaka-pousse-ses-pions,109765715-art.

(١٩) «قطر تدعو المجلس العسكري التشادي إلى تأجيل الحوار الوطني الشامل في نجمينا،» وزارة الخارجية القطرية، (١، مايو، ٢٠٢٢م)، https://www.mofa.gov.qa/-البيانات-الرسمية/قطر-تدعو-المجلس-العسكري-التشادي-إلى-تأجيل-الحوار-الوطني-الشامل-في-أنجمينا.

(٢٠) أنور الخطيب، «انقسام وتبادل الاتهامات بين الحركات التشادية المشاركة في مفاوضات الدوحة،» العربي الجديد، (١٨، يوليو، ٢٠٢٢م)، https://www.alaraby.co.uk/politics/تبادل-الاتهامات-بين-الحركات-التشادية-المشاركة-في-مفاوضات-الدوحة.

(٢١) «تصريح الناطق باسم الحكومة عبد الرحمن غلام الله،» رفيق أنفو، (١٧، يوليو، ٢٠٢٢م)، https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid02VdkwqB1S8hQuN5LVJSg6FYgRTCuDMywi5oQv4XcA78UFJ68N85PauoUnnx9LK2K9l&id=2250730281683177.

(٢٢) «تصريح الناطق باسم الحكومة عبد الرحمن غلام الله،» رفيق أنفو.

(٢٣) «فرنسا تدخل على خط حوار الدوحة بين فرقاء تشاد،» ميدل إيست أونلاين، (٦، مايو، ٢٠٢٢م)، https://middle-east-online.com/فرنسا-تدخل-على-خط-حوار-الدوحة-بين-فرقاء-تشاد.

(٢٤) «إيجاز الخميس ١٨ أغسطس ٢٠٢٢،» موقع رئاسة جمهورية تشاد.

قراءة في الدبلوماسية الاقتصادية لإفريقيا في ظل الحرب الروسية الأوكرانية

سمر عادل، كاتبة وباحثة متخصصة في الاقتصاد، القاهرة.

لا تزال الحرب الروسية الأوكرانية قائمة، في ظل وضع اقتصادي عالمي مضطرب، منذ بداية الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتداعيات كوفيد ١٩. هذه المآزق المتعاقبة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، تلقي بظلالها على اقتصادات الدول أجمع، مع اختلاف درجة التأثير من دولة لأخرى، وفقا لوضعها الاقتصادي . وفي هذا الصدد، وجدت إفريقيا نفسها أمام تحديات كبيرة. ومن منطلق هذه التحديات – ومن قبل الأحداث العالمية المتلاحقة أيضا - تسعى الدول الإفريقية، بوجه عام، إلى الاندماج بصورة أكبر في صيرورة الاقتصاد العالمي، وبهذا الصدد، تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورًا مهما. ولا تزال الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا تحتاج إلى الكثير من المجهودات، ولا سيما أن التغيرات التي تطرأ على النظام الاقتصادي العالمي، وازدياد التعقيدات في العلاقات الدولية، جعلت الدول تعيد، وتضع آليات للتعامل؛ سواء على المستوى العالمي، أو الإقليمي. ومن الأدوات الأساسية في التأثير في العلاقات بين الدول حاليا، الدبلوماسية الاقتصادية. وهذه الورقة البحثية ستركز على الأدوات الاقتصادية المهمة التي تستخدمها الدبلوماسية الاقتصادية الإفريقية، كالتجارة، والاستثمارات، وكيف تؤثر هذه العناصر على العلاقات الاقتصادية الإفريقية – الإفريقية، ومع العالم الخارجي، والآليات التي يمكن أن تستخدمها القارة الإفريقية، من أجل دعم وتعزيز أشكال الدبلوماسية الاقتصادية لإفريقيا، كمخرج من الأزمات الاقتصادية العالمية.

أولا: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

تمثل الدبلوماسية الاقتصادية إحدى أدوات السياسة الخارجية، وتعمل الدول على استخدامها في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ فهي ذات علاقة مباشرة بتحقيق التطور الاقتصادي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية في الضغط على الدول - النامية والأقل نموا بشكل خاص - عبر مجموعة من الأدوات، من أجل مكاسب سياسية محددة. ويعد مفهوم

الدبلوماسية الاقتصادية مفهوما حديثا نسبيا؛ حيث أخذ بالظهور بُعيد الحرب العالمية الثانية، في زمن عرف بـ «مرحلة تعدد المنظمات الدولية». وفي خضم هذه المرحلة، والتفاعل بين الدول، برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأداة مهمة، وعرفت بصفتها نشاطا دبلوماسيا، يعزز المصالح الاقتصادية للدولة، كما تشتمل على استخدام الموارد الاقتصادية، لتحقيق منافع اقتصادية، وأهداف محددة للسياسة الخارجية، وبمعنى آخر، فإنها تشير إلى تعزيز التجارة الخارجية والاستثمارات، ويطلق على هذا: «الدبلوماسية التجارية»[١].

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية الإفريقية والتجارة

تعد التجارة من أهم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي تستخدمها الدول، في إطار التحولات الآنية، والصراع القائم على المصالح الاقتصادية والسياسية، بين القوى الكبرى، مع بعضها بعضا من جهة، وبين دول الشمال والجنوب من الجهة الأخرى. هذه التحولات، قد أثَّرت على وحدات النظام الدولي أجمع، بما فيها البلدان الإفريقية، التى تسعى لمواكبة هذه التغيرات، التى نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية، والتي قد سبقتها مرحلة تعافٍ من آثار كوفيد ١٩. وهذه الأزمات المتتالية، تُعرِّض القارة لدرجة كبيرة من المخاطر، ولا سيما بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية؛ حيث إن ارتفاع أسعار القمح إلى مستويات كبيرة، يثير القلق في منطقة تستورد نحو ٨٥٪ من إمداداتها من هذه السلعة[٢]، كما تراجعت معدلات السياحة. هذه التأثيرات أحدثت تراجعا في النقد الأجنبي، وأثَّرت على حركة الاقتصاد على المستوى الكلي؛ ومن ثمَّ، فإن ذلك يطرح تساؤلا مهما: كيف استخدمت إفريقيا أدوات الدبلوماسية التجارية، بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية؟.

هناك أكثر من مستوى عند التطرق إلى التبادل التجاري لإفريقيا؛ حيث إن المستوى السياسي يؤثر على العلاقات الاقتصادية الإفريقية - الإفريقية، وبخاصة أن إفريقيا تتسم بعدم الاستقرار السياسي، والنزاعات المسلحة، وذلك يعني أن وجود بيئة سياسية غير مستقرة، يكون له تأثير سلبي على أداء الصادرات، من خلال القدرة التنافسية[٣]، في حين تختلف العلاقات مع العالم الأول؛ لأنها علاقات القوى الكبرى، التي تحكمها البرجماتية البحتة، بمستوياتها المختلفة؛ سواء مع دول إفريقيا، أو مع بعضها بعضا. وفيما يلي جدول يوضح حجم التبادل التجاري، وقيمة التجارة البينية الإفريقية، خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢١م:

جدول رقم (١)

حجم التبادل التجاري، وقيمة التجارة البينية الإفريقية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ - ٢٠٢١م

السنة	صادرات إفريقيا البينية (مليار دولار)	واردات إفريقيا البينية (مليار دولار)	قيمة إجمالي التجارة (مليار دولار)
٢٠١٠	٧٤,٨	٦٦,٧	١٤١,٥
٢٠١١	٩٤,٠٨	٧٨,١	١٧٢,٢
٢٠١٢	٩٧,٨١	٨٤,٤	١٨٢,٣
٢٠١٣	٩٥,٧	٨٨,٥	١٨٤,٢
٢٠١٤	٨٨,٧	٨٢,٥	١٧١,٣
٢٠١٥	٧٥,٦	٧٠,٨	١٤٦,٤
٢٠١٦	٦٩,٥	٦٠,٧	١٣٠,٤
٢٠١٧	٧٢,٩	٦٤,١	١٣٧,٠
٢٠١٨	٧٢,٢	٧١,٢	١٤٣,٤
٢٠١٩	٦٩,١	٦٨,٤	١٣٧,٦
٢٠٢٠	٧٠,٠	٦٨,٦	١٣٨,٦

المصدر: بواسطة الباحث، وتم جمع البيانات من موقع إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال الدولية، الاسترجاع في: ١٢، أغسطس، ٢٠٢٢م، https://www.trademap.org.

يوضح الجدول السابق، أن التجارة البينية تراجعت إلى ١٣٨,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠م، مقارنة بـ ١٤١,٥ مليار دولار عام ٢٠١٠م، وعند التطرق إلى الصادرات، فإنه يمكن القول: إن نسبة الصادرات البينية للبلدان الإفريقية، مرت بمرحلتين؛ المرحلة الأولى: تراوحت فيها نسبة الصادرات البينية ما بين ١٠٪ و١٢٪ خلال الأعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٣ م)، أما المرحلة الثانية: فتأرجحت نسبة الصادرات ما بين ١٥٪ و ١٧٪ خلال الأعوام (٢٠١٤ - ٢٠١٩ م). وتتوزع الصادرات السلعية البينية الإفريقية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩م)، بين عدد من المجموعات الإقليمية الإفريقية؛ حيث تستحوذ بلدان السادك على المرتبة الأولى بـ ٣٤٪، وأيضا تحتل نفس المرتبة على مستوى الواردات، ثم بلدان الكوميسا، وبلدان جنوب الصحراء الكبرى (CEN - SAD) بـ ١٩٪، و١٨٪ على التوالي، في حين تحتل بلدان غرب إفريقيا المرتبة الرابعة بـ١١٪، أما المرتبة

الخامسة، فتوزعت فيها الصادرات السلعية البينية، بين كل من بلدان وسط إفريقيا وشرقها بـ ٦٪ و٥٪ على التوالي، في حين كانت المرتبة الأخيرة من نصيب بعض بلدان القرن الإفريقي، وبلدان المغرب العربي بـ ٥٪ و ٣٪ على التوالي[٤].

أما على مستوى الواردات، فيوضح الجدول أن الصادرات البينية، أعلى من الواردات البينية، والتي بلغت ٦٨,٨ مليار دولار، مقارنة بـ ٦٦,٧ مليار دولار عام ٢٠١٠م. وبالنسبة للواردات السلعية البينية الإفريقية خلال نفس الفترة، فتتوزع كذلك بين عدد من المجموعات الإقليمية الإفريقية؛ حيث تحتل بلدان السادك المرتبة الأولى بـ ٣٥٪، ثم بلدان جنوب الصحراء الكبرى (CEN-SAD) بـ ٢٠٪، والمرتبة الثالثة للكوميسا بـ ١٤٪، وبلدان الإيكواس بـ ١٢٪، وبلدان اتحاد المغرب العربي ٦٪، في حين أن بلدان وسط إفريقيا وشرقها، وبلدان إفريقية أخرى، بـنسبة ٥٪، و ٤٪، على التوالي[٥]. وذلك يعني أنه داخل القارة، لا تزال هناك الحاجة إلى تكثيف الجهود في آليات تفعيل اتفاقية التجارة الإفريقية الحرة، والتي تعد أحد أوجه الدبلوماسية الاقتصادية، والعمل على توزيع حركة التجارة الداخلية، من خلال عناصر الدبلوماسية الاقتصادية المختلفة؛ سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، وتحديدا على مستوى المتغيرات الدولية، التي أكدت أن العالم سريع، وحدّيُّ التغير، ولا مناص من الاتحاد القاري بأشكاله المختلفة. وأيضا على مستوى التبادل التجاري مع العالم الخارجي، فلا تزال تحتاج إلى الكثير من الجهود، لتعميق حركة التبادل التجاري، وعمل توازن بين الصادرات والواردات، فضلا عن تفعيل المبادرات والاتفاقات، وهو ما يقود إلى بناء علاقات اقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الدولية، وبناء تحالفات اقتصادية، وهذا ما يحقق أهداف الدبلوماسية الاقتصادية. والشكل التالي يوضح صادرات إفريقيا إلى العالم خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١م:

شكل رقم (١)

صادرات إفريقيا إلى العالم

خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١م

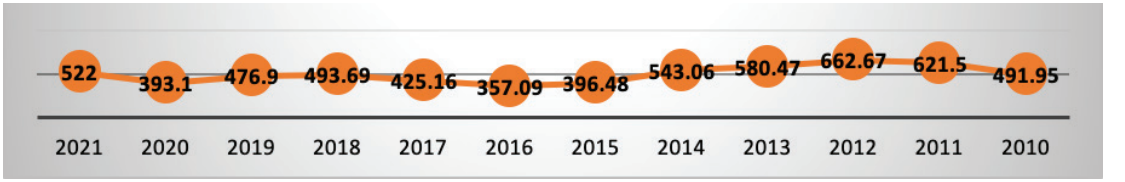

المصدر: بواسطة الباحث، وتم جمع البيانات من موقع إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال الدولية. الاسترجاع في: ١٦، أغسطس، ٢٠٢٢م، https://www.trademap.org.

يتضح من الشكل السابق، أن الصادرات الإفريقية إلى العالم الخارجي متأرجحة؛ حيث تشهد بعض السنوات زيادة في الحجم، والبعض الآخر يشهد تراجعا؛ حيث تبلغ قيمة الصادرات الإفريقية إلى العالم عام ٢٠٢١ م، حوالي ٥٢٢ مليار دولار، مقارنةً بـ ٤٩١ مليار دولار، أي زيادة بمعدل ٦,٣٪ فقط. وهذا المعدل في الزيادة لا يزال ضعيفا. وعند الوقوف عند إفريقيا جنوب الصحراء، يكون معدل الزيادة السنوي عام ٢٠٢٠ م، من أسوأ الأعوام؛ حيث بلغ – ١٠,٤٪[٦]. هذه النسبة السالبة، كان من أهم مسبباتها أزمة كوفيد ١٩، والشكل التالي يوضح واردات إفريقيا مع العالم الخارجي، خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١ م:

شكل رقم (٢)

واردات إفريقيا من العالم الخارجي

خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١م

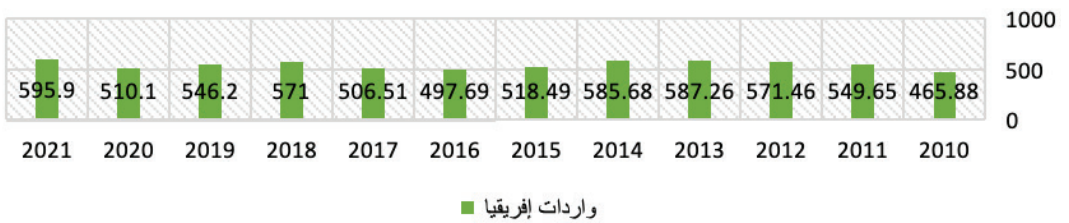

المصدر: بواسطة الباحث، وتم تجميع البيانات من موقع إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال الدولية. الاسترجاع في: ١١، سبتمبر، ٢٠٢٢م، https://www.trademap.org.

يوضح الشكل السابق، أن الواردات الإفريقية في تزايد مستمر؛ حيث بلغت ٥٩٥,٩ مليار دولار عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٤٦٥,٨ عام ٢٠١٠م، ومن أهم الشركاء التجاريين لإفريقيا: الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي. وبدأت قوى أخرى تحتل مكانة مهمة في العلاقات التجارية مع إفريقيا، كدول الخليج، وتركيا. وعند المقارنة بين الشكلين: الأول والثاني، تكون الواردات أعلى من الصادرات، وهو ما يسبب عجزا في الميزان التجاري للقارة، وكل ذلك يؤكد أن التجارة البينية الإفريقية، لا تزال ضئيلة، عند مقارنتها بتجارة إفريقيا مع العالم الخارجي، وهو ما يعكس واقع الدبلوماسية الاقتصادية، وحتى مع زيادة معدل الصادرات، فلا تصل إلى المستوى الذي يجعل القارة الإفريقية لاعبا أساسيا في السوق العالمي، وذلك يعني تراجع تنافسية هذه الصناعات، لا سيما في ضوء ارتفاع تكاليف العمالة، والتكاليف الأخرى المرتبطة

بهذه العملية، حتى وإن كانت بعض الدول تسعى بصورة منفردة لاستخدام الدبلوماسية الاقتصادية التجارية مع العالم الخارجي؛ كدولة الجزائر، التي قامت بعقد مجموعة من الاتفاقيات، ذات الجانب الاقتصادي، مع الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تحتاج أوروبا أكثر للغاز الجزائري، كبديل عن الغاز الروسي؛ إذ تعد ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج، ومورّد غاز أساسي لكل من إيطاليا وإسبانيا، وهذا بالطبع سينعكس بالإيجاب على دخل النقد الأجنبي للدولة، وهناك عامل آخر يسهم في هذا الصدد، وهو ارتفاع أسعار النفط[٧].

ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أحد أوجه نجاح الدبلوماسية الاقتصادية وتفعيلها، وبخاصة أن المتغيرات الدولية، فرضت على الأجندة الاقتصادية لأي دولة، أن تضع الآليات والسياسات والقواعد اللازمة، لتشجيع عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يتوافق مع تحقيق الأهداف الوطنية[٨]. وبالطبع، فإن إفريقيا ليست بمنأى عن هذه التغيرات، وقد تكون بعض الدول حققت بعض المكاسب، وبعضها الآخر لم يحقق، ولكن إجمالا، يمكن القول: إن الدبلوماسية الاقتصادية الإفريقية لعبت دورًا إيجابيًا نوعًا ما – حتى وإن لم يكن بالصورة المرجوة - في جذب استثمارات تبلغ ٨٣ مليار دولار عام ٢٠٢١م، وهو ما يعني أكثر من ضعف حجم الاستثمارات المتدفقة عام ٢٠٢٠م، حيث أثرت جائحة كورونا بشدة على تدفقات الاستثمار إلى القارة، ولكن ثمة نقطة يجب الإشارة إليها، وهي أن معدل تدفقات الاستثمار إلى إفريقيا لا يزيد عن ٥,٢٪ فقط من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، على مستوى العالم عام ٢٠٢١ [٩]، وهذا يعني أن حصة القارة الإفريقية من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، حققت نموًا بطيئًا، وذلك على الرغم من أن معظم الدول الإفريقية شهدت زيادة في معدلات جذب الاستثمار، وهو ما انعكس على الأقاليم بوجه عام، في حين ظلت التدفقات إلى وسط إفريقيا ثابتة، وسجّل إقليم شمال إفريقيا تراجعًا. والنسبة الأكبر من حجم هذه الاستثمارات، تمتلكها أوروبا، ولا سيما المملكة المتحدة (٦٥ مليار دولار)، وفرنسا (٦٠ مليار دولار)[١٠]. والرسم التالي يعكس نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي:

شكل رقم (٣)

نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من (٢٠١٠ – ٢٠٢٠م)

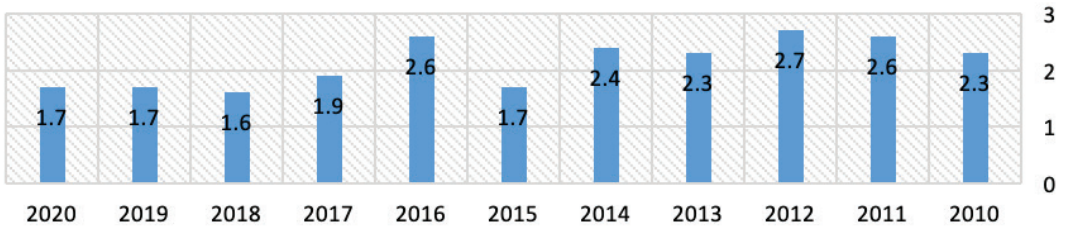

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على أحدث بيانات البنك الدولي. الاسترجاع في: ٣٠، أغسطس، ٢٠٢٢م،
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=ZG.

يوضح الشكل السابق، أن نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي، شهدت تراجعا من ٢,٣٪ عام ٢٠١٠ إلى ١,٧٪ عام ٢٠٢٠م، وهذا يعني أن التحركات الدبلوماسية، من المنظور الاقتصادي، لم تحقق تقدمًا، ولكن في عام ٢٠٢١م، كما يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بدأ تدفق الاستثمارات يزداد وبوجه عام؛ فقد أصبحت إفريقيا خلال العقدين الماضيين المنطقة الأسرع نموا في العالم، بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حتى مع حدوث تراجع في بعض السنوات، كما يعكس الشكل السابق. وهذا ما جعل من الدبلوماسية الاقتصادية جزءا مهما جدا من نشاط السياسة الخارجية، ومن ثمَّ، ولكي يتم تفادي أي خطر يواجه الاقتصادات الإفريقية، فلا بد من حدوث تغيير في السياسات الاقتصادية، على المستويين: الداخلي والخارجي، مع ضرورة التحرك الدبلوماسي، لتنشيط الاقتصاد الوطني في الخارج، في إطار الدبلوماسية الاقتصادية[١١].

تُعد أوروبا من أهم الشركاء التجاريين للقارة الإفريقية، ومن أهم المستثمرين فيها. وحتى مع تواجد قوى أخرى: كالصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، إلا أنها لا تزال لها حضور على المستويات المختلفة في القارة، وذلك ما دفع أوروبا في خضم ما تمر به من أزمة، نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، إلى عقد قمة إفريقية أوروبية في بروكسل فبراير عام ٢٠٢٢ م؛ فالطرفان يشعران بالخطر جراء هذه الحرب، ولكن من ناحية أخرى، شعر الأفارقة بآمال كبيرة في مزيد من التعاون[١٢]، وبخاصة في مجالَي الطاقة والزراعة، ولا سيما أن القمة تدور حول التمويل من أجل التعافي، وأوروبا أيضا تحتاج إلى تغيير صيغة التعاون القديمة مع القارة الإفريقية، والتي تمثل سوقا ضخما للسلع والمنتجات، كما أنها تمتلك المواد الأولية اللازمة للإنتاج، والتي تحتاج إليها أوروبا في الصناعة في الوقت الراهن، بعد أزمتها مع روسيا. «وقد استخدم قادتها في

المؤتمر تعبير: «إعادة بناء الشراكة مع إفريقيا»، بدلا من تعبير: «تعزيز الشراكة»، وهو تعبير يعترف بماضي العلاقة المرتبك، وغير المتكافئ، ويسعى إلى تحسينه عبر صيغ مبتكرة جديدة، تحقق الاحترام والعدالة في اقتسام المنافع[١٣].»

هذه المنافع الاقتصادية، من المهم أن تأخذ تغيرات المناخ، والتفاعل مع البيئة محورا رئيسا؛ لأن إفريقيا تحتاج إلى هذا النوع المستدام من الاستثمارات؛ فإفريقيا بحاجة إلى استثمارات بهذا الصدد على الأقل بنسبة تتراوح ما بين ٢٪ و ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كي يتحقق نمو شامل، ومن ثمّ، يجب أن تلتزم أوروبا وإفريقيا بتعميق الشراكات التجارية، بما في ذلك، دعم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتنمية المستدامة[١٤]. ولكن هذا التعاون الأوروبي الإفريقي، يحتاج إلى تحركات دبلوماسية، تعزز من التعاون، وتعمل على تنميته لصالح القارة، دون أن يؤثر ذلك على مصالحها مع العالم الخارجي، الذي أصبح النظام العالمي فيه مهددا بتغير سماته، وهذا ما يتطلب بذل جهود مضاعفة.

تسعى الصين هي الأخرى، بعد هذه التغيرات، لمزيد من تعزيز العلاقات وتعميقها؛ حيث عودة الاستثمار الأجنبي الصيني المباشر في إفريقيا بصورة كبيرة، ولا سيما في إطار مبادرة الحزام والطريق، هو علامة واضحة على رغبة بكين في الاستمرار في تشكيل الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، كما وصل حجم التجارة بين الصين وإفريقيا إلى ٢٥٤ مليار دولار في عام ٢٠٢١م، بزيادة تقدر بـ ٣٥ مليار عن عام ٢٠٢٠م. وتركز الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية على عدد معين من الأسواق؛ حيث تستحوذ ١٠ دول على الجزء الأكبر من الاستثمارات، بما يعادل ٦٣٪ من حجم الاستثمارات عام ٢٠٢٠م، ومن هذه الدول جنوب إفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وإثيوبيا[١٥]. ولكن مع حدوث أزمة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، سعت الصين من خلال التحرك الدبلوماسي الاقتصادي، إلى أن تقوم ببناء جسور للعلاقات مع دول كثيرة داخل القارة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يحقق المنفعة للطرفين. وأنشأت بكين صندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقامت بزيادة تدفقاتها الاستثمارية، وقامت أيضا بإلغاء ديون بعض الدول الأقل نموا، وقدمت تمويلات جديدة لصندوق التنمية الصيني الإفريقي، وقروضا تبلغ قيمتها أكثر من عشرة مليارات دولار، وتدشين صندوق معني بالتعاون بين الصين وإفريقيا، فيما يتعلق بمجال الصناعة، ويقوم بتمويله بنك الصادرات والواردات الصيني برأسمال يبلغ ١٠ مليارات دولار بصورة أولية[١٦]، وذلك يعني أن الصين سعت من خلال الدبلوماسية الاقتصادية، وحققت بعض الأهداف، والتي – بالطبع – ستتبعها خطوات أخرى، ولكن لن تنجح هذه الخطوات، دون أن يقابلها حركات دبلوماسية إفريقية مكثفة، تعمل على تحقيق المنفعة لها بشكل أولي ومباشر، حتى لا تكون المنافع – بحسابات التكلفة والعائد – للصين بالصورة الأكبر.

رابعا: سبل دعم وتعزيز أشكال الدبلوماسية الاقتصادية لإفريقيا

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية الآن ضرورة ملحة لإفريقيا، والتحرك بشكل متواز مع الشكل التقليدي للدبلوماسية، لما يحمل ذلك من أهمية على مستوى العلاقات الدولية، وهو ما يسهم في زيادة عمليات التدويل والترابط بصورها الاقتصادية المتعددة؛ أي زيادة الانفتاح على العالم الخارجي، للنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز حركة الاقتصاد واندماجه، على المستويَين: البيني والعالمي.

١- أهم القطاعات الاستثمارية التي يجب أن تركز عليها إفريقيا في المستقبل

تتميز إفريقيا بعدد من القطاعات التي تمكنها من تحقيق مكاسب اقتصادية، ولكنها تتطلب السعي من خلال عناصر الدبلوماسية الاقتصادية، والتي بدورها تسهم في جذب الاستثمارات لهذه القطاعات المهمة.

قطاع الطاقة المتجددة

يعد قطاع الطاقة المتجددة من القطاعات الحيوية؛ وتؤكد الأزمات العالمية كالحرب الآنية بين روسيا وأوكرانيا، على أهمية هذا القطاع اقتصاديا وسياسيا؛ حيث أكدت تداعيات النظام الاقتصادي، على أن الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة، يكتسب أهمية علمية وعملية، وأصبح البحث عن الطاقات البديلة خارج النفط، محورا أساسيا في التقاء الفاعليات الدولية. وإفريقيا تمتلك مقومات في قطاع الطاقة الجديدة، لا يمتلكها العالم بالصورة التي عليها إفريقيا، وبالنظر إلى القارة ككلٍ واحدٍ، يتضح أن خمس دول هي التي تسيطر على النصيب الأكبر في مشروعات الطاقة، وهى: مصر، وجنوب إفريقيا، وإثيوبيا، وكينيا، والمغرب[١٧].

وهذا ما يتضح بالفعل من مشاريع الربط الكهربائي، التي يتم القيام بها مؤخرا من قبل مصر، ومشاريع الاقتصاد الأخضر، وما تقوم به أيضا جنوب إفريقيا بهذا الصدد؛ حيث «سمح مخطط تكامل الموارد لجنوب إفريقيا، بأن تسجل المرتبة الأولى في إفريقيا في مؤشر الاستثمار، وذلك للتطور (Fieldstone Private Capital Group) في الطاقة المتجددة، الصادر عن المؤسسة المالية، للنظام المستخدم في إنشاء مشاريع الطاقة المتجددة، والتكاليف التي تبقى الأكثر تنافسية في القارة الإفريقية، ثم تليها المغرب، وأوغندا، ومصر»[١٨].

وعلى الرغم من المجهودات الحثيثة لبعض الدول، إلا أن إفريقيا يمكنها جذب المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع، ولا سيما أن الدراسات تتوقع دائما، أن العالم بحاجة إلى المزيد، وإلى أضعاف ما ينتجه من مصادر هذه الطاقة، ولا سيما أن الصين وأوروبا بحاجة ماسة لهذه الموارد، ولكن من ناحية أخرى، فإن على القارة أن تذلل من العقبات التي تقف أمام الاستثمارات.

- **قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

تعد القارة سوقا واعدا للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يفتح آفاق التعاون مع شركاء التنمية الدوليين، والقطاع الخاص، لتستطيع القارة إعادة البناء والاندماج في السوق العالمي بصورة أكثر قوة، وهو ما يتطلب الارتكاز على عناصر؛ كالشمول الرقمي، والاستجابة للتطورات التكنولوجية، والتكامل الاقتصادي الرقمي؛ فإفريقيا فيها عجز في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يعد عائقا رئيسا لتحقيق التنمية فيها، كما أنها تخلفت عن العالم في مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجودتها، وستكون هناك حاجة لاستثمار بحدود ثلاثة مليارات دولار سنويا لمعالجة هذا الأمر، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود خطوات في هذا القطاع، وتحديدا من القطاع الخاص، والذى لعب دورا لا بأس به، في توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثّم ينبغي تشجيع ذلك بشكل أكبر بوجه عام، وفي المناطق الريفية بوجه خاص، وقد يكون ذلك من خلال مبادرات محلية، وهذا يستدعي تدخلات سياسية إستراتيجية وحكيمة؛[١٩] فالدراسات تؤكد أنّ زيادةً بنسبة ١٠٪ في الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تحقق زيادة ٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنه في إفريقيا تحديدا، تحقق ارتفاعًا في معدل الناتج المحلي الإجمالي، يقدر بـ ٢,٥٪[٢٠]. فالأزمة الحالية أظهرت الدور المهم والأساس، لتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة.

- **قطاع طرق النقل والمواصلات**

يعمل قطاع النقل على تعزيز النشاط الاقتصادي، ومن ثمَّ يتوقف مستقبل إفريقيا على تطوير طرقها؛ حيث يشكل وجود شبكة مترابطة من الطرق الجيدة، قدرة على اكتساب المزيد من الفرص للوصول إلى الأسواق، وربطها مع بعضها بعضا، وتسهيل الحركة بين الريف والحضر. ويمثل تردي البنية التحتية عائقا أمام تنمية المناطق الريفية، التي يعيش ثلث السكان فيها، ومن ثمَّ، فإن من المتوقع أن تشهد إفريقيا استثمارات للطرق خلال العقود المقبلة، وقد يصل متوسط الاستثمارات في قطاع الطرق إلى ٤,٦ مليار دولار سنويا، بإجمالي ٧٨ مليار دولار حتى عام ٢٠٣٠ [٢١]. وعلى الرغم من الحاجة إلى هذه الأرقام الكبيرة من أجل التطوير، إلا أنه ستظل هناك فجوة تمويلية بين الواقع والمستهدف، وهو ما يتطلب مجهودا كبيرا للبحث عن آليات للتمويل، من خلال عناصر الدبلوماسية الاقتصادية؛ فهذا التطوير الضروري الذي يحتاج إليه قطاع النقل والمواصلات، يتبعه مباشرة تطور في القطاعات الأخرى، كالقطاع التجاري، وأيضا قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن له دورا أساسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **آليات تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا**

تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الأدوات لتحقيق فاعليتها، وهي تتمثل في الأشكال التالية:[٢٢] التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية؛ سواء أكان ذلك إجراء وقائيا، أو من منطلق تطبيق مبدأ

المعاملة بالمثل، حتى تزداد حركة التجارة. وقد تقوم الدولة بالعمل انطلاقا من مبدأ الرسوم التفضيلية في المعاملة الضريبية، لصالح بعض الدول، بحكم الروابط السياسية والاقتصادية، التي تربطها بها.

تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية، التي تشجع على التبادل التجاري في قطاعات الاستيراد والتصدير.

الحاجة الملحة إلى توسيع أسواق التصدير، والعمل على خلق أسواق جديدة بحاجة إلى السلع الإفريقية.

استخدام الأصول الاقتصادية والعلاقات، لتعزز من المنافع المتبادلة للتعاون، وإنشاء وكالات حكومية تدعم الاستثمار في الخارج، وتشجعه للجذب، وتروج له.

الاهتمام بالتكنولوجية الرقمية، واتخاذها كأحد أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، لأنها تعد وسيلة هامة لابتكار أفكار للترويج للاستثمار، ويتوازى ذلك مع تحديث القطاعات الاقتصادية، وتحديث الاقتصاد الزراعي من خلال زيادة الأبحاث الزراعية، وإدخال التقنيات الزراعية الحديثة، وذلك لتحقيق الأمن الغذائي والاتجاه نحو التصدير[٢٣].

الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في مجال التفاوض، وذلك من خلال التّعاون الثنائي والجماعي، وحتى على المستوى الإقليمي[٢٤].

خاتمة

لا تزال إفريقيا تحتاج إلى المزيد من تفعيل العناصر الدبلوماسية الاقتصادية بأشكالها المختلفة، حتى تتمكن من الزيادة في حركة التجارة؛ سواء على المستوى البيني، أو التعامل مع العالم الخارجي؛ فصانعو السياسة، عليهم أن يستخدموا مجالات الدبلوماسية الاقتصادية الخارجية بصورة مباشرة، كي يتحقق الأمن الاقتصادي للدول، والتي أصبحت بحاجة ملحة إليه، في ظل وضع عالمي مهدد؛ فبذلك يُمكنها التحوط من أي أخطار محتملة، وبهذا الصدد، يمكن أن توضع بعض آليات تفعيل، مبنية على التكنولوجيا، مع الوزرات المعنية المختلفة، لإدارة التحركات الدبلوماسية على المستوى الاقتصادي.

الهوامش والإحالات

(1) "Economic diplomacy," *Diplo*, August 2, 2022, https://www.diplomacy.edu/topics/economic-diplomacy/.

(2) Alfred Kammer, et la., "IMF: How War in Ukraine Is Reverberating Across World's Regions," *International Monetary Fund*, March 15, 2022, https://blogs.imf.org/2022/03/15/how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions/.

(3) Sylvanus Afesorgbor, "Economic Diplomacy in Africa: The Impact of Regional Integration Versus Bilateral Diplomacy on Bilateral Trade," *Economics Working Papers* (Aarhus: Department of Economics and Business Economics Aarhus university, 2016), 2, https://www.researchgate.net/publication/306345377_Economic_Diplomacy_in_Africa_The_Impact_of_Regional_Integration_versus_Bilateral_Diplomacy_on_Bilateral_Trade.

(٤) السعيدي وصاف، «منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.. الفرص والتحديات،» ترينذز، (١٤، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://trendsresearch.org/ar/insight/africa-trade/.

(٥) وصاف، «منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.. الفرص والتحديات».

(6) World Bank, *Exports of Goods and Services (Annual % Growth): Sub-Saharan Africa*, (Washington, DC: World Bank, 2021), https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.KD.ZG?locations=ZG.

(٧) علي ياحي ، «ما تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا في الجزائر؟،» إندبندنت عربية، (٢٦، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://www.independentarabia.com/node/306981/سياسة/تقارير/ما-تأثير-الغزو-الروسي-لأوكرانيا-في-الجزائر؟.

(٨) معتز حسين، «الاستثمار الأجنبي المباشر،» مجلة آفاق اقتصادية-٤ (القاهرة: مجلس الوزراء، تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، ٢٠٢١ م)، ٥، https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4628.

(9) "Investment Flows to Africa Reached a Record $83 Billion in 2021," *UNCTAD*, June 9, 2022, https://unctad.org/news/investment-flows-africa-reached-record-83-billion-2021.

(10) "Investment Flows to Africa Reached a Record $83 Billion in 2021," *UNCTAD*.

(١١) مريم ياحي ، «الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية،» مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (الجزائر: جامعة المسلة-كلية الحقوق، ٢٠٢٢م)، ٩٣، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/68648.

(12) Vera Songwe, "Africa and Europe: A Time for Action," *UN-Africa Renewal*, February 16, 2022, https://www.un.org/africarenewal/magazine/february-2022/africa-and-europe-time-action.

(١٣) فيصل عابدون، «الشراكة الإفريقية الأوروبية،» الخليج، (١٩، فبراير، ٢٠٢٢م)، https://www.alkhaleej.ae/2022-02-19/الرأي/مقالات/الشراكة-الإفريقية-الأوروبية.

(14) Songwe, "Africa and Europe: A time for Action".

(15) Xiaojun Ke, et la., "China's Engagement in Africa: Activities, Effects and Trends," *Center for Global Studies*, July 15, 2022, https://www.researchgate.net/publication/361589142_China%27s_Engagement_in_Africa_Activities_Effects_and_Trends.

(١٦) أحمد السيد، ««أوبزرفر للأبحاث» تتناول تداعيات مبادرة «الحزام والطريق» الصينية على القارة الإفريقية،» المرصد المصري، (٢٤، مارس، ٢٠٢١ م)، https://marsad.ecss.com.eg/53515/.

(١٧) نيللي الأمير، «مستقبل الطاقة الجديدة في إفريقيا،» قراءات إفريقية، (المملكة المتحدة، مؤسسة المنتدى الإسلامي، ٢٠١٨م)، ٤-٥، https://0810gobrh-1106-y-https-search-mandumah- com.

(١٨) سمية رمدوم، «الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة بجنوب إفريقيا،» (الجزائر: جامعه البليدة ٢-لونيسي علي، ٢٠١٨م)، https://univ-blida2.dz/llal/wp-content/uploads/sites/23/2018/04/سمية-رمدوم.pdf.

(19) Terrence Corrigan, "Africa's ICT infrastructure: Its Present and Prospects," *African Perspectives Global Insights*, Policy Briefing, 197, 2020, https://saiia.org.za/wp-content/uploads/2020/06/Policy-Briefing-197-corrigan.pdf.

(20) Benoit Denis, *The Rise of Africa's Digital Economy: The European Investment Bank's Activities to Support Africa's Transition to a Digital Economy*, (Luxemburg: European Investment Bank, 2021), 35, https://www.eib.org/attachments/thematic/study_the_rise_of_africa_s_digital_economy_en.pdf.

(21) - World Bank, Enhancing the Climate Resilience of Africa's Infrastructure: The Roads and Bridges Sector, (Washington, DC: World Bank, 2016), https://www.worldbank.org/en/topic/transport/publication/enhancing-the-climate-resilience-of-africas-infrastructure-the-roads-and-bridges-sector.

(٢٢) حليمة بسعود، «الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية،» مجلة الحقوق والعلوم الإنساني،(الجزائر، جامعة الجلفة، ٢٠٢٢م)، ٦٥٢-٦٥٣، https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/315/15/1/186210.

(٢٣) أسماء يعقوب، «تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية،» مجلة البشائر الاقتصادية (الجزائر: جامعة طاهري محمد، ، ٢٠١٦م)، ١٩.

(٢٣) ياحي ، «الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية» ١٠٠.

(٢٤) ياحي ، «الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية» ١٠٠.

الأبعاد الاقتصادية لحركة التجارة الخارجية المصرية مع دول طريق القاهرة - كيب تاون

إبراهيم محمد الطناني، باحث دكتوراه اقتصاد في الشؤون الإفريقية،
كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة.

تولي السياسة الخارجية المصرية اهتماما كبيرا، لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول القارة الإفريقية؛ وهو ما دعا لزيادة الاهتمام بالدائرة الإفريقية، ودراسة سبل تعزيز العلاقات التجارية المصرية الإفريقية؛ لذا؛ فقد اهتمت السياسة المصرية بإنشاء طريق القاهرة – كيب تاون، المخطط له أن يربط بين القاهرة، و(ثمان دول إفريقية).

وتتمثل أهمية البحث في دراسة مدى أهمية تأثير إنشاء طريق القاهرة – كيب تاون، على زيادة معدلات التبادل التجاري، بين مصر والدول الإفريقية الواقعة على الطريق، والمكاسب السياسية والاقتصادية التي ستعود على دول الطريق.

وتتمثل إشكالية البحث في انخفاض معدلات التبادل التجاري، بين مصر والدول الإفريقية بشكل عام، مقارنة بمعدلات التبادل التجاري بين مصر والدوائر الجغرافية الأخرى، وهو ما يفرض تحديا كبيرا لتعزيز التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، بما يخدم المصالح الاقتصادية المشتركة.

الإطار المكاني لمشروع طريق القاهرة – كيب تاون: يعد المشروع أطول مشروع لربط دول شمال إفريقيا بدول الجنوب، من خلال إنشاء الطرق البرية العابرة لدول القارة، لتسهيل حركة الاستثمارات، ويستخدم في نقل البضائع في ٤ أيام فقط. وقد بدأت مصر في تنفيذ المرحلة الأولى منه داخل الحدود المصرية، والذي سينطلق من القاهرة إلى المنيا، على أن يجري العمل في المرحلة الثانية من المنيا إلى أسيوط، أما المرحلة الثالثة، فتبدأ من أسيوط حتى قنا، والمرحلة الرابعة والأخيرة، ستبدأ من قنا وحتى معبر أرقين، على الحدود مع السودان. وسيمر الطريق البري العملاق عبر تسع دول إفريقية، هي: (مصر، السودان، كينيا، إثيوبيا، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، الجابون، وحتى كيب تاون عاصمة جنوب إفريقيا)[١].

ويعد مشروع طريق القاهرة – كيب تاون، أحد أكبر المشروعات الاقتصادية لتنشيط حركة التجارة بين الدول الإفريقية، الذي يمتد بطول ١٠ آلاف كم، كأطول طريق بري يربط بين شمال إفريقيا وجنوبها[٢].

الإطار الزمني للبحث: ويتمثل في تحليل تطور حركة التجارة الخارجية المصرية مع دول الطريق منذ عام ١٩٩٩م، انطلاقا من انضمام مصر إلى اتفاقية (الكوميسا) عام ١٩٩٩م، ونظرا لانضمام خمس دول من دول الطريق إلى هذه الاتفاقية، نظرا لأهميتها الكبرى في الدائرة الإفريقية.

وسوف يستند منهج البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي، في دراسة اتجاهات حركة التجارة الخارجية المصرية، مع دول الطريق.

أولا - حركة التجارة الخارجية المصرية مع دول العالم

يشير تطور التوزيع الجغرافي لحركة التجارة المصرية عن الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٢٠/٢٠٢١ م)، إلى استحواذ نصيب أسواق الاتحاد الأوروبي على المرتبة الأولى، في حين يأتي نصيب الأسواق الإفريقية، غير العربية، في مرتبة متأخرة[٣].

شكل (١)

نسب التوزيع الجغرافي لحركة الصادرات المصرية لدول العالم عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ (*) (٪)

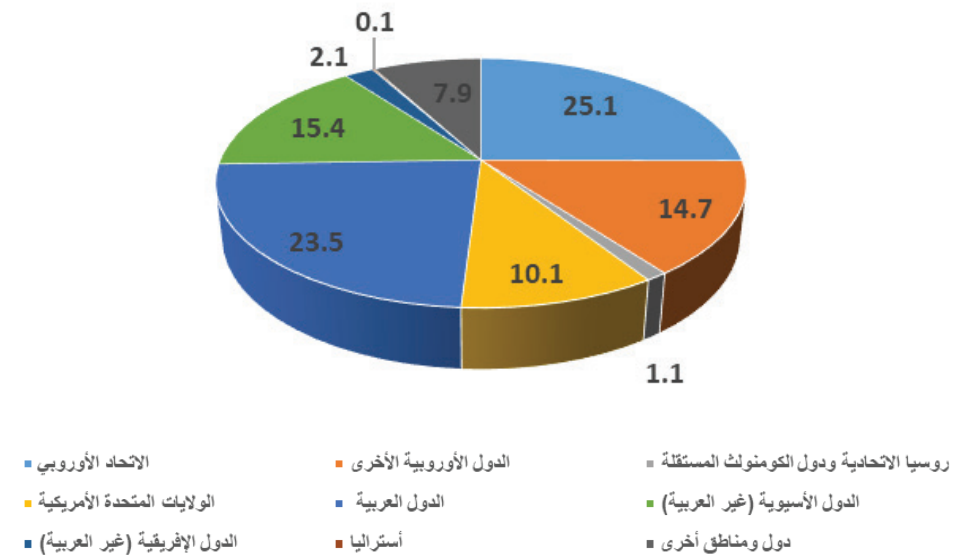

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات موقع البنك المركزي المصري

www.cbe.org.eg.

(*) بيانات عام ٢٠٢٠/٢٠٢١: بيانات مبدئية

شكل (٢)

نسب التوزيع الجغرافي لحركة الواردات المصرية من دول العالم عام ٢٠٢٠/٢٠٢١م (*) (٪)

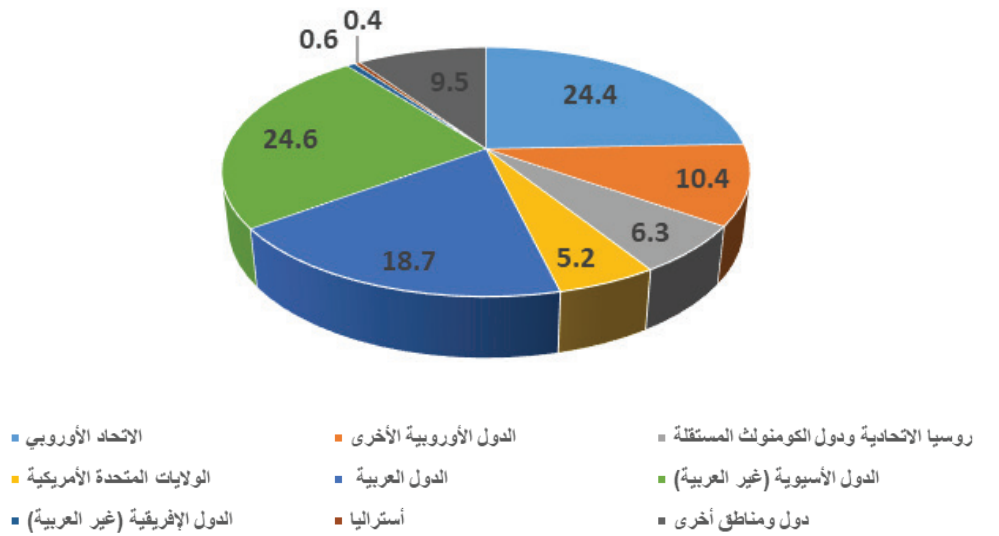

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على بيانات موقع البنك المركزي المصري

www.cbe.org.eg.

(*) بيانات عام ٢٠٢٠/٢٠٢١م: بيانات مبدئية.

وتعتبر (إثيوبيا، كينيا، جنوب إفريقيا)، أهم الدول الإفريقية في حركة التجارة الخارجية المصرية، وفقا لأحدث بيانات عام ٢٠٢٢ م، وهو مؤشر إيجابي، خاصة مع أهمية تنمية المصالح الاقتصادية مع إثيوبيا، في ظل تداعيات أزمة سد النهضة[٤].

ثانيا - تطور أداء الميزان التجاري المصري

١- تطور أداء الميزان التجاري المصري مع الدول الإفريقية:

يشير تطور أداء الميزان التجاري المصري مع الدول الإفريقية عن الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٠م)، إلى وجود فائض مستمر، مقارنة بأداء الميزان التجاري المصري مع كل من: (دول شرق أوروبا، دول غرب أوروبا، دول آسيا، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية والوسطى، دول الأوقيانوسية)[٥]، دلالة على

جدوى الاتجاه للأسواق الإفريقية، ومدى أهمية التغلب على معوقات حركة التبادل التجاري، ومن هذه المعوقات:[٦]

- تشابه الهياكل الإنتاجية للدول الإفريقية.
- ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الإفريقية.
- المنافسة القوية من دول جنوب شرق آسيا لمنتجات مصرية عديدة مثل: الملابس والمنسوجات.
- الافتقار إلى وجود نظام اعتراف متبادل بالمواصفات الفنية على المستوى الإقليمي.

٢- تطور أداء الميزان التجاري المصري مع الدول الإفريقية غير العربية:

يشير تطور أداء الميزان التجاري المصري مع الدول الإفريقية، غير العربية، إلى وجود فائض في سنوات (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦-٢٠٠٦/ ٢٠٠٧-٢٠٠٧/ ٢٠٠٨-٢٠٠٨/ ٢٠٠٩-٢٠٠٩/ ٢٠١٣-٢٠١٣/ ٢٠١٤-٢٠١٤/ ٢٠١٨-٢٠١٨/ ٢٠١٩-٢٠١٩/ ٢٠٢٠-٢٠٢٠/ ٢٠٢١)، مع ملاحظة العجز المزمن في الميزان التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي، في كافة سنوات الفترة (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦-٢٠٢٠/ ٢٠٢١)، وهو ما يؤكد على أهمية التركيز على الأسواق الإفريقية غير العربية بشكل متوازن مع الأسواق الأوروبية، بعد نجاح نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الإفريقية، ومدى انعكاس ذلك على المساهمة في خفض عجز الميزان التجاري.

ثالثا - اتجاهات حركة التجارة الخارجية المصرية مع دول طريق القاهرة - كيب تاون

١- حركة التجارة الخارجية بين مصر وكل من (السودان، إثيوبيا، كينيا، زامبيا، زيمبابوي)

يتناول هذا الجزء حركة التجارة الخارجية بين مصر وهذه الدول، التي انضمت إلى اتفاقية الكوميسا في عام ١٩٩٩ م، وذلك للتعرف على احتياجات مصر من كل دولة منها، والعكس.

أ- حركة التجارة الخارجية بين مصر والسودان

تتمثل أهم الصادرات المصرية عام ٢٠١٩م، في (اللدائن ومصنوعاتها، الحديد ومصنوعاته، الزجاج ومصنوعاته، منتجات الصيدلة)، وأهم الواردات المصرية (الحيوانات حية، والحبوب، والأثمار الزيتية، والنباتات الطبية، والعلف، والقطن)[٧].

شكل (٣)

الميزان التجاري المصري مع السودان

عن الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥)

القيمة بالألف جنيه

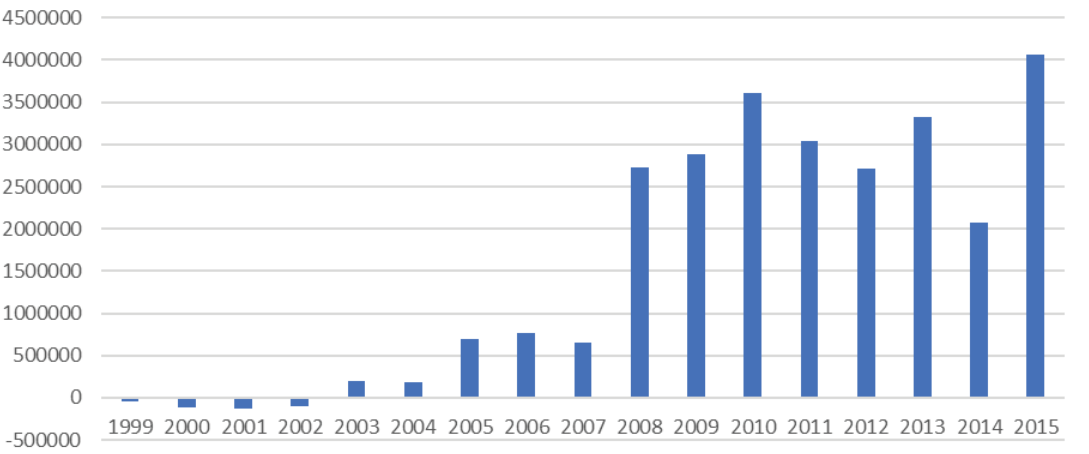

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، «دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا،» (القاهرة: الجهاز المركزيللتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧م)، ٨٢-٨٣-٨٤-٨٧-٨٨-٨٩.

ب- حركة التجارة الخارجية بين مصر وإثيوبيا

شهدت العلاقات السياسية بين مصر وإثيوبيا العديد من التطورات في مجالات مختلفة، ويوضح التبادل التجاري أن:[٨]

- من أبرز الصادرات الإثيوبية إلى مصر (اللحوم الإثيوبية المبردة).
- من الصادرات المصرية إلى إثيوبيا (عصائر الخضراوات والفواكه)، حيث تصنف مصر من أكبر خمس مُصدِّرين عالميين في حوض البحر الأبيض المتوسط.

شكل (٤)

الميزان التجاري المصري مع إثيوبيا

عن الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥)

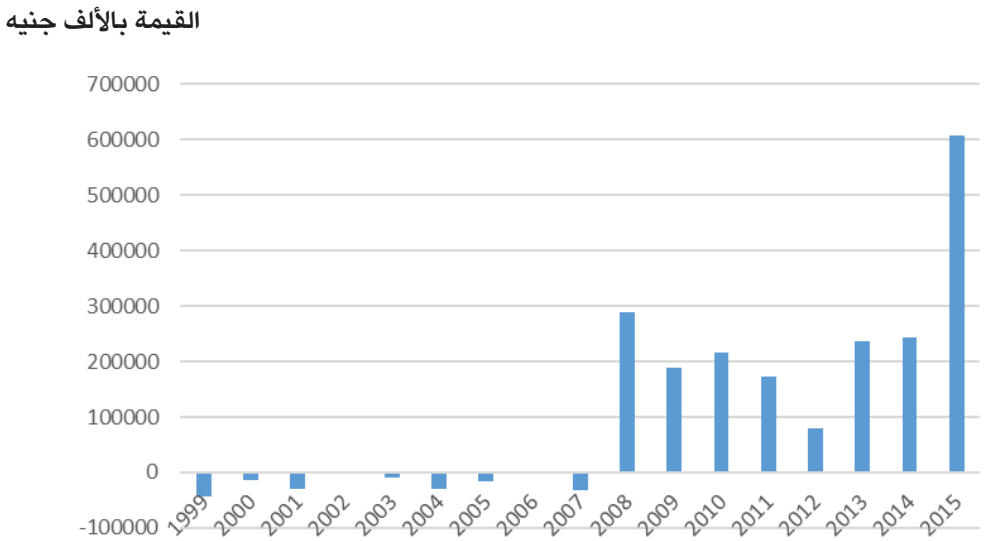

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، «دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد ا لمصري خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا».

ومن أهم الصادرات المصرية عام ٢٠١٩م: (الزيوت العطرية ومستحضرات التجميل، اللدائن ومصنوعاتها، الأسمدة) ومن أهم الواردات المصرية: (الخضروات والنباتات، البن والشاي والبهارات، الحبوب والأثمار الزيتية، النباتات الطبية، العلف)[٩].

ج- حركة التجارة الخارجية بين مصر وكينيا

من أهم الصادرات المصرية إلى كينيا وأهم الواردات المصرية من كينيا:[١٠]

- الصادرات المصرية: منتجات الحديد والصلب، المنتجات الورقية، الكيماويات، المحولات الكهربائية، الأدوية، المعدات الهندسية، السجاد، الزيوت البترولية، أجهزة التكييف، الإسمنت. مع ملاحظة زيادة الطلب الكيني على (السكر، والمنظفات، والعبوات الزجاجية، والألواح المستخدمة في الكتابة).
- الواردات المصرية: (الشاي، المواد الكيماوية، الزيوت، الفواكه والخضروات الطازجة، زهور القطف، الزهور المجففة).

شكل (٥)

الميزان التجاري المصري مع كينيا

عن الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥م)

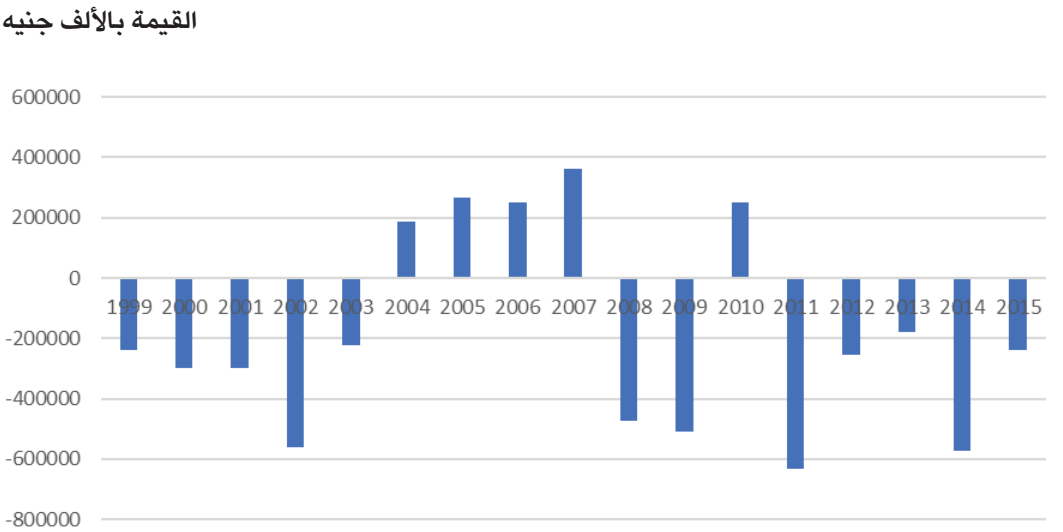

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: الجهاز المركزيللتعبئة العامة والإحصاء، «دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصريخلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا».

ومن أهم الصادرات المصرية عام ٢٠١٩م: (الورق، ومصنوعات من عجائن الورق، السكر، والمصنوعات السكرية، اللدائن ومصنوعاتها، الحديد ومصنوعاته، الآلات والأجهزة كهربائية وأجزاؤها)، ومن أهم الواردات المصرية (البن والشاي والبهارات والقاوية)[١١].

هـ- حركة التجارة الخارجية بين مصر وزامبيا

من أهم الصادرات المصرية: (أسمدة اليوريا، الكابلات الكهربائية، المنتجات الغذائية والعصائر، الأدوية والمنتجات الطبية، مستحضرات التجميل، المنتجات الورقية، المنسوجات، كيماويات البناء).

ومن أهم الواردات المصرية: النحاس، والخشب، والمنتجات الخشبية.

ويوضح الشكل التالي عجز الميزان التجاري المصري عن الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥) مع ملاحظة انخفاض حجم التجارة الخارجية المصرية بوضوح، في غالبية سنوات الدراسة:

شكل (٦)

عجز الميزان التجاري المصري مع زامبيا

عن الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥)

القيمة بالألف جنيه

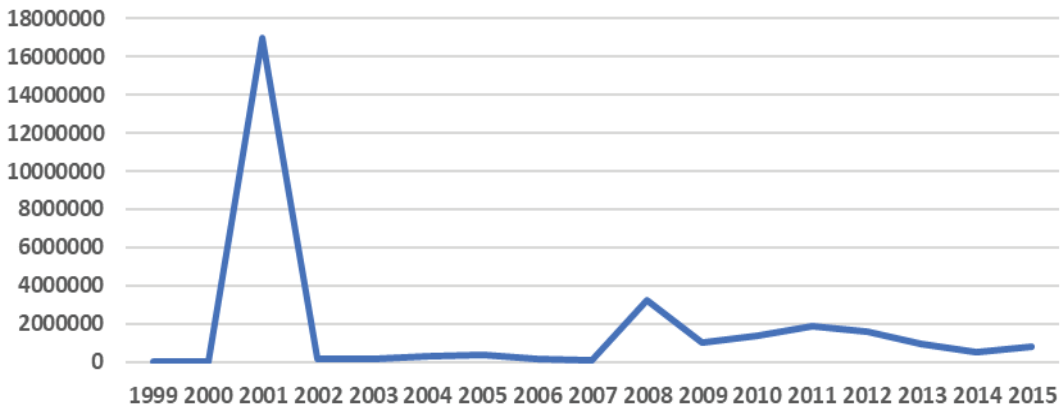

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: الجهاز المركزيللتعبئة العامة والإحصاء، «دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا».

ويمكن التعرف على احتياجات زامبيا من مصر عام ٢٠١٥م، مثل: (محضرات الحبوب والدقيق والنشا، الصابون، الشموع الصناعية، اللدائن ومصنوعاتها، الزجاج ومصنوعاته، الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها، الأثاث)[١٢].

وبالنسبة لزامبيا يوضح تقرير African Statistical Yearbook 2021 أن صادراتها الرئيسية تتمثل في عدد من السلع مثل: (النحاس ومصنوعاته، الملح، الكبريت، الإسمنت، السكر، الحلويات). ومن وارداتها الرئيسة (احتياجاتها) في: (الوقود المعدني، الزيوت المعدنية، الشموع المعدنية، الغلايات، الأجهزة الميكانيكية، الآلات الكهربائية)[١٣].

و- حركة التجارة الخارجية بين مصر وزيمبابوي

أشارت حركة التبادل التجاري، إلى ارتفاع فائض الميزان التجاري المصري عام ٢٠١٨م، مقارنة بعام ٢٠١٧ [١٤].

شكل (٧)

الميزان التجاري المصري مع زيمبابوي

عن الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥)

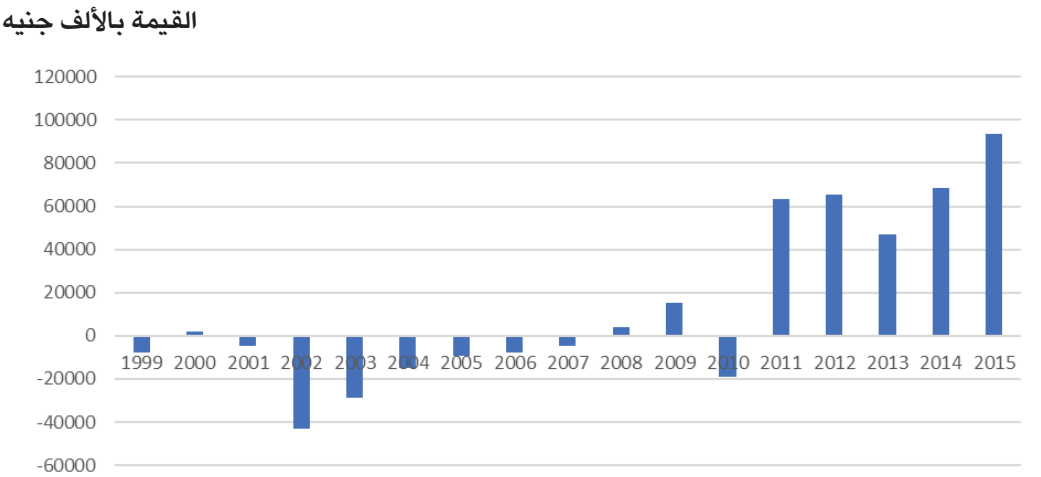

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: الجهاز المركزيللتعبئة العامة والإحصاء، «دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا».

وتتمثل احتياجات زيمبابوي من مصر عام ٢٠١٥م، في (محضرات الحبوب والدقيق والنشا، الصابون ومحضرات الغسيل، الشموع الصناعية، الزجاج ومصنوعاته، الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها)[١٥].

وبالنسبة لزيمبابوي، يوضح تقرير African Statistical Yearbook 2021 أن صادراتها الرئيسة، تتمثل في عدد من السلع مثل: (اللؤلؤ، الأحجار الكريمة، الأحجار شبه الكريمة، النيكل، الحديد والصلب). وتتمثل وارداتها الرئيسة (احتياجاتها) في عدد من السلع، مثل: (الزيوت المعدنية، مواد البيتومين، الغلايات، المنتجات الصيدلانية، الآلات الكهربائية)[١٦].

ز- حركة التجارة الخارجية بين مصر وتنزانيا

يحتل الملف الاقتصادي أهمية كبيرة في التعاون المشترك بين البلدين، مع الاهتمام ببحث اتفاقية تبادل الإعفاء الجمركي بين البلدين[١٧].

وتتمثل أهم الصادرات المصرية عام ٢٠١٩م، في: (السكر والمصنوعات السكرية، الحديد ومصنوعاته، اللدائن ومصنوعاتها). وتتمثل أهم الواردات المصرية في: (النحاس ومصنوعاته، البن والشاي والبهارات والأقاوية)[١٨].

*** الميزان التجاري المصري مع دول حوض النيل**

تشير بيانات حركة التجارة الخارجية مع دول حوض النيل عام ٢٠١٩م، إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري المصري مع هذه الدول، ومن بينها: (السودان، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا) باستثناء الكونغو فقط، وهو مؤشر إيجابي، يوضح مدى قدرة السلع المصرية على النفاذ لدول حوض النيل، والتي تمثل دول طريق القاهرة - كيب تاون، جزءا منها[١٩].

وقد حقق مؤشر الاعتماد التجاري بين مصر وكل من: (السودان، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا) قيمة موجبة، وهو مؤشر يعكس قوة الأداء التصديري المصري، نتيجة تحقيق فائض في الميزان التجاري المصري عام ٢٠١٩م[٢٠].

وتشير أهم المؤشرات الإحصائية إلى أهمية (السودان)، باعتباره المستورد الأول لمصر، بين دول حوض النيل، واستحواذ (كينيا) على المرتبة الأولى للواردات المصرية، بين دول حوض النيل[٢١].

٣- حركة التجارة الخارجية بين مصر وكل من (الغابون، وجنوب إفريقيا)

أ- حركة التجارة الخارجية بين مصر والغابون

أشارت حركة التجارة بين البلدين إلى عدد من النقاط المهمة:[٢٢]

- انخفاض حجم التبادل التجاري بين مصر والغابون بوضوح، وبشكل لا يرقى إلى مستوى العلاقات السياسية الممتازة بين الدولتين.
- قيام الغابون بتصدير الأخشاب إلى مصر.
- قيام الغابون بتشجيع الاستثمار، والاحتياج إلى الخبرة المصرية في مجالات (الصحة، التربية الدواجن، مصايد الأسماك وتربيتها، الطرق والكهرباء).
- اتجاه الغابون لعدم فرض أي رسوم جمركية أو ضرائب.
- وفيما يلي (الصادرات والواردات) الرئيسة الخاصة بالغابون، حيث يوضح تقرير
- (African Statistical Yearbook 2021) أن صادراتها الرئيسة تتمثل في عدد من السلع، مثل: (السفن والقوارب والهياكل العائمة، الغلايات، الأخشاب والصناعات الخشبية وفحم الخشب) وتتمثل وارداتها الرئيسة (احتياجاتها) في (الزيوت المعدنية، الآلات الكهربائية، آلات التسجيل الصوتية)[٢٣].

ب- حركة التجارة الخارجية بين مصر وجنوب إفريقيا

يوضح الشكل التالي تطور قيمة الصادرات المصرية عن الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٢ م):

شكل (٨)

الصادرات المصرية لجنوب إفريقيا

عن الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٢)

القيمة بالمليون دولار

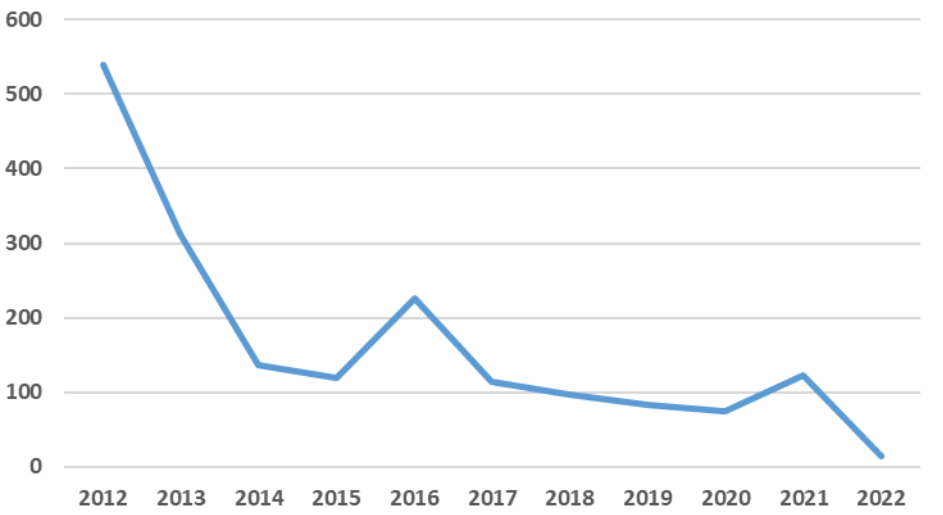

المصدر: «خريطة الصادرات المصرية،» هيئة تنمية الصادرات،
http://www.expoegypt.gov.eg/map.

- ويوضح تقرير (African Statistical Yearbook 2021) أن من الصادرات الرئيسة الخاصة بجنوب إفريقيا: (البلاتينيوم، الذهب، السيارات، الفحم) ومن وارداتها الرئيسة (احتياجاتها): (زيوت البترول، الزيوت الخام ومكونات المعدات الأصلية، أجهزة الهاتف)[٢٤].

نتائج البحث

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١- استحواذ حركة التجارة المصرية الأوروبية على النصيب الأكبر من إجمالي حركة التجارة المصرية، مقارنة بحركة التجارة المصرية الإفريقية، على مدار الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٢٠/٢٠٢١م).

٢- قدرة السلع المصرية على تحقيق فائض في الميزان التجاري مع الدول الإفريقية في سنوات عديدة، خلال الفترة: (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٢٠/٢٠٢١) دلالة على أهمية تعزيز الشراكة التجارية المصرية الإفريقية.

٣- أهمية انتقاء الكوادر البشرية المصرية المتميزة، للإسهام في تنمية الغابون، وبما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين.

٤- إن من أهم الصادرات المصرية لدول الطريق: (اللدائن ومصنوعاتها، الحديد ومصنوعاته، الأجهزة الكهربائية، المنتجات الغذائية، المنتجات الورقية)، ومن أهم الواردات المصرية من دول الطريق: (القطن، الحبوب والثمار والنباتات الطبية، الزيوت، النحاس، الأخشاب، الشاي).

٥- أن (السودان، وإثيوبيا، وكينيا، وجنوب إفريقيا)، يمثلون أهم شركاء حركة التجارة المصرية الإفريقية.

توصيات البحث

١- أهمية الاستفادة من المقومات الاقتصادية التصديرية للمحافظات المصرية، التي يمر من خلالها طريق القاهرة – كيب تاون، لتسهيل حركة التصدير للدول الإفريقية الواقعة على الطريق، وتقليل تكاليف النقل.

٢- أهمية تقديم الحوافز المالية الداعمة لتشجيع إقامة المشروعات اللازمة، لسد الاحتياجات الاقتصادية لدول الطريق.

٣- أهمية تعزيز العلاقات التجارية المصرية الإثيوبية، لتعظيم المكاسب السياسية والاقتصادية بينهما.

٤- أهمية التركيز على نوعية الصادرات المصرية التي تحتاجها أسواق زامبيا، لتنمية حركة التبادل التجاري معها، والسيطرة على عجز الميزان التجاري المصري مع هذه الدولة.

٥- أهمية الاستفادة من مكاسب انضمام بعض دول الطريق مع مصر لاتفاقية الكوميسا، طبقا لنصوص الاتفاقية، والمزايا الممنوحة للدول الأعضاء.

٦- أهمية تركيز مكاتب التمثيل التجاري المصري، على الاحتياجات ذات الأولوية لدول الطريق، وترتيب هذه الأولويات.

الهوامش والإحالات

(١) أميمة سعودي، «مصر وإفريقيا .. مشروعات تنموية واعدة،» الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٦، مارس، ٢٠١٩ م).
https:// www.sis.gov.eg/Story/186228/مصر-وإفريقيا-..-مشروعات-تنموية-واعدة? lang=ar.

(٢) أبو العلا عطيفي حسنين، «الزراعة الرقمية والفلاح الرقمي الذكي - الحاجة إلى ابتكارات رقمية ذكية شاملة،» (جامعه بنها: كلية الزراعة، أبريل ٢٠١٩ م)، ١.

(٣) البنك المركزي المصري، (٢٠٢٢م)، الاسترجاع في ٢، سبتمبر، ٢٠٢٢م،
www.cbe.org.eg.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية يناير ٢٠٢٢م،» (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مارس ٢٠٢٢م).

(٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «مصر في أرقام - التجارة الخارجية،» (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة).

(٦) أدياب علي محمد علي، «تجربة مصر في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية: منتدى من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الإفريقية،» (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، سبتمبر ٢٠١٠ م)، ٤.

(٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل ٢٠١٩ م،» (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نوفمبر ٢٠٢٠ م)، ٨-٢٢.

(٨) الهيئة العامة للاستعلامات، «العلاقات المصرية الإثيوبية،»
https://www.sis.gov.eg/section/141/1212?lang=ar.

(٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل ٢٠١٩ م،» ١٠-٢٢.

(١٠) الهيئة العامة للاستعلامات، «تطور العلاقات بين مصر وجمهورية كينيا،»
https://www.sis.gov.eg/section/141/1596?lang=ar.

(١١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل ٢٠١٩ م،» ١٥-١٦-٢٥.

(١٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا،» (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧م)، ١٠٤.

(13) African Development Bank, *African Statistical Yearbook 2021*, (Abidjan: AfDB, 2021), 432, https://www.afdb.org/en/documents/document/the-african-statistical-yearbook-2019-109564.

(١٤) «العلاقات المصرية الزيمبابوية،» الهيئة العامة للاستعلامات، (١٨، مارس، ٢٠٢٢م)،
https://www.sis.gov.eg/Story/232285/مصر-و-زيمبابوى?lang=ar.

(١٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا،»

(16) African Development Bank, African Statistical Yearbook 2021, 438.

(١٧) «العلاقات المصرية التنزانية،» الهيئة العامة للاستعلامات، (١٩، مارس، ٢٠٢٢م)،
https:// www.sis.gov.eg/Story/232297/مصر-و-تنزانيا?lang=ar.

(١٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل ٢٠١٩ م،» ١٧،١٨،٢٦.

(١٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل ٢٠١٩ م،» ٧.

(٢٠) تم حساب مؤشر الاعتماد التجاري بواسطة الباحث اعتمادا على المرجع السابق، ولمزيد من التفاصيل حول طبيعة المؤشر انظر: جودة عبد الخالق، منال متولي، منى الجرف، «الصناعة والتصنيع في مصر: الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠،» (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٥م)، ٣٦٢.

(٢١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «النشرة السنوية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل ٢٠١٩ م،» ٥.

(٢٢) «مصر والجابون،» الهيئة العامة للاستعلامات، (١٩، مارس، ٢٠٢٢م)، https://www.sis.gov.eg/Story/232367/مصر-و-الجابون?lang=ar.

(23) African Development Bank, African Statistical Yearbook 2021, 240.

(24) African Development Bank, African Statistical Yearbook 2021, 390

جيبوتي نافذة باب المندب منحة أم محنة؟

حسن إدريس الطويل، كاتب إريتري مهتم بشؤون القرن الإفريقي، القاهرة.

تعد دولة جيبوتي واحدة من أصغر الدول الإفريقية، ولكنها تتميز بموقعها الجغرافي، وميناؤها الطبيعي ذي المياه العميقة، وتكمن قوتها في الموقع الإستراتيجي عند باب المندب - المدخل الجنوبي للبحر الأحمر- وتستفيد من كونها قناة التجارة البحرية الأولى لإثيوبيا، ثاني أكبر دولة إفريقية سكانا، وقوة اقتصاد. وتتمتع جيبوتي بمعدل نمو اقتصادي متوسط؛ إذ يعتمد اقتصادها - بشكل كبير- على تقديم الخدمات اللوجستية، وتجارة الترانزيت. ويقوم ميناء جيبوتي بدور المركز، وهو المنفذ الأول والرئيس، للواردات والصادرات الإثيوبية.

ولتوسيع قدرتها على العمل كمنصة تجارية؛ استثمرت جيبوتي بكثافة في البنية التحتية للموانئ؛ حيث تم افتتاح أربعة موانئ جديدة، هي: دوراليه «متعدد الأغراض»، ميناء الغوبة، ميناء تاجورا، وميناء دمرجوق المخصص لتصدير المواشي.

وتوسعت في استضافة قواعد عسكرية لكل من ألمانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، والصين، واليابان، والمملكة العربية السعودية، التي تقترب من إنشاء قاعدتها العسكرية.[1] بعد أن كانت لا تستضيف سوى فرنسا والولايات المتحدة، فقط.

واستثمرت الدولة، سعيا لتحويل نفسها إلى مركز تجاري متقدم، في مشاريع الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات. ويأتي التوسع في البصمة الاقتصادية بدخول الصين كشريك في العديد من المشاريع، التي تقودها مبادرة «الحزام والطريق».

ويشير بعض المراقبين، إلى أنها قد تكون نقطة اشتعال في المنافسة الإستراتيجية، التي تطفو على السطح، بين الولايات المتحدة والصين؛ حيث استمدت الصين قوتها الإستراتيجية في القارة - بشكل أساس - من براعتها الاقتصادية؛ فقدمت بكين قروضًا لتمويل برامج البنية التحتية، لتصبح جيبوتي مركزا إقليميا للتجارة والشحن العابر.

ويعد باب المندب أحد أكثر الطرق البحرية ازدحامًا؛ حيث يمر منه حوالي ٣٠٪ من الشحن التجاري العالمي سنويا[2].

وتتمتع جيبوتي بمعدل نمو نسبي؛ ولكنها تواجه تحديًا من حيث التنمية المستدامة؛ إذ تعتمد اعتمادا كاملا - تقريبًا - على الاستيراد، لتلبية احتياجاتها الغذائية.

النفوذ الفرنسي

ويعد الاتحاد الأوروبي هو المانح الرئيسي لجيبوتي عبر البوابة الفرنسية، ويتدخل بشكل حصري في شكل المنح؛ محددا الأولويات في مجالات المياه، والصرف الصحي، والأمن الغذائي. كما يعد تعزيز السلام والأمن في المنطقة، من صميم المشاركة الأوروبية، لمكافحة القرصنة[٣].

وقد ظلت جيبوتي وفرنسا مقربتين – للغاية – من بعضهما منذ الاستقلال؛ فاللغة الفرنسية هي إحدى اللغتين الرسميتين، بجانب اللغة العربية، وتعتبر الفرانكوفونية إحدى عوامل تشكيل الهوية الوطنية؛ إذ يتم التعاون الثقافي في شراكة وثيقة مع المعهد الفرنسي في جيبوتي، وهو جزء مهم من التعاون متعدد الأفرع. ودخلت معاهدة التعاون الدفاعي بين فرنسا وجيبوتي حيز التنفيذ في الأول من مايو عام ٢٠١٤ م. وبموجب تلك المعاهدة، وبندها الأمني، أعادت فرنسا تأكيد التزامها باستقلال جمهورية جيبوتي، وسلامتها الإقليمية؛ إذ تحدد المعاهدة التسهيلات العملياتية الممنوحة للقوات الفرنسية، والتي تشكل أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في الخارج[٤].

والتعاون العلمي الفرنسي قائم على مركز الدراسات والبحوث العلمية في جيبوتي، وازدادت وتيرة التعاون العلمي الأكاديمي، بإطلاق الترويج للتعليم العالي بفرنسا، وزيادة منح الدراسات العليا فيها، وتبادل الزيارات العلمية.

تمتلك فرنسا حوالي عشر مؤسسات اقتصادية في جيبوتي، بما في ذلك بنك البحر الأحمر للتجارة والصناعة، وهناك آفاق تجارية للشركات الفرنسية في مجالات الخدمات، والبنية التحتية، والمعدات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة المتجددة. وتم إنشاء مجموعة الأعمال الفرنسية الجيبوتية في نوفمبر عام ٢٠١٧م، ويهدف هذا المنتدى إلى تعزيز الطموح المشترك، لتطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية[٥].

تشكل جملة العوامل أعلاه، أحد معالم التأثير غير المباشر على واضعي السياسات والخطط الداخلية في جيبوتي، وتعمل على ربطهم بقيود، قد تُؤدي بهم لمراعاة السياسة الفرنسية في المنطقة.

التمدد الصيني

تقوم الصين بدعم إفريقيا في تطوير مشروعات البنية التحتية، وشكلت تلك المشروعات التي نفذتها الشركات الصينية في القارة الإفريقية ٣١,٤٪، من إجمالي هذه المشروعات، خلال الفترة من عام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠م، وبلغ إجمالي حجم الاستثمار في هذه المشروعات نحو ٢٠٠ مليار دولار أمريكي[٦].

ويجمع المراقبون، على أن تمدد الصين في جيبوتي، هو أحد أكبر تحرك لتنفيذ سياستها الموجهة لإفريقيا، والتي قد تلقي بظلال تأثيرها على القارة كافة.

تمثل بكين المستثمر الأول في القرن الإفريقي؛ إذ تسعى لزيادة التمدد الاقتصادي، وقد توافق ذلك التمدد الصيني، مع رغبة بعض الدول الإفريقية في التنمية والازدهار الاقتصادي، مرتكزة على «مبادرة الحزام والطريق». وتمثل هذه المبادرة محاولة الصين لإقامة شراكات اقتصادية وسياسية وأمنية.

وتعتبر جيبوتي من أكبر المتلقين للقروض الصينية، ويأتي جزء منها - نسبيًا - على خلفية الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية، المتعلقة بالبنية التحتية، التي تخدم المبادرة الصينية.

وقد وقعت الصين وجيبوتي اتفاقية بناء منطقة التجارة الحرة، بدعم صيني سخي، بقيمة ٣,٥ مليار دولار؛ حيث تقوم بتشييد الإنشاءات شركة «داليان بورت الصينية». وهناك شركات صينية أخرى، تعمل في مشاريع البني التحتية في جيبوتي، وهي: « شركة الهندسة الإنشائية الصينية» «شركة الهندسة المدنية الصينية»، ومجموعة شركات أخرى. وسيتم تشغيل منطقة التجارة الحرة بشكل مشترك من قبل هيئة الموانئ والمناطق الحرة في جيبوتي، والشريك الصيني "Merchants Holdings"[٧]، وقد تم ذلك تزامناً مع مشروع خط سكة حديد، يربط أديس أبابا بميناء جيبوتي بتكلفة «٣,٤ مليار دولار». وقد أدى هذا إلى تقليل مسافة «٤٠٠ ميل»، وإلى ١٢ ساعة، عوضاً عن ثلاثة أيام في السابق.

مكنت هذه المشاريع جيبوتي من تعزيز دورها كمركز تجاري إقليمي. وتم تمويل مشاريع البنية التحتية في البلاد، من قبل البنوك الصينية بقيمة «١٤,٤ مليار دولار». وأدى هذا المستوى المرتفع من الاستثمار الأجنبي، إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لجيبوتي، بأكثر من ٣٪ ، على أساس سنوي[٨].

ترى الصين نفسها الشريك الرئيس لدول القرن الإفريقي؛ لذا، تم تعيين مبعوث خاص، قام برعاية ملتقى الحوار والسلام والتنمية للقرن الإفريقي، في أديس أبابا، وينبني ذلك على تعزيز مكانتها، والعمل على تحسين الواقع السياسي في المنطقة، لذا، ترمي بثقلها لتنفيذ معالم السلام، والذي يؤدي إلى طريق التنمية، ويربطها بمبادرة طريق الحرير.

التكامل مع إثيوبيا

يُشكل الشعب الجيبوتي امتداد طبيعيا لسكان إقليمي عفر والصومال بإثيوبيا؛ مما يجعل الترابط بينهما ذا وشائج اجتماعية. وهذا التأثير يلقي بظلاله على المكون الاجتماعي في البلدين؛ سلبا أو إيجابا.

وتم تعزيز دور جيبوتي لتكون بوابة إثيوبيا التجارية الأولى – تصديرا واستيرادا – بتحديث الموانئ، والربط عبر خط سكة حديد أديس أبابا - جيبوتي الجديد، وطريق تاجوراء مغلي البري، عبر إقليم عفر الإثيوبي؛ وكلاهما بقروض، ومعونة صينية.

ووقع البلدان على اتفاقيات في مجالات عدة، مثل: الاقتصاد، والكهرباء، والصحة، والمياه. وصرح أحمد

شيدي وزير المالية الإثيوبي، خلال زيارته الأخيرة لجيبوتي، أن البلدين الصديقين، قد استثمرا بشكل مشترك، أكثر من ١٠ مليارات دولار، في مختلف مشاريع البنية التحتية، كما أوضح عمر قيلي رئيس دولة جيبوتي، معربا عن ارتياحه «لمستوى التكامل الذي يعيشه البلدان، في مختلف المجالات»[٩].

كما وقع رئيس أركان الجيش الإثيوبي ونظيره الجيبوتي اتفاقية توسيع نطاق التعاون، بين قوات الدفاع في البلدين، وتشمل: تكثيف تبادل المعلومات، ومكافحة الإرهاب، وعمليات حفظ السلام، عبر الدوريات الحدودية المشتركة. كما ناقش الطرفان سبل تعزيز التعاون لجعل الممر الإثيو- جيبوتي منطقة سلمية، واتفقا على مواصلة عقد اجتماعات دفاعية دورية مشتركة[١٠].

ذكرت وكالة الأنباء الإثيوبية في تصريح حكومي، أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد إلى جيبوتي، يتضمن التطوير المشترك للمنشآت. وفي المقابل، سيكون لدى جيبوتي خيار الاستحواذ على حصص في الشركات الإثيوبية المملوكة للدولة، وتشمل: الطاقة الكهربائية، وإثيو- تيليكوم، وفي مجال الزراعة. يأتي ذلك إثر توقيع ٥ اتفاقيات تعاون في عام ٢٠١٥م، تشمل اتفاقية لبناء خط أنابيب للتزويد بمياه الشرب، نظرا لندرة المياه في جيبوتي، وتوصيل المياه عبر خط الأنابيب يقدر ب «١٠٠,٠٠٠ متر مكعب» من المياه يوميًا. كما تم الانتهاء من ربط شبكات الكهرباء برعاية «بنك التنمية الإفريقي»، وتبلغ تكلفته «٩٥ مليون دولار»، مما يسمح لجيبوتي باستيراد «٦٠ ميجاوات من الكهرباء»[١١].

وتظل العلاقات الثنائية مع إثيوبيا حاسمة للتنمية، ومؤشرا للتكامل بينهما؛ إذ تأمل جيبوتي في جعل هذه العلاقة يحتذى بها في المنطقة؛ كما تسعى لتكون البنية التحتية ضربة البداية، وإحدى الأصول الإستراتيجية الرئيسة، طويلة الأجل؛ مما يؤهلها لتغدو داعما أساسيا لأجندة ومعالم التنمية المستدامة. إن أمن واستقرار جيبوتي، ووحدة واستقرار إثيوبيا، أمران أساسيان للمصالح المشتركة للبلدين، ويمكن أيضًا رؤية العلاقات الثنائية للبلدين، من خلال منظور تبادل للمصالح المشتركة بينهما؛ حيث استفادت جيبوتي من علاقاتها الودية مع إثيوبيا، بمقابل إمكانات التصدير والاستيراد، التي توفرها موانئها لإثيوبيا، بما تتحصل عليه من الاحتياجات الأساسية لسبل المعيشة، وتوفير المياه والكهرباء، وكلها تصلها بأسعار زهيدة.

النفوذ الأمريكي

تستضيف جيبوتي الوجود العسكري الأمريكي الدائم الوحيد في إفريقيا، في معسكر ليمونير، الذي تم إنشاؤه بموجب اتفاق رسمي في عام ٢٠٠٣م، كما توفر اتفاقية ثنائية بين الدولتين، إمكانية الوصول إلى مرافق الموانئ والمطارات الجيبوتية[١٢]. مما يجعلها شريكا رئيسا لأمريكا في الأمن، والاستقرار الإقليمي.

ويتمثل أحد أهم الأهداف الرئيسة المشتركة، بين حكومتَي جيبوتي والولايات المتحدة، في تعزيز اقتصاد جيبوتي، وتنمية الشراكة الاقتصادية، من خلال زيادة فرص العمل في القوى العاملة الجيبوتية. وتركز الولايات المتحدة على تحسين جودة برامج الإعداد للقوى العاملة؛ حيث تدعم الشباب في برامج بناء القدرات، لإعدادهم للوظائف، وتحسين مهارات القراءة للتعليم الابتدائي، ومحو الأمية، وتدريب المعلمين، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني ببناء القدرات[١٣].

وتعمل أنشطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الحالية في قطاعات الصحة والتعليم، بالإضافة إلى تمكين المرأة لضمان تكامل مناهج الشفافية، والمساءلة، والحوكمة التشاركية، بشكل أكثر، للمساعدة في تحسين تقديم الخدمات الرئيسة[١٤].

وتستجيب المساعدة الأمريكية لمخاوف انعدام الأمن الغذائي المستمرة في ريف جيبوتي، والتي تتفاقم في بعض الأعوام بسبب الجفاف. ولا تزال حكومة الولايات المتحدة أكبر مانح ثنائي للمساعدات الغذائية، للفئات السكانية الضعيفة. ويعد برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، أكبر شريك للولايات المتحدة في تقديم المنح الغذائية[١٥].

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: إلى متى يتم تقديم المنح لجيبوتي؟ وهل منظمات الغرب الإنسانية هادفة في محاربة العوز والفقر، أو أن ما تقدمه يجعل الشعوب عالة، بدعم سبل المعيشة؟!.

علاقة متميزة مع المملكة العربية السعودية

تتميز علاقة جيبوتي والرياض – بوجه خاص – بالمتانة، وذلك بمؤشرات كبيرة؛ إذ تم توجيه دعوة خاصة من قبل خادم الحرمين الملك سلمان بن عبد العزيز للرئيس عمر قيلي شخصيا، لحضور بروتوكول توقيع اتفاقية السلام بين أسياس أفورقي رئيس إريتريا، وأبي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا عام ٢٠١٨م. وكذلك الدعوة المقدمة من قبل الرئيس عمر قيلي للمملكة العربية السعودية، للاستثمار في المنطقة التجارية الحرة، وتعد الدعوة الوحيدة والفريدة، الموجهة بصورة حصرية للمملكة. كما وقع البلدان اتفاقية للتعاون في مختلف المجالات، وخاصة النقل البحري – أحد ركائز التنمية الاقتصادية في العالم – بالإضافة إلى تشجيع التبادل التجاري، وتسهيل المتطلبات من إجراءات دخول موانئ البلدين بسفنهما، وتعزيز تبادل الخبرات والتقنيات، بين الشركات والمؤسسات والمعاهد البحرية في هذا المجال[١٦].

وتهدف الاتفاقية إلى تمتين العلاقات بين المملكة وجيبوتي على المستوى الإستراتيجي، وفتح آفاق جديدة بينهما، وهي ترمي لتعزيز خطط المملكة في التكامل الاقتصادي لدول حوض البحر الأحمر. كما تعزز العلاقات بينهما على المستوى الإستراتيجي، وفتح آفاق جديدة للتعاون في مختلف المجالات.

دور البنك الدولي في جيبوتي

تتألف محفظة مشاريع البنك الدولي في جيبوتي من ١٥ مشروعا، تمولها المؤسسة الدولية للتنمية بإجمالي ٣٢٨ مليون دولار أمريكي. وتركز المحفظة على قطاعات التعليم، والصحة، وشبكات الأمان الاجتماعي، والطاقة، وتنمية المجتمعات الريفية، وخفض نسب الفقر في المناطق الحضرية، وتحديث الإدارة العامة، والحوكمة، وتنمية القطاع الخاص، مع إيلاء اهتمام خاص بالمرأة والشباب. وسيعمل هذا المشروع على إقامة بنية تحتية، تكون قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية من ناحية، وملتزمة بمعايير السلامة على الطرق من ناحية أخرى. وستمول هذه العملية – أيضا – نشر نظم النقل الذكي، التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين حركة الشحن، جنبا إلى جنب مع تقوية قدرات المؤسسات الجيبوتية، على دعم إدارة الطرق، واستخدامها على الوجه الأمثل. وستعمل التدخلات التي تشتمل عليها هذه العملية – أيضا – على تحسين خدمات العبور، وتسهيل الإجراءات الجمركية، لتقليل التأخير على طول الممر، واختصار الوقت اللازم للتخليص الجمركي في ميناء جيبوتي[١٧].

ومن المتوقع أن تخلق آلاف الوظائف الجديدة بشكل كبير، وأن ترفع حجم التجارة داخل البلاد وخارجها.

خاتمة

هل يتوجب على الولايات المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، الحد من تمدد النفوذ الصيني الجديد في جيبوتي، خصوصا، وفي القرن الإفريقي عموما؟

تدل كل الأرقام والمؤشرات أعلاه، بأنه ليس هناك أوجه شبه، بين ما تقدمه الصين، وما يقدمه الغرب – بصفة عامة – لجيبوتي، وللإقليم عامة. بل، وكما يقول المثل الصيني، بأنها، أي؛ الصين: لا تقدم أطباق السمك، بل تعلمهم كيف يصطادونه! فضلا عن أنها لا تتدخل في السياسة الداخلية للدول التي تدعمها، كما يفعل الغرب.

حقيقة، أن الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، يعتبران التنازلات التي قد تقدمها جيبوتي للصين، تضر بالترتيبات التي تهدف إلى تعزيز الأمن المالي العالمي، على أساس مبادئ الديمقراطية، وتعتقدان أنه من المحتمل، أن يكون لها تداعيات طويلة الأمد.

يأتي ذلك ارتكازا على أن بعض المراقبين، يَرَوْن أن الديون المستحقة للصين على جيبوتي، قد تُحملها تبعات تقديم المزيد من التنازلات، وهذه الديون هي إحدى أهم التحديات، التي من المحتمل أن تجابهها دولة جيبوتي؛ حيث تفوق هذه الديون ما هو مستحق عليها للولايات المتحدة والغرب معا.

وهنا، فإنه يتعين على الغرب أن يفهم أمرين مهمين، وهما:

١- طبيعة ومنشأ العلاقة الثنائية مع الصين:

ففي بادئ الأمر، وعندما فتحت جيبوتي أبوابها للاستثمار، قلّ من أبدى اهتماما بالاستثمار فيها؛ بل سعى الغرب، واهتم لتأجير القواعد العسكرية فيها فقط، وحينها كانت الصين – وحدها - التي بادرت بمد يديها متلقفة المبادرة، والتي أدت إلى تمكين جيبوتي من الإقلاع نحو التنمية، عبر الاستثمار الأجنبي، وتحسين أوضاعها الاقتصادية؛ فهي لم تفرض نفسها، أو تهدف إلى إغراق جيبوتي بالديون، كما يتم البث في وسائل الإعلام الغربية؛ بل تحصلت من جرائها على قروض، تمكن إدارتها من رفع مقدرة بنيتها التحتية، لتعزز مفهوم الاعتماد على النفس، بديلا عن تقبل المساعدات الغذائية.

٢- كما أن عليهم أن يعلموا، أن التنافس الحقيقي ضد الصين، في إفريقيا عموما، يحتم على الغرب أن يسعى لشراكة حقيقية، والبعد عن فرض شروط الانتقال إلى الديمقراطية وفق رؤيتهم؛ فدق ناقوس الخطر بشأن أسطورة «فخ الديون الصينية»، هو بالضبط، مفهوم تجاوزه الزمن.

فهل جيبوتي بحاجة إلى خطط بديلة، لبناء الموارد البشرية للأجيال القادمة، وتنويع الموارد الاقتصادية، ومدخلات الإنتاج، معتمدة على التكنولوجيا الرقمية، والاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة الشمسية، والرياح، وهى متوفرة على نطاق واسع؟.

إن الاعتماد المفرط على الصادرات الإثيوبية، من الاحتياجات الأساسية، قد يجعلها عرضة للخضوع للابتزاز على الأمد الطويل؛ مع الإشارة إلى أن الرئيس عمر قيلي، قد أظهر حنكة وحكمة في إدارة ملف العلاقات الخارجية، والإمساك بخيوط اللعب؛ مع تواجد هذا الكم من الجيوش المتناقضة في سياساتها، على رقعة هذه الدولة، ذات الحجم الصغير.

الهوامش والإحالات

(1) Nigusu Adem Yimer, "How Djibouti Surrounded Itself by Military Bases," *Politics Today*, March 17, 2021, https://politicstoday.org/djibouti-surrounded-by-military-bases-of-china-us-france-uk-germany-others/.

(٢) «جيبوتي نظرة عامة،» تقرير البنك الدولي، ٢٠١٩ م، https://www.albankaldawli.org/ar/country/djibouti/overview.

(3) European Union, *Relations with The Eu: The European Union and Djibouti*, (Djibouti: EU, 2021), https://www.eeas.europa.eu/djibouti/european-union-and-djibouti_en?s=93.

(4) "Djibouti," *Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères*, 2022, https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/djibouti/.

(5) "Djibouti," *Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères*.

(6) Indu Saxena, et al., "China's Military and Economic Prowess in Djibouti: A Security Challenge for the Indo-Pacific," *Journal of Indo-Pacific Affairs*, 2021, https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/2847015/chinas-military-and-economic-prowess-in-djibouti-a-security-challenge-for-the-i/.

(7) Hunter Baldridge, "China in Djibouti: A Future Uncertain," *OCC*, 2022, https://crisesobservatory.es/china-in-djibouti-a-future-uncertain/.

(8) "Ethiopia, Djibouti Discuss Bilateral Trade Ties," *ENA*, July 10, 2022, https://www.ena.et/en/?p=37079.

(9) Oxford Business Group, The Report: *Djibouti 2016: Country Profile: Developing Ties with Ethiopia Key to Djibouti's Future Prosperity*, (Djibouti: Oxford Business Group, 2016), https://oxfordbusinessgroup.com/analysis/mutual-benefits-building-bilateral-relationship-ethiopia-will-play-key-role-securing-future.

(10) "Ethiopia, Djibouti Agree to Scale up Military Cooperation," *Ethiopian Embassy*, June 10, 2021, https://ethiopianembassy.org/ethiopia-djibouti-agree-to-scale-up-military-cooperation-june-10-2021/.

(11) "U.S. Relations With Djibouti," *Bureau of African Affairs*, March 18, 2022, https://www.state.gov/u-s-relations-with-djibouti.

(12) "U.S. Relations With Djibouti," *Bureau of African Affairs*.

(13) "U.S. Relations With Djibouti".

(14) "U.S. Relations With Djibouti".

(15) "U.S. Relations With Djibouti".

(١٦) «الدورة الرابعة للجنة الجيبوتية السعودية المشتركة تختتم أعمالها في الرياض،» جريدة القرن الجيبوتية، (٢٣، يوليو، ٢٠٢٢ م). https://www.alqarn.dj/news/10300.

(١٧) «جيبوتي: مشروع جديد لتحسين ربط البلاد تجاريا وتعزيز تكاملها إقليميا،» البنك الدولي، (١٦، ديسمبر، ٢٠٢١ م). https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/12/16/djibouti-new-project-to-improve-trade-connectivity-and-boost-regional-integration.

انتشار الجماعات المسلحة في موزمبيق.. التطورات والتداعيات

رانيا سليمان سعد الدين، باحثة مهتمة بالشأن الإفريقي، القاهرة.

يُعد التطرُّف العنيف، أحد التهديدات الأمنية الرئيسة في القارة الإفريقية، ويتركز تواجده بالأساس في كلٍ من الساحل، والصومال، وحوض بحيرة تشاد، وشمال إفريقيا، وموزمبيق. وبغض النظر عن الأضرار الناتجة عن انتشار الجماعات المتطرفة في دول هذه المنطقة، على المستويات: الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فإن الخطورة الأكبر، تكمُن في اندماج هذه الجماعات المتطرفة، داخل المجتمعات المحلية لهذه الدول[١].

وبالتركيز على موزمبيق، محل التناول في هذه الورقة، فإنه يظهر جليا، أن موزمبيق تُعاني من حالة من عدم الاستقرار؛ نتيجة انتشار الجماعات المسلحة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» فيها، والتي تمكَّنت من السيطرة على مناطق حيوية في البلاد؛ ممّا أدى إلى إلحاق الضرر بالبلاد على جميع الأصعدة، فضلا عن نزوح العديد من المواطنين المتضررين، فرارا من أعمال العنف المستمرة، إلى مناطق أخرى أكثر هدوءا واستقرارا؛ سواء داخل البلاد، أو خارجها.

ورُغم الجهود المحلية والدولية للسيطرة على الجماعات المتطرفة، واستعادة سيطرة الدولة على بعض الأجزاء من أراضيها، فلا تزال موزمبيق في حالة من عدم الاستقرار الأمني؛ الأمر الذي يدفع للتساؤل حول مستقبل موزمبيق في التعامل مع التطرف العنيف، وهو ما تسعى هذه الورقة للإجابة عليه في النقاط التالية:

جذور الأزمة في موزمبيق

تُعد موزمبيق من أكثر الدول تضرُّرا من انتشار الجماعات المسلحة على أراضيها، وذلك رغم استمرار الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية؛ حيث تشهد موزمبيق حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الأمني منذ عام ٢٠٠٠ م، عندما تم الإعلان رسميًّا عن إنشاء تنظيم أنصار السُنَّة في شمالي البلاد، والذي كان له نشاط محدود حتى عام ٢٠١٧ م[٢].

ولم يدم الحال طويلا؛ فقد بدأ النشاط الحقيقي للتنظيم في البلاد منذ عام ٢٠١٧ م، وكان هذا العام هو بداية الأزمة؛ لأنه العام الذي ارتفعت فيه وتيرة الهجمات الإرهابية في البلاد، ووصلت إلى أعداد غير مسبوقة في تاريخها؛ ففي الفترة من أكتوبر عام ٢٠١٧، وحتى أكتوبر عام ٢٠١٨ م فقط، حدث ما يُقارب ٣٧ هجوما مُسلَّحا في مناطق مختلفة، داخل إقليم « كابوديلغادو»، وترتب عليها العديد من الخسائر المدنية والحكومية[٣].

ويُرجع بعضهم سبب وتوقيت انتشار الإرهاب في موزمبيق، إلى الأوضاع الداخلية غير المستقرة في البلاد؛ التي تشهد منذ سنوات عدة خلافات سياسية داخلية، وصلت في بعض الأوقات إلى ما يُشبه الحرب الأهلية، وكان آخرها النزاع السياسي في عام ٢٠١٤م، نتيجة التوترات بين أبرز القوى السياسية في البلاد: جبهة تحرير موزمبيق «فريليمو»، والمقاومة الوطنية الموزمبيقية «رينامو»، وذلك بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية آنذاك، واستمر النزاع بينهما لمدة خمس سنوات، حتى عام ٢٠١٩م[٤].

وفي هذا السياق، يرى بعض المختصين في الشأن الإفريقي، أن انتشار العُنف والعمليات المسلحة في موزمبيق، يعود بالأساس إلى التمدُّد الواسع لتنظيم الشباب المجاهدين في شرقي إفريقيا، وهو ما من شأنه نشر الاضطرابات، وحالة عدم الاستقرار في العديد من دول المنطقة؛ وذلك نتيجة التواصل الكبير بين الجماعات المتشددة المختلفة داخل تلك الدول، والاتصال الواضح بين تنظيم أنصار السُنَّة في موزمبيق، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، المنتشر في أرجاء القارة الإفريقية، على الرغم من عدم وجود إعلان رسمي حول هذا الارتباط الوثيق، ولكن رأى البعض، أن الدليل على هذا الترابط، هو إعلان تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» مسؤوليته عن عدد من الهجمات المسلحة، التي تمت في موزمبيق مؤخرا، فضلا عن كون موزمبيق مركزا للجرائم المنظمة، مثل: تهريب المخدرات، والأشخاص، والأسلحة، عبر حدودها المطلة على المحيط الهندي[٥].

وتكمُن الأزمة الكبرى فيما يتعلَّق بالأوضاع الأمنية غير المستقرة في موزمبيق، في مدى توغُّل الجماعات المسلحة، داخل النظام الاجتماعي للدولة، وهو الأمر المتشابه مع العديد من الدول الإفريقية الأخرى، المُتضرِّرة من انتشار العمليات المسلحة فيها أيضا؛ حيث تستغل الجماعات المسلحة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية في تلك الدول، لجذب المزيد من المؤيدين والتابعين لها، الأمر الذي يجعل عملية محاربة الإرهاب في هذه الدول بصفة عامة، وفي موزمبيق بصفة خاصة، أمرا صعبا للغاية، وهو ما يدفع البعض للذهاب إلى أن الحل الوحيد للتخلُّص من هذه الأزمة، هو السماح بالدعم العسكري الأجنبي، واعتبارها حربا دولية ضد الإرهاب. في حين يرى البعض الآخر، أن السماح بهذا الأمر، يُعد تدخُّلا في الشأن الداخلي للدول الإفريقية، ومن ثمَّ الانتقاص من سيادتها[٦].

التطورات الأخيرة في موزمبيق

تُعاني موزمبيق من تاريخ طويل من الأزمات الناتجة عن عدم الاستقرار، وانتشار الجماعات المسلحة فيها، وكان آخر هذه الأزمات، الهجوم المسلح الذي شهدته مدينة بالما شمالي موزمبيق، في ٢٤ مارس عام ٢٠٢١ م، ممّا تسبَّب في مقتل العشرات، ونزوح الآلاف إلى خارج البلاد. كما أعلن تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» مسؤوليته عن الحادث، والسيطرة على المدينة، بعد ثلاثة أيام من الهجوم[٧].

وجدير بالذكر، أن هذه الجماعة تنتشر في عدد من الدول المجاورة لموزمبيق؛ حيث تعمل على تجنيد المزيد من الشباب في هذه الدول، وفي مقدمتها تنزانيا؛ حيث انتشر التنظيم فيها بشكل لافت في عام ٢٠١٨م، وكذلك الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية[٨].

وفي هذا السياق، تفاقمت الأضرار الناجمة عن الأزمة الأخيرة في موزمبيق؛ سواء داخل البلاد، أو في الدول المجاورة لها، [٩] ممّا أثار مخاوف دول المنطقة ذات الجوار الجغرافي القريب لدولة موزمبيق؛ نظرا لقوة ومرونة القوات المشاركة في عملية التمرد المسلح شمالي موزمبيق، والقلق من احتمالية انتشار العدوى إقليميًّا[١٠].

وفي هذا الإطار، يرى عدد من المحللين، أن تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» الحالي في موزمبيق، ما هو إلا ظل للتنظيم الأصلي، ولكن قد تزداد فرصته في استعادة قوته، في حال استمرار الفساد، وعدم الكفاءة في حكومة موزمبيق، وذلك في ظل ضعف القوات الموزمبيقية؛ فهي غير مُجهزة، وتفتقر إلى التدريب لمحاربة مثل هذا النوع من الإرهاب، فضلا عن الانتشار المتزايد لحركة الشباب الإسلامية في موزمبيق، والتابعة لتنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، منذ عام ٢٠١٩م، ممّا يُعرقل جهود التنمية والتطوير في البلاد[١١].

ويأتي الهجوم الخطير في أعقاب استيلاء الجماعة المسلحة في شهر أغسطس الماضي على ميناء «موسيمبوا دا برايا» «Mocimboa da Praia»، وهو أحد الموانئ المهمة في المحافظة نفسها؛ لكونه يُسيطر على عملية تسييل الغاز في دولة موزمبيق، بقيادة شركة توتال الفرنسية، وهو ما من شأنه الإضرار بعملية التنمية في منطقة «كابوديلغادو»[١٢]؛ حيث أسفرت الهجمات المسلحة في موزمبيق خلال السنوات الخمس السابقة، وآخرها الهجمات على المدن الساحلية «موسيمبوا دا برايا» في عام ٢٠٢٠م، و«بالما» في عام ٢٠٢١م، عن مقتل ٤ آلاف شخص ونزوح ٨٠٠ ألف شخص داخليًّا[١٣].

وبناءًا على ما سبق، فإنه لا يمكن عزل عامل الموارد الطبيعية عن الأزمة الأمنية، وأنشطة المسلحين في شمالي موزمبيق؛ فمن المؤكَّد أنها أحد الأسباب الرئيسة للأزمة في موزمبيق؛ إذْ زاد معدل الاستثمار الأجنبي في تطوير الطاقة والغاز في هذه المنطقة، على مدى العقد الماضي، فضلا عن تميّز مقاطعة «كابوديلغادو» في أقصى شمال موزمبيق بمواردها الطبيعية المتعددة، مثل: الياقوت، والزيت، والأخشاب، والذهب، وإمكانات اقتصادية أخرى[١٤].

ورغم استمرار أعمال العنف في موزمبيق، والتي وصلت إلى معدلات مرتفعة جدا خلال الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠م، والتي وصلت إلى ٤٠٥ جريمة مسلحة خلال عام ٢٠٢٢م، مرتفعة بنسبة ١٧٪ عن عام ٢٠٢٠م؛ فقد تراجعت أحداث العُنف المرتبطة بحركة الشباب، كما انخفض عدد الوفيات إلى ١٠١٨ وفاة، بانخفاض ٢٨٪ عن العام السابق ٢٠٢١م، نتيجة تركيز الجماعات المسلحة على توجيه العُنف نحو المدنيين[١٥].

الأوضاع الإنسانية في موزمبيق جراء الأزمة

أدت الهجمات المسلحة الأخيرة في موزمبيق إلى مقتل العديد من المدنيين، ونزوح عدد كبير من المواطنين إلى أماكن أخرى، بعيدا عن المناطق المُتضرِّرة؛ سواء داخل البلاد أو خارجها؛ حيث نزح ما يقدر بحوالي ٦٤,٧٠٥ شخص من مدينة بالما خلال عام ٢٠٢٠م، وفقا لتقديرات منظمة الهجرة الدولية[١٦]، ويعيش أكثر من ٩٠٪ من النازحين في مقاطعات: «كابوديلغادو»، و«نامبولا»، و«نياسا»، و«زامبيزيا»، و«سوفالا» مع أصدقاء وأقارب لهم، بينما تعيش نسبة صغيرة من العائلات في ملاجئ مؤقتة، ومواقع رسمية وغير رسمية، أو في منازل مدمرة جزئيًا [١٧]، كما تم إخراج ما يقرب من ٨٠٠ ألف شخص من منازلهم في العام نفسه[١٨]، مع توسُّع العنف في المقاطعة، واشتداد حدته، فضلا عن الأزمات المناخية التي تمر بها البلاد في الوقت نفسه.[١٩]

وعلى الجانب الصحي، فقد انتشرت العديد من الأمراض في موزمبيق، وعلى رأسها الكوليرا، وفايروس كورونا، وذلك نتيجة للنظام الصحي الضعيف للبلاد، ومحدودية الموارد، فضلا عن صعوبة الوصول إلى خدمات المياه، والصرف الصحي، والنظافة؛ حيث تم تدمير ما لا يقل عن ٣٦٪ من المرافق الصحية في جميع أنحاء «كابوديلغادو»، جراء الهجمات الإرهابية العنيفة المُتكررة في البلاد[٢٠].

وبالإضافة إلى ما سبق، يواجه أكثر من ٢,٧ مليون شخص، حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في دول موزمبيق ككل، وفقًا لتقديرات عام ٢٠٢٠ م، ومنهم ٨٤٠ ألف في «كابوديلغادو»، و«نياسا ونامبولا»[٢١].

ونظرا لاستمرار الأوضاع غير المستقرة في البلاد، فمن المتوقَّع أن تزداد أزمة انعدام الأمن الغذائي في التفاقم، نتيجة تأثير أعمال العُنف بالسلب على أعمال الإغاثة الإنسانية الدولية في البلاد[٢٢].

وفي هذا السياق، قدَّم شركاء مجموعة الأمن الغذائي (FSC) في مايو عام ٢٠٢٢م، عددا من المساعدات الغذائية لحوالي ٣٧٤ ألف شخص على مدار شهرين؛ نظرا لمحدودية الموارد، حيث يقوم برنامج الأغذية العالمي بتوزيع نصف الحصص الغذائية لنحو ٨٥٠ ألف شخص في كابوديلغادو، و ٧٤ ألف شخص في نامبولا ونياسا. كما تجري المساعدات الإنسانية الهادفة في مقاطعتَي زامبيزيا ونامبولا في المناطق المتضررة من إعصار غومبي، حيث ساعد برنامج الأغذية العالمي حوالي ٩٧ ألف شخص في الشهر ذاته[٢٣].

أدت الأزمة في موزمبيق، إلى نزوح العديد من المواطنين إلى خارج المناطق المتضررة من الأعمال الإرهابية؛ فخلال الفترة من ٢٧ يوليو إلى ٢ أغسطس عام ٢٠٢٢ م، تم تسجيل نحو ٧٥ حركة، منها ٤٣ دخول (٢٦٠٨ فرد) ، و ١٧ مغادرة (١٠١٩ فرد) ، و ١٣ عودة (١١٧٦ فرد)، وعبوران (١١٥ فرد)، وبالتالي فمن إجمالي عدد السكان، فقد نزح ٣٠٪ من المجموعات المتنقلة لأول مرة، وتم تهجير ٧٠٪ من الأفراد المبلغ عنهم أكثر من مرة، قبل هذه الحركة[٢٤].

التداعيات الإقليمية للأزمة في موزمبيق

تُشكِّل الأوضاع المحلية في موزمبيق تهديدا أمنيًّا كبيرا في القارة الإفريقية؛ حيث أدى انتشار الجماعات المسلحة في البلاد، إلى تدهور واضح في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والذي أثَّر بدوره سلبا على أمن موزمبيق، متمثلا في الصراع المحلي على السلطة، والذي تطوَّر ليتخطى حدود الدولة، وينتقل إلى الدول المجاورة لها، في شكل تمرُّد سياسي، وانتشار للجماعات الإرهابية.

ويتوقَّع مراقبون للأوضاع، المزيد من انتشار القوات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» داخل القارة الإفريقية، خصوصا في ظل توافر البيئة الخصبة لانتشار الجماعات المسلحة في العديد من دول المنطقة، وعلى رأسها: تنزانيا، والكونغو الديمقراطية، وجنوب إفريقيا، والصومال؛ لكونها من الدول المتضرِّرة من هجمات تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» الإرهابية، خلال السنوات القليلة الماضية، ومن ثمَّ فهي الأكثر عُرضة لانتقال الإرهاب إليها بعد موزمبيق، فضلا عن انضمام العديد من الأفارقة – المنتمين إلى عدد من الدول الإفريقية المختلفة – إلى عضوية التنظيم المسلح[٢٥].

وفي هذا السياق، يرى الخبراء، أن انتشار الجماعات المسلحة بصفة عامة، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بصفة خاصة في القارة الإفريقية، في ظل حالة الضعف التي يمرُّ بها الاتحاد الإفريقي، والمنظمات الإقليمية الأخرى، فضلا عن عدم وجود آلية دفاعية إقليمية قوية، ستؤدي إلى مزيد من التهديدات الأمنية الإقليمية، وعلى رأسها التدخُّل الخارجي في شؤون الإقليم، مُدللين على ذلك بالإشارة إلى البيان الذي أصدره رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي: «موسى فكي» في ٣١ مارس عام ٢٠٢١ م، مُطالبا الجهات الإقليمية والدولية باتخاذ تدابير عاجلة، لمعالجة الأزمة في موزمبيق[٢٦].

في حين يرى بعض آخر، أن التعاون الحالي بين الدول الإفريقية، لتشكيل قوة عسكرية إقليمية، لمواجهة الجماعات المسلحة في شمالي موزمبيق، يُعد خطوة إيجابية في طريق تحقيق التعاون، في مجال الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميَين.

وفي الإطار ذاته، يرى بعض المختصين بالشأن الإفريقي، أن الحرب الدائرة حاليًّا داخل موزمبيق، لمواجهة

الجماعات المسلحة، قد تؤدي إلى تأجيج الصراع السياسي داخل البلاد مرة أخرى، بين الحكومة وحزب «رينامو» المعارض، وذلك لوجود حالة من الانقسام في الرأي العام داخل موزمبيق، بشأن التدخل الخارجي، لإنهاء الأزمة في شمالي البلاد[٢٧].

ومع ذلك، فهناك بعض التوقعات، بأن تؤدي الحرب ضد الجماعات المسلحة داخل موزمبيق، إلى تمدُّد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» إلى الدول المجاورة، وعلى رأسها تنزانيا، والتي من المتوقَّع أن تكون الوجهة الجديدة للتنظيم خلال الفترة القادمة، في حال نجاح الجهود الإفريقية في استعادة الأمن والاستقرار داخل موزمبيق، والسيطرة على المدن الخاضعة للتنظيم الإرهابي مرة أخرى[٢٨].

وبصفة عامة، يتوقَّف نجاح موزمبيق في مواجهة الجماعات المسلحة، على توحيد الجهود الإفريقية المشاركة في هذه الحرب، وتشكيل تحالف عسكري إقليمي يضُم عضوية الدول الإفريقية، فضلا عن المنظمات الإفريقية الرئيسة، ومن ثمَّ يتحقق الأمن والاستقرار الإقليميين، ويمكن الحفاظ على الاستثمارات الدولية الكبرى في مجال النفط والغاز في المنطقة[٢٩].

الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق استقرار موزمبيق

هناك العديد من الجهود الدولية والإقليمية لاحتواء المسلحين داخل موزمبيق، وحماية الاستثمارات الدولية الضخمة للغاز الطبيعي المسال فيها، وخصوصا بعد إعلان شركة توتال تعليق عملها رسميًّا على مشروع الغاز في موزمبيق، وهو ما يعني التأثير سلبا على اقتصاد البلاد؛ فقد كان من المُقرَّر لهذا المشروع، في حال استمراره، أن يوفر حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي للبلاد خلال الـ ٢٥ سنة القادمة، ومن ثمَّ تغيير طبيعة الظروف المعيشية في البلاد بصورة كبيرة[٣٠].

وعلى الرغم من حدة الأزمة الأمنية في موزمبيق، فلم تحظَ باهتمام دولي كبير قبل عام ٢٠٢١ م، في ظل استمرار أنشطة التمرد المسلّح، التي تواجهها البلاد على مدار السنوات الأربع الماضية، رغم مقتل العديد من السكان المحليين، ونزوح آخرين، وإنما بدأ الاهتمام الدولي بالتزايد، بعد الهجمات الأخيرة في مارس عام ٢٠٢١م[٣١].

وفي هذا السياق، بدأت مجموعة من الدول والقوى الكبرى، في اتخاذ خطوات فعلية ورسمية في دعمها لموزمبيق، لمواجهة الجماعة المسلَّحة فيها؛ حيث صنفت الولايات المتحدة الأمريكية القوات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في موزمبيق، بأنها منظمة إرهابية أجنبية[٣٢]، فضلا عن تقديمها تدريبات عسكرية للقوات المحلية الموزمبيقية، في مارس عام ٢٠٢١م، لمساعدتها على مواجهة هذا التهديد، الذي تطور إلى دورته الثالثة في يناير عام ٢٠٢٢م، والذي يهدف إلى تعزيز قدرات العمليات من جهة، وتثقيف

القوات المسلحة في مجال حقوق الإنسان، وقانون النزاعات المسلحة، والتدريب الطبي، من جهة أخرى[٣٣].
كما أعلن وزير الدفاع البرتغالي «جواو كرافينيو» عن تقديم بلاده الدعم لموزمبيق، من خلال إرسال ٦٠ جنديًّا إضافيا، في إطار اتفاقية التعاون الدفاعي (٢٠٢١-٢٠٢٦م)، الموقعة في مايو عام ٢٠٢١ م، بهدف مساعدة موزمبيق في مواجهة التمرُّد المرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، في شمالي البلاد.[٣٤]
وهذه الجهود، تأتي إلى جانب الدور الروسي المستمر في البلاد منذ فترة؛ حيث تلعب موسكو دورا مهما في محاربة حالة عدم الاستقرار في داخل موزمبيق، وذلك من خلال تقديم الدعم العسكري المتمثِّل في قوات «فاجنر» المنتشرة داخل المنطقة الشمالية للبلاد[٣٥]. كما شرع الاتحاد الأوروبي في إنشاء بعثة تدريب غير تنفيذية في موزمبيق في ٣ نوفمبر عام ٢٠٢١م لمدة عامين؛ بهدف بناء قدرات مشاة البحرية الموزمبيقية، وقوات الكوماندوز، في كاتيمبي وتشيمويو، الأمر الذي يُسهم بدوره في إنشاء قوة رد فعل موزمبيقية سريعة، وقادرة على الاستجابة بكفاءة وفعالية للأزمة في كابوديلغادو. كما وافق المجلس الأوروبي على مبلغ ٤٥ مليون يورو من الدعم الإضافي لبعثة التدريب، التابعة للاتحاد الأوروبي في موزمبيق، في أبريل عام ٢٠٢٢م، بالإضافة إلى الاستثمار الأولي، والذي يضاعف إجمالي دعم مرفق السلام الأوروبي لموزمبيق، إلى مبلغ ٨٩ مليون يورو[٣٦].
وبناءًا على الجهود السابقة، الإقليمية والدولية لوقف التمرد في موزمبيق، فقد تمكَّنت القوات الموزمبيقية بمساعدة القوى الخارجية المُعاونة، من استعادة السيطرة على بعض الأجزاء التي سيطرت عليها الجماعات المسلحة، ولكن هذا لا يعني أن العنف قد انتهى من البلاد، خصوصا وأنه قد امتد إلى مقاطعة نياسا الغربية، ومقاطعة نامبولا الجنوبية، وبالقرب من الحدود التنزانية[٣٧].

خاتمة

وفي الختام، وبعد أن تناولنا في هذه الورقة الوضع الحالي في دولة موزمبيق، وبالنظر إلى الحالة الاقتصادية الرثة التي تمر بها البلاد، فضلا عن الأوضاع الصحية والإنسانية المتردية، جراء انتشار العمليات المسلحة، وتوغل المتمردين في السياق الاجتماعي داخل البلاد، وليس السياسي فقط، فمن المتوقَّع أن تستمر الأزمة في التفاقم، خلال الفترة القادمة.
وعلى الرغم من وجود حالة من التعاون الحالي، بين بعض الدول الإفريقية وموزمبيق، لمواجهة الجماعات المسلحة المنتشرة داخل البلاد، فمن المتوقَّع أن تستمر الأزمة لفترة من الوقت؛ نظرا لكون التعاون الإفريقي مع موزمبيق لإنهاء الأزمة، ما هو إلا تعاون فردي، لا يرقى إلى كونه تعاونا إقليميًّا فعليًّا؛ نظرا لانتشار التنظيم وتوغله في العديد من الدول، وهو ما يُكسِبه المزيد من القوة.

وبناءًا على ما سبق، سيتحقَّق التعاون في مكافحة الجماعات المسلحة في القارة الإفريقية، من خلال تكوين تحالف عسكري، يضم كافة الدول الإفريقية، تحت مظلة منظمة رسمية كالاتحاد الإفريقي، والحصول على الدعم من المنظمات الاقتصادية الإفريقية الأخرى، مثل: مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية «الساداك»، فضلا عن الاستفادة من القوات الدولية الموجودة في أراضي هذه الدول، وهو ما إن تم تفعيله، فسيجعل القارة الإفريقية قارة آمنة، يمكنها الاستفادة من مواردها الطبيعية والاقتصادية المهمة، والتي ستجعلها في مكانة أفضل على المستوى العالمي.

الهوامش والإحالات

(1) "Sahel and Somalia Drive Rise in Africa's Militant Islamist Group Violence," *Africa Center for Strategic Studies*, August 9, 2022, https://africacenter.org/spotlight/sahel-and-somalia-drive-uninterrupted-rise-in-african-militant-islamist-group-violence-over-past-decade/.

(2) Dorina Bekoe, et al., "Extremism in Mozambique: Interpreting Group Tactics and the Role of the Government's Response in the Crisis in Cabo Delgado," *Institute for Defense Analyses*, March 2020, https://www.ida.org/-/media/feature/publications/e/ex/extremism-in-mozambique-interpreting-group-tactics-and-the-role-of-the-governments-response/d-13156.ashx.

(3) Bekoe, et al., "Extremism in Mozambique: Interpreting Group Tactics and the Role of the Government's Response in the Crisis in Cabo Delgado".

(٤) «إنتلبريف: تنظيم داعش في ولاية إفريقيا الوسطى يوسع نطاق عملياته لتشمل تنزانيا،» مركز صوفان، (٢١، أكتوبر، ٢٠٢٠ م)، https://thesoufancenterarabic.org/إنتلبريف-تنظيم-داعش-في-ولاية-إفريقيا/.

(5) Jannis Saalfeld, *Before and Beyond Al-Shabaab: National Islamic Councils, Contentious Politics and the Rise of Jihadism in East Africa*, (Duisburg: Institute for Development and Peace, University of Duisburg-Essen, 2019), https://www.uni-due.de/imperia/md/content/inef/ir113_saalfeld_web_neu.pdf.

(6) David Matsinhe and Estacio Valoi, *Southern Africa Report 27: The Genesis of Insurgency in Northern Mozambique*, (Mozambique: Institute for Security Studies, 2019), https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/sar-27.pdf.

(7) Claire Fages, "Le Groupe État Islamique Déclare Contrôler Palma, au Nord du Mozambique," *Radio France International*, March 29, 2021, https://www.rfi.fr/fr/afrique/20210329-le-groupe-%C3%A9tat-islamique-d%C3%A9clare-contr%C3%B4ler-palma-au-nord-du-mozambique?fbclid=IwAR11WZTH5o2bWB6NsUQ%E2%80%A6.

(8) Fages, "Le Groupe État Islamique Déclare Contrôler Palma, au Nord du Mozambique".

(9) Michelle Gavin, "Crisis in Mozambique Is Grabbing the World's Attention," *Council on Foreign Relations*, May 14, 2021, https://www.cfr.org/blog/crisis-mozambique-grabbing-worlds-attention.

(10) "Islamic State Targets Mozambique to Re-Establish Its Power," *Big News Network.com*, May 14, 2021, https://www.bignewsnetwork.com/news/269468555/islamic-state-targets-mozambique-to-re-establish-its-power.

(11) "Islamic State Targets Mozambique to Re-Establish Its Power," *Big News Network.com*.

(12) Fages, "Le Groupe État Islamique Déclare Contrôler Palma, au Nord du Mozambique".

(13) Tom Rentergem, "EGMONT POLICY BRIEF 281: Al-Shabab in Mozambique: Taking Stock of an Insurgency Under Cover," *EGMONT – Royal Institute for International Relations*, June 2022, https://www.egmontinstitute.be/content/uploads/2022/06/PB-281-Tom-VR_Al-Shabab-in-Mozambique.pdf?type=pdf.

(١٤) حكيم ألادي نجم الدين، «محاولةٌ في فهم التمرّد المسلّح في موزمبيق،» الأفارقة، (٢٠، مايو، ٢٠٢١م)، https://theafrikans.com/4682/.

(15) "Sahel and Somalia Drive Rise in Africa's Militant Islamist Group Violence," *Africa Center for Strategic Studies*.

(16) "Palma Displacement Response," *International Organization for Migration*, June 1, 2021, www.reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/cccm_cluster_situation_report_10_-_palma_displacement.pdf.

(17) UNOCHA, *Mozambique: Cluster Status: Camp Coordination and Camp Management*, (Mozambique: UNOCHA, 2021), https://reports.unocha.org/en/country/mozambique/card/3ryrnnJRPR/.

(18) UNHCR, *Northern Mozambique Situation*, (Mozambique: UNHCR, 2021), https://bit.ly/3z57OWG.

(19) Fages, "Le Groupe État Islamique Déclare Contrôler Palma, au Nord du Mozambique".

(20) UNOCHA, *Mozambique: Cluster Status: Camp Coordination and Camp Management*.

(21) Fages, "Le Groupe État Islamique Déclare Contrôler Palma, au Nord du Mozambique".

(22) UNOCHA, *Mozambique: Cluster Status: Camp Coordination and Camp Management*.

(23) Famine Early Warning System Network, *Mozambique Food Security Outlook, June 2022 to January 2023*, (Mozambique: FEWS NET, 2022), https://reliefweb.int/report/mozambique/mozambique-food-security-outlook-june-2022-january-2023.

(24) The International Organization for Migration, *DISPLACEMENT TRACKING MATRIX – Mozambique: EMERGENCY TRACKING TOOL (ETT) - Cabo Delgado: ETT Report: No. 168: 27 July - 02 August 2022*, (Mozambique: The International Organization for Migration, 2022), https://reliefweb.int/report/mozambique/mozambique-displacement-tracking-matrix-emergency-tracking-tool-ett-report-ett-report-no-168-27-july-02-august-2022.

(٢٥) «موزمبيق وتنزانيا والكونغو.. مثلث داعش الجديد بإفريقيا (تحليل)،» وكالة الأناضول، (٢١، يناير، ٢٠٢١ م)، https://www.aa.com.tr/ar/2117591/أخبار-تحليلية/موزمبيق-وتنزانيا-والكونغو-مثلث-داعش-الجديد-بإفريقيا-تحليل.

(26) "Statement of H.E. Mr. Moussa Faki Mahamat, Chairperson of the African Union Commission, on the terrorist attacks in Mozambique," *African Union*, March 31, 2021, https://au.int/en/pressreleases/20210331/statement-chairperson-terrorist-attacks-mozambique.

(٢٧) أحمد عسكر، «التحركات الإقليمية لمواجهة داعش في شمال موزمبيق،» المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، (١٩، أغسطس، ٢٠٢١ م)، http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/469.

(٢٨) أحمد عسكر، «التحركات الإقليمية لمواجهة داعش في شمال موزمبيق».

(٢٩) أحمد عسكر، «التحركات الإقليمية لمواجهة داعش في شمال موزمبيق».

(30) "Islamic State Targets Mozambique to Re-Establish Its Power," *Big News Network.com*.

(٣١) نجم الدين، "محاولةٌ في فهم التمرّد المسلّح في موزمبيق».

(32) "Islamic State Targets Mozambique to Re-Establish Its Power," *Big News Network.com*.

(33) Rentergem, "EGMONT POLICY BRIEF 281: Al-Shabab in Mozambique: Taking Stock of an Insurgency Under Cover".

(34) "Portugal to Send Another 60 Troops to Mozambique on Training mission," *Reuters*, May 10, 2021, https://www.reuters.com/world/africa/portugal-send-another-60-troops-mozambique-training-mission-2021-05-10/.

(35) Ben Simonson, "Mozambique and the Fight Against Insurgency," *Global Risk Insights*, February 8, 2021, http://www.globalriskinsights.com/2021/02/too-many-mercenaries-in-mozambique.

(36) Rentergem, "EGMONT POLICY BRIEF 281: Al-Shabab in Mozambique: Taking Stock of an Insurgency Under Cover".

(37) Rentergem, "EGMONT POLICY BRIEF 281: Al-Shabab in Mozambique: Taking Stock of an Insurgency Under Cover".

منطقة الساحل الإفريقي والهواجس الأمنية الجديدة

د. عائشة قادة بن عبد الله، أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان.

تتميز معظم دول الساحل الإفريقي بالهشاشة؛ سواء الهشاشة الطبيعية، جراء الظروف المناخية الصعبة، أو فشل الأنظمة السياسية في التعاطي مع التهديدات الأمنية، والأزمات السياسية التي تعصف بدول الإقليم؛ والتي تؤثر سلبا على أمنها، وأمن دول الجوار واستقرارها، باعتبار أن التهديدات الأمنية لم تعد حبيسة المكان، وإنما أصبحت تتميّز بخاصيّة التنظيم، والانتشار والتمدد، بغيّة حصولها على قدر أكبر من الأهداف؛ وهذا ما ستحاول معالجته هذه الورقة البحثية خلال الطرح التالي.

الخريطة السياسية والأمنية لدول الساحل الإفريقي

يمتد الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي غربا، إلى البحر الأحمر شرقا، ومن مجموع دول الساحل الإفريقي يمكن تعداد: الجزائر، مالي، ليبيا، موريتانيا، السنغال، تشاد، النيجر، بوركينافاسو، نيجيريا، السودان، إريتريا، وإثيوبيا.

وتقارب مساحة الإقليم العشرة ملايين كيلومتر مربع؛ ٦٤٪ منها صحراء جرداء، و٣٠٪ منها أراضٍ صالحة للزراعة. وتعد دول الإقليم الأفقر عالميًّا؛ نظرًا لتدني أداء اقتصاديات دول الإقليم، وارتفاع معدل الخصوبة التي تقدر بـــ ٧ أطفال للمرأة؛ حيث تمتاز دول الإقليم بنسب ولادات عالية، تتراوح بين ٣٠-٤٨ بالألف، مع انخفاض معدل الوفيات إلى حدود ١٣-٢٢ بالألف، ومعدل النمو الطبيعي في حدود ٢٪، ويعزى ذلك إلى انتشار الأمية والجهل، وتتقاطع دول الإقليم في جملة حيثيات؛ أبرزها:[١]

- تتراوح نسبة الأمية في دول الإقليم من ٤٢٪ من مجموع السكان في موريتانيا، إلى ٨٣٪ في النيجر؛ وتعد نسب الأمية في دول تجمع الساحل الخماسي، من أعلى المعدلات عالميًّا.
- تقع أربع دول هي: النيجر، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، في قائمة أفقر ١٥ دولة في العالم؛ حيث يقع ثلاثة أرباع سكان دول المجموعة في خانة الفقراء، وتتراوح نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر بين ٤٣ إلى ٥٤٪.

- تُعَدُّ دول المجموعة محطة ترانزيت دولية لتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية المتجهة إلى الدول الأوروبية.
- شهد معظم دول الإقليم انقلابات عسكرية، على حكومات مدنية منتخبة، واستوطنت تنظيمات جهادية متطرفة، في الدول الخمس المكونة للتجمع.

تتميّز الخريطة السياسية لإفريقيا ببعض السمات، وأهمها:[٢]

- تعدد الوحدات السياسية في القارة، وتباينها من حيث: الحجم، والشكل، والسكان، والموارد.
- تتميّز معظم عواصم القارة بهامشيّة موقعها بالنسبة لدولها، وفي كثير من الأقطار تتركز الوظائف الاقتصادية والإدارية في العاصمة فقط، والتي يكون عدد السكان فيها، أضعاف عدد السكان في المدن الكبرى.
- تُعد الدول الإفريقية أسيرة الحدود السياسية التي رُسمت لها في فترة التنافس الأوروبي، للسيطرة على القارة.
- تختلف الحدود السياسية في القارة من حيث أنواعها؛ سواء ما كان منها متماشيا مع ظواهر طبيعيّة كالأنهار، والبحيرات، وبعض المرتفعات، أو حدودا هندسيّة مستقيمة، إلا أن أبرز سِمة لها، هي أنها لا تتماشى مع الحدود البشريّة، مثل حدود القبائل، والجماعات الكبرى، ولعل أبرز الأمثلة؛ تقسيم الحدود بين غانا وتوجو، وما أدت إليه من تقسيم لشعب الإيوي إلى جزئين متساويين.

تتميَّزُ مُجتمعات دول الساحل بالتفكك الشديد، وسيادة النزعة الانفصاليّة، بسبب فشل الأنظمة التي جاءت بعد الاستقلال، في وضع سياسات وطنيّة مقبولة من جميع الأطياف والعرقيات؛ فكل دول الساحل بدون استثناء تعاني أزمات اجتماعيّة، بسبب الإحساس العام السائد لدى هذه الأقليات، بالتهميش والإقصاء، على غرار «الطوارق» في مالي والنيجر، ففشل هذه الأنظمة في التعاطي مع التعدد العرقي والديني القائم في مجتمعاتها، عزَّز مع مرور الوقت من مشكلة اللاتجانس، والانقسامات داخل الدولة الواحدة[٣]، الأمر الذي شجع على الانفلات الأمني، وأدى إلى ظهور جماعات مسلحة، تتبنى منطق القوّة لغرض تحقيق مصالحها. ويؤثر تغير المناخ على حركة هذه القبائل وإعادة توطينها، أو كثافة اللاجئين الفارين من الجفاف أو التصحّر، الذي أضر ببلدانهم. وهذا ما يجعل من الصعب تحديد مكانهم، ناهيك عن عدم التجانس بينهم. وقد استغلت المنظمات الإرهابية هذا الوضع لصالحها؛ سواء في توسيع عملياتها، أو في تجنيد عناصر جديدة[٤].

وفي دراسة بعنوان: «التعامل مع الأزمة وعدم الاستقرار الكامل: كيف يتم تحقيق مزيد من الاستقرار في منطقة الساحل؟» لغريغوري شوزال (Grégory Chauzal)، أشار فيها إلى أهم التحديات التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي، وقد أجملها فيما يلي:[٥]

- **ضعف المؤسسات السياسية:** إذ تعاني المجتمعات في دول الساحل، مثل: (موريتانيا ومالي) من غياب التوافق، وضعف الآليات المتبعة لمأسسة عملية الحوار السياسي، أو منع الانهيار الأمني. وهناك برلمانات ضعيفة، وهيئات قضائية متنازعة، ما يؤدي إلى عدم وجود فاعلين في الداخل، تعتمد عليهم المنظمات والقوى الدولية، من أجل تنفيذ البرامج التنموية والأمنية.
- **فشل اللامركزية:** حيث تعمل الحكومات المركزية في منطقة الساحل على تهميش المناطق النائية، سواء أكان سياسيا، أو اقتصاديا، أو اجتماعيا، ما يؤدي إلى تنامي الشعور بعدم الثقة، والإحباط تجاه الحكومة المركزية، وبالتالي يفقدها جزءا من نفوذها في هذه المناطق، كما يؤثر بالسلب على شرعيتها كفاعل موثوق به في عيون المجتمع الدولي.
- **ضعف دور الدولة:** فبعض المناطق، مثل: شمال مالي والنيجر، فرضت الجماعات المسلحة نفسها فيها كمقدم للخدمات الاجتماعية، والمساعدات الاقتصادية. وتظل الدولة المركزية ضعيفة في مواجهة هذه «الدويلات المتصارعة» التي تمتلك القدرات المالية والقوة لجذب الأفراد إليا، وخاصةً الشباب.
- **الفساد:** في ظل اختلاس الأموال العامة والمساعدات الخارجية، من قِبل الحكومات المركزية والمحلية على حد سواء بمنطقة الساحل؛ فالفساد يؤدي إلى إضعاف الإجراءات المتخذة من قِبل الشركاء والفاعلين الخارجيين في مكافحة التطرف، كما أنه يعمّق الفجوة في العلاقة بين الدولة والمجتمع.
- **انتشار الأنشطة غير المشروعة نتيجة عدم الاستقرار:** يُقدر حجم هذه الأنشطة غير المشروعة بنحو ٣,٨ مليار دولار سنويا في منطقة الساحل، ويتمثل أبرزها في الاتِّجار بالبشر، كما يمكن أن يحصل الفرد على ٧٥٠ جنيه إسترليني، مقابل الإدلاء بمعلومات ضد بعثات المنظمات الدولية، وأيضا الحصول على ١٥٠٠ جنيه إسترليني، مقابل القيام بتفجير لغم، ونحوه.
- **عدم فعَّالية التعليم والديموغرافيا كمفتاح لقضايا الاستقرار:** تعاني دول منطقة الساحل من فكرة تقليل دور التعليم والديموغرافيا، كأدوات فاعلة في تحقيق التنمية والأمن. وهكذا تظل هذه الدول غير قادرة على أداء مهامها الرئيسة، ومن ثم يستمر ضعفها، وتقل شرعيتها، وهو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار فيها.

التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

وصف منسّق مكافحة الإرهاب بالاتحاد الأوروبي الجريمة المنظمة، القادمة من منطقة جنوب الصحراء والساحل، بأنها تمتاز بالتعقيد والتداخل، كما يمكن أن تصل إلى الحدود البحرية الأوروبية عن طريق جنوب المتوسط.[٦] وتتميّز الجريمة المنظمة بخصائص أهمها:[٧]

الاحتراف: فأغلب مرتكبي جرائم المخدرات، يمتازون باحترافية كبيرة؛ من خلال امتلاكهم خبرات، وقدرات، وإمكانيات عالية.

- **التخطيط:** تعد جرائم المخدرات من الجرائم الخطيرة؛ لذا فإن مرتكبيها يعمدون إلى التخطيط والتدبير بشكل جيد ودقيق، قبل ارتكابها، وذلك تماشيا والمردود المادي الكبير، الذي يُجنى من ورائها.
- **التشابك والتعقيد:** أي، ترتبط بجرائم أخرى، مثل: الاتِّجار بالسلاح، والتهريب، والتزوير، والإرهاب.
- الطابع الدولي: إن عمليات تجارة المخدرات تمر بأكثر من بلد، وينفذها أشخاص من جنسيات مختلفة، حتى تصل إلى أهدافها.
- **الربح المادي الكبير:** إن الهدف الأول من هذه الجرائم، هو الربح المادي الذي يجنى جراء بيعها للدول الفقيرة، وحتى الغنية؛ فالجماعات الإجرامية المنظمة، تعتمد في تمويلها على نشاط الاتِّجار بالمخدرات، ومن بين تلك التنظيمات نذكر: المافيا الإيطالية، والصينية، واليابانية، والروسيّة، وغيرها.

تُشكلُ منطقة الساحل الإفريقي منطقة «قوس الأزمات»، بالنظر للتهديدات التي تواجه المنطقة؛ فالقوس كان يمتد في السابق من أفغانستان، مرورا بإيران، والبحر الأحمر، وصولا للقرن الإفريقي. ثم امتد إلى الساحل، أي، تحوّل الساحل إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي تعود أصوله إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية[٨]. ويعتمد هذا التنظيم على أربعة عوامل من أجل تحقيق أهدافه، وهي: التوظيف، والتمويل، والتخطيط اللوجستي، وخصوصا التدريب؛ فهو عنصر أساس؛ لذا يتم تدريب الأعضاء في المناطق الوعرة من أجل التأقلم، أو تلك التي تعتمد مستويات أعلى، مثلما حدث في تفجيرات سبتمبر عام ٢٠٠١م، حيث تم التدريب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[٩].

ولطالما اعتبر المراقبون، أن مالي تعد الحلقة الأضعف في منطقة الساحل، والأكثر عرضة لزعزعة الاستقرار على يد بعض حركات الإسلام السياسي المتطرف، لا بل حذّر بعضهم من الاستياء الذي يجيش في صدور الماليين إزاء دولتهم الديمقراطية، في ظاهرها، والتي تعاني من خلل وظيفي شديد، الأمر الذي أرّق العاصمة مع ظهور حركات التمرّد الانفصالية بين حين وآخر، منذ العام ١٩٦٢م، حتى قبل اندلاع النزاع في ليبيا في فبراير عام ٢٠١١م[١٠]، أضف إلى ذلك، أن الحكومات المركزية المتتالية، كانت غير مناسبة للتعامل مع نمو التحديات التي تواجهها المنطقة، وساهمت في مزيد من تآكل سلطات الدولة، والعناصر التي تسعى إلى السيطرة على الأراضي، بناءًا على طرق التجارة عبر الصحراء، منذ قرون؛ حيث تعتبر أن منطقة الساحل، هي موطنها لشبكات متعددة، تشارك في أنشطة مختلفة[١١].

يرتبط التهديد الإرهابي في مالي ارتباطا وثيقا بمختلف الصراعات العرقية، والمشكلات التي تعاني منها دولة مالي بكل أبعادها؛ بحيث يصعب فصلها عن بعضها بعضا، كما لا يمكن إحصاء عناصرها بسبب

العلاقات متعددة الأشكال، الممتدة بين هذه الجماعات الإرهابية، ومختلف العرقيات؛ فنجد – مثلا – أن أغلب عناصر «جبهة تحرير ماسينا»، هم من «الفولان»، أما جماعة «أنصار الدين»، فغالبيتهم من الطوارق؛ وهذا ما يشير إلى توظيف عامل العرقيّة في التجنيد داخل مختلف الجماعات الإرهابية، حسب منطقة نشاطها[١٢].

تمارس الجماعات الإرهابية أعمالا غير مشروعة؛ تقوم على القتل، واستخدام العنف المسلح، والتهديد بالاعتداء على المدنيين، وسلب أموالهم. أو الاعتماد على عمليات القرصنة البحرية (الصومال)، أو اختطاف الرهائن من أجل دفع الفدية (حالة تفنتورين بالجزائر)، وذلك من أجل إثارة جوٍّ من الخوف والرعب في المجتمع، من أجل التأثير على السلطات الحاكمة في المنطقة، وحملها على اتخاذ قرار معين[١٣].

وتتراوح هذه الفديات ما بين ٤٠ مليون دولار، و ٦٥ مليون دولار، منذ عام ٢٠٠٨م، وهو أحد الأسباب الرئيسة وراء نمو الجماعات الإرهابيّة وتقويتها، مثل: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وزيادة معدل الهجمات الإرهابيّة. بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه «مختار بلمختار» القائد السابق لها، والمسؤول عن الهجوم على منشأة الغاز في عين أميناس، في سيطرته على طرق تهريب السجائر في المنطقة[١٤].

تواجه الدول اليوم هاجسا يتمثل في إمكانية حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل، خاصة مع ازدياد الدول المالكة للسلاح النووي، وما نجم عن تفكك الاتحاد السوفيتي، الذي أثار بعض الأسئلة المقلقة حول أماكن تواجد الأسلحة، والمواد النووية.

يهدف «تنظيم داعش» إلى إنشاء «خلافة» في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وبعض مناطق قارتَي إفريقيا، وآسيا. وكانت هناك مجموعات أعلنت ولاءها للتنظيم، منها،: جنود الخلافة في الجزائر، الدولة الإسلامية في ليبيا (درنة)، جند الخلافة في تونس، بوكو حرام في نيجيريا، وحركة الشباب في الصومال، وجماعة أنصار بيت المقدس المصرية في سيناء. وكشف تقرير لحقوق الإنسان، أن الهجمات قد ارتفعت بنسبة ٢٥٪ سنة ٢٠١٣م، إلى ٢٨٩ حادث، بنسبة ٨٠٪، وأن أكثر البلدان استهدافا هي ليبيا ١٠٠ حادث، ومالي ٤٩، وتونس ١٧، والنيجر ١٦، والتشاد ١٥ [١٥]. وأحصى التقرير العالمي لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٧م، أنه قد قُتل ٢٣ فردا على الأقل من قوات حفظ السلام الأممية من «بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي»، (مينوسما)، وأصيب ١٠٨ أفراد في هجمات شنتها جماعات إسلامية مسلحة عام ٢٠١٦م، ليصل المجموع إلى ٦٧ قتيلا منذ إنشاء مينوسما عام ٢٠١٣ م. من جهة أخرى، فقد ذكر ذات التقرير، أن القوات الحكومية ارتكبت انتهاكات عديدة ضد المشتبه بأنهم أنصار وأعضاء في الجماعات الإسلامية المسلحة عام ٢٠١٦م؛ شملت قتل ما لا يقل عن ٥ خمسة معتقلين دون محاكمة، وتعذيب أكثر من ١٠ عشرة أشخاص مشتبه بهم، وإعدامات وهمية، وسوء المعاملة بحق الكثيرين[١٦]. وفي الفترة من شهر فبراير إلى شهر مارس

عام ٢٠٢٢م، كانت هناك زيادة حادة في انتهاكات حقوق الإنسان في مالي، مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، مما أدى إلى مقتل ٥٤٣ شخص، مقابل ١٢٨ من أكتوبر إلى ديسمبر من العام الماضي[١٧].

وفي ٢ يونيو عام ٢٠٢١م، أصدر الاتحاد الإفريقي قرارًا بتعليق عضوية مالي فورًا، بعد الاضطرابات السياسية الداخلية التي وصفت بأنها انقلابات. ودفع ذلك عددا من الدول النشطة في المنطقة، وخاصة فرنسا، إلى التحذير من مخاطر هذه الأوضاع، وانعكاساتها على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية في بلدانهم. ونقلت صحيفة «جورنال دوديمانش» الفرنسية، حسب ما صرح به «ماكرون»، أنه «أبلغ زعماء المنطقة، أن فرنسا لا تعتزم إبقاء قواتها في إفريقيا إلى الأبد»، مشيرًا إلى «إمكانية انسحاب القوات الفرنسية من مالي إذا حدث اضطراب سياسي، يؤدي إلى مزيد من التطرف»، وإذا حدث ذلك، فسيطلق تحذيرات جدية من استغلال التنظيمات الإرهابية لهذه الأحداث، للتوسع والانتشار في دول الساحل، خاصة وأن فرنسا لديها ٥١٠٠ جندي في المنطقة[١٨].

كما شهدت بوركينافاسو ارتفاعا في منسوب التطرف العنيف؛ ومن المتوقع أن يعاني السكان في دول تشاد، ومالي، والنيجر، وحتى بوركينافاسو، من مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي، خلال موسم الجفاف بين شهري يوليو وأغسطس. وذكر «يانس لاركيه»، المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، خلال مؤتمر صحفي في جنيف، أن ١٨ مليون شخص في منطقة الساحل الإفريقي، سيواجهون انعداما شديدا للأمن الغذائي، خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، وهو أعلى رقم منذ عام ٢٠١٤م، وفقا لتوقعاتنا». ويقول «فيري:» إن الوضع ازداد سوءا بسبب «النزاعات في منطقة غرب إفريقيا، وجائحة كوفيد-١٩ التي ما زالت «مستعرة هناك،» بالإضافة إلى صدمات ناجمة عن تغير المناخ، وارتفاع الأسعار». كما يهدد الارتفاع الأخير في أسعار المواد الغذائية الناجم عن الصراع بين روسيا وأوكرانيا، بتحويل أزمة الأمن الغذائي إلى كارثة إنسانية؛ كون هذين البلدين، المنتجين الرئيسيَين للقمح والشعير، والمنتجات الزراعية الأخرى. ومن المؤكد أن الوضع سيزداد سوءا قبل أن يتحسن، خاصة مع الاقتراب من موسم الجفاف السنوي، بداية من شهر يونيو»[١٩].

الخاتمة

تلعب الجغرافيا دورا سلبيا في حالة دول الساحل الإفريقي؛ فوقوع الدول في منطقة مغلقة، وتذبذب منسوب سقوط الأمطار، وتزايد معدلات الجفاف؛ قد دفع بساكنيها إلى البحث عن مناطق جديدة للعيش؛ تؤمن لهم احتياجاتهم الطبيعية من مأكل ومشرب من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب هشاشة أنظمة دول الساحل الإفريقي، وعجزها عن بناء دول قادرة على مواجهة التهديدات الداخلية والأزمات السياسية. كل هذا جعل

دول الساحل الإفريقي ملاذا للتنظيمات الإرهابية، والجماعات المسلحة، واستغلت في ذلك ضعف الأنظمة؛ ما ساعدها على التمدد والاستقرار، مشكلة بذلك درعا قويا.

فالمنطقة، على الرغم من غناها الطبيعي والبشري، فإنها تتعرض للاستنزاف في ظل سياسات القوى الكبرى، التي خططت، وعرفت كيف تجعل المنطقة في تبعيّة مستمرة لها؛ تكنولوجيا، وسياسيا، واقتصاديا، وحتى أمنيا. هذه الأخيرة، التي من خلالها دخلت القوى الكبرى بحجة مكافحة الإرهاب؛ لا لشيء، إلا لتأمين مصادرها من الطاقة والموارد الأولية، في مقابل الفقر، والعجز والهشاشة، التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي.

الهوامش والإحالات

(١) الحسن الشيخ العلوي، «منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي،» مركز الجزيرة للدراسات، (٣١، أغسطس، ٢٠١٥م)،

https://studies.aljazeera.net/en/node/3935.

(٢) فتحي محمد أبو عيانه، دراسات في الجغرافيا السياسية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣م)، ٢١٩-٢٢١.

(٣) فول مراد، «الانفلات الأمني في دول الساحل: المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن،» حوارات الإقليمية والعالميّة في منطقة الساحل والصحراء، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦م)، ٩٧.

(4) "The Risks of Fragile Situation in the African Sahel Countries," *Global Center for Combating Extremist Ideology*, June 11, 2021,
https://etidal.org/reports/Countries-of-the-African-Sahel/en/.

(5) Grégory Chauzal, *CRU Policy Brief: Fix the Unfixable : Dealing with Full-Blown Crisis and Instability: How to Bring Greater Stability to the Sahel*?, (Clingendael: Netherlands Institute of International Relations "Clingendael", 2015).

(٦) سفيان منصوري، وسامي بخوش، «التنافس الدولي حيال منطقة جنوب الصحراء والساحل،» مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، ٢٠٢١ م)، ٤٩.

(٧) جهاد البريزات، «الجريمة المنظمة: دراسة تحليلية،» (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ٧٧.

(٨) حور عبد العالي، «التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي،» (القاهرة: مجلة شؤون عربية، ٢٠١٦م)، ١٩٥،

https://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/16AAH.pdf.

(9) Mladen Vulinec, "Cambattre le Terrorisme dans le Monde," in *L'europe Face Au Terrorisme* (Paris: IRIS, 2005), 31.

(١٠) أنوار بوخرص، «الجزائر والصراع في مالي،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (٢٣، أكتوبر، ٢٠١٢م)،
https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765.

(11) Martina Lagatta, *Policy Briefing: Algeria's Underused Potential in Security Cooperation in the Sahel Region*, (Brussels: European Union Policy Department, Directorate-General for External Policies, 2013), 11,
https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/briefing_note/join/2013/491510/EXPO-AFET_SP(2013)491510_EN.pdf.

(١٢) عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة، «تعقيدات الأزمة في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي،» مجلة حوليات جامعة الجزائر ١، (الجزائر: جامعة الجزائر١، ٢٠٢١م)، ٦٠٧.

(١٣) درويش سعيد، «أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة على ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي،» مجلة حوليات جامعة الجزائر١ ،(الجزائر: جامعة الجزائر١، ٢٠١٤م)، ١٣.

(14) Lagatta, *Policy Briefing: Algeria's Underused Potential in Security Cooperation in the Sahel Region*, 12.

(15) Yonah Alexander, *Seventh Annual Report: Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015*, (Arlington: Inter-University Center for Terrorism Studies, 2016) 10,
https://www.potomacinstitute.org/images/TerrNASahel2015.pdf.

(١٦) منظمة حقوق الإنسان، «مالي أحداث عام ٢٠١٦،» ٢٠١٦م،

https://www.hrw.org/ar.

(١٧) «الممثل الأممي الخاص في مالي: تحديات البلاد متعددة ومعقدة إلا ليست مستعصية على الحل،» الأمم المتحدة، (١٣، يونيو، ٢٠٢٢م)،
https://news.un.org/ar/story/2022/06/1104602.

(18) "The Risks of Fragile Situation in the African Sahel Countries," *Global Center for Combating Extremist Ideology*.

(١٩) «الجوع الحاد يخيم على منطقة الساحل و١٨ مليون شخص سيواجهون انعداما شديدا للأمن الغذائي في الأشهر المقبلة،» الأمم المتحدة، (١٣، يونيو، ٢٠٢٢م)،

https://news.un.org/ar/story/2022/05/1102392.